قسم اللغويات

١- الدكتوره / سعيدة محمد محمد صبح

أثر أمن اللبس أو خوفه في القاعدة اللغوية
دراسة نحوية صرفية تعليلية

٢- دكتور/ محمد محمد أحمد عبد الباري

مخالفات القراء النحوية للإمام الكسائي
في ضوء معاني القرآن
جمعاً ومناقشة

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بإيتاي البارود

أثر أمن اللبس أو خوفه

في القاعدة اللغوية

دراسة نحوية صرفية تعليلية

إعداد الدكتوره

سعيدة محمد محمد صبح

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية

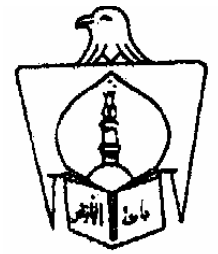

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله

صدق الله العظيم

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، منزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على من أدبه ربه فأحسن تأديبه، وأتاه جوامع الكلم وفصل الخطاب، خير ولد عدنان، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين..... وبعد

فإن "**أمن اللبس** "ضابط عام، تحتكم إليه اللغة فى جميع مستوياتها الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية، فهو من القوانين الأساسية التى بنى عليها القدماء كثيراً من تعليلاتهم سواء فى مجال التراكيب أم فى مجال الأبنية، وقد عبر ابن مالك عن ذلك أدق تعبير حين قال فى ألفيته: "وإن بشكل خيف لبس يجتنب".

ولما كانت الإفادة تمثل الغاية الأساسية من الكلام وجب أن يخلو الكلام من أى شيء يمكن أن يؤدى إلى الوقوع فى اللبس أو إلى الاحتمال أو إلى توهم السامع غير ما يقصد إليه المتكلم، لأن هذا كله يؤدي إلى انعدام تحقق الفائدة المرجوة من الكلام.

وقد فهم اللغويون العرب هذه الظاهرة فهماً صحيحاً ففى البيان والتبيين للجاحظ: (يكفى من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع)[1].

- كما تحدث ابن هشام عن اللبس حديثاً مفصلاً فى تقرير شامل عند بيانه عن الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، فقد جعل **الجهة التاسعة منها:** ألا يتأمل عند وجود المشتبهات[2].

ويقول تمام حسان: "إن اللغة العربية – وكل لغة أخرى فى الوجود – تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لا

---

(١) البيان والتبيين: ٤٩/١.

(٢) المغنى: ٦٠٥/٢ وما بعدها.

تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد خلقت اللغات واسطة للإفهام وإن أعطاها النشاط الإنسانى استعمالات أخرى فنية ونفسية)[١].

ولم يفترض القدماء هذه العلة أو هذا القانون من وحى خيالهم أو من وحى منطق أرسطو كما يدعى بعض الباحثين، بل إنهم استنبطوه من واقع اللغة ومن خلال استقرائهم الدقيق وتحليلهم العميق للكلام العربى، حيث يقول المجاشعى:

(العرب لا تترك ما التبس من غير أن تقيده بما يبين معناه)[٢].

وبناء على هذا فقد وضعوا لذلك ضابطاً أو قاعدة تشبه القانون حيث قال الأنبارى: "إزالة الالتباس واجب"[٣].

وقال السيوطى: "اللبس محذور"[٤].

وقد تعددت اصطلاحاتهم فى التعبير عن هذا الضابط أو هذه العلة فقد قالوا فيها "إزالة الالتباس" و"خوف اللبس" و "أمن اللبس" و"الاحتراز من اللبس" و"رفع الوهم" و "رفع التوهم" و "دفع التوهم" و "إزالة الاحتمال" وما شابه ذلك.

فكل هذه الاصطلاحات تعبر عن مبدأ واحد أو قانون واحد، يتمثل فى "أمن اللبس".

وهذا الموقف منهم يشير إلى تبجيلهم المعنى وسعيهم إلى تخليصه من الغموض والتعمية كما يدل على دقتهم فى صوغ الأبنية والقواعد النحوية.

وهناك عدة طرق للوصول لأمن اللبس من أهمها: الفرق أو الفصل – ورفض استعمال ما يؤدى إلى الوقوع فى اللبس – ووضع ما يزيل اللبس فى أصل اللغة المفترض عند النحاة.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٣، اللغة بين المعيارية والوصفية: ٥٨.

(٢) شرح عيون الإعراب: ٢٧٨.

(٣) أسرار العربية: ٢٥.

(٤) الأشباه والنظائر: ٣٣٧/١.

وسأتعرض لهذه الطرق بإيجاز في التمهيد وسوف تطبق بوضوح عند دراسة أثر أمن اللبس في القاعدة النحوية والصرفية من خلال هذا البحث.

فالقضية التى يتناولها هذا البحث هى **(دراسة القاعدة اللغوية "النحوية والصرفية" من حيث تأثرها بتقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه)** وعلاقة كل ذلك بالمعنى ودلالة الكلام.

وذلك عن طريق تحديد موضع اللبس ومستواه ومظاهره وأسبابه والخطوات المتبعة فى تحليله ومعالجته وعلاقة كل ذلك بدلالة الكلام، مع الحرص علي إبراز هذه الجوانب وتطبيقها علي العديد من المواضع في الأبواب المختلفة لإظهار مدى تأثير أمن اللبس أو خوفه في القاعدة اللغوية، فلكل موضع من هذه المواضع سمات خاصة به تظهر عند معالجة أثر أمن اللبس في هذا الموضع وعلاقته بدلالة الكلام، وحرصت على ذلك لكي تكون دراستي مستوفاة، ولأظهر بوضوح الحرص الشديد من علمائنا على أن يخلو الكلام من اللبس والإبهام، حيث اعتاد النحويون على أن تكون قواعدهم وأبنيتهم على نحو من الوضوح والشمول لا يخل بالمعنى ولا يفضى إلى إبهام.

ومن هنا فقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى:

مقدمة: تحدثت فيها عن أمن اللبس وأهميته فى اللغة العربية وطريقة تناولى لتأثيره على القاعدة اللغوية.

تمهيد: وتحدثت فيه عن:

(المعنى اللغوى للبس وعلاقته بما قاله النحاة – طرق أمن اللبس).

أما الموضوع: فينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: أثر أمن اللبس أو خوفه في القاعدة النحوية

ويشمل أربعة مباحث:

المبحث الأول: وجوب القاعدة النحوية أو جوازها بناء على أمن اللبس أو خوفه.

المبحث الثانى: قياس القاعدة النحوية أو الخروج عنها بناء على أمن اللبس أو خوفه.

المبحث الثالث: البقاء على الأصل أو مخالفته بناء على أمن اللبس أو خوفه.

المبحث الرابع: حمل شيء على آخر أوخروج بعض الأدوات عن استعمالها بناء على أمن اللبس.

الفصل الثانى: أثر أمن اللبس أو خوفه في القاعدة الصرفية.

ويشمل مبحثين:

المبحث الأول: العدول عن البنية الملبسة إلى بنية أخرى غير ملبسة.

المبحث الثانى: اللجوء إلى بعض التغييرات التى يتحقق معها أمن اللبس.

الخاتمة.

ثبت المصادر والمراجع.

المحتوى.

* * * * * *

التمهيد

وتحدثت فيه عن :

[المعنى اللغوى لـ " اللبس" وعلاقته بما قاله النحاة- طرق أمن اللبس]

تمهيد

أولاً : المعنى اللغوى للبس وعلاقته بما قاله النحاة

****

المعنى اللغوى لـ " اللبس ":

اللبس: خلط الأمور بعضها ببعض إذا التبست.

واللام والباء والسين: أصل صحيح واحد، يدل على مخالطة ومداخلة، من ذلك: لبستُ الثوب أَلْبَسهُ، وهو الأصل، ومنه تتفرَّع الفروع.

واللَّبْس: اختلاط الأمر، يقال: لبَست عليه الأمر أَلبِسُه بكسرها، قال الله تعالى: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾[1]. وفى الأمر لبسةٌ أى: ليس بواضح.

واللبس: اختلاط الظلام.

واللُّبس "بالضم" مصدر قولك لبِسْتُ الثوب ألبس، واللبس "بالفتح": مصدر قولك لبست عليه الأمر ألبس: خلطت.

واللبْس ُ واللَّبَسُ: اختلاط الأمر.

ولبس عليه الأمر يلبسه لبساً فالتبس: إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته، والتبس عليه الأمر أى: اختلط واشتبه، والتلبيس كالتدليس والتخليط، شدد للمبالغة، ولابست الأمر: خالطته..... الخ[2].

واللبس فى معناه الذى أراده النحاة وفى المعانى التى قرنوها به لا يخرج عن معناه اللغوى الذى يشير إلى الاختلاط فى الأمر والإبهام والغموض والاشتباه.

فاللبس يؤدى إلى إبهام الكلام وتعمية معناه، لذا حرص النحويون على تخليص الكلام من اللبس حرصاً على وضوح المعنى وبيانه.

---

(١) الأنعام: ٩

(٢) ينظر: العين للخليل: ٦٧/٤، مقاييس اللغة: ٢٣٠/٥، اللسان: " لبس ".

وفيما يلى من النصوص ما يوضح ذلك:

قال سيبويه: (.... فقلت: فلمَ ألزمتَ النون آخر الكلمة؟ يعنى "ليفعلن" فقال "الخليل" لكى لا يشبه قوله "ليفعل" لأن الرجل إذا قال هذا، فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل)[١]. فعبر عنه الخليل بالشبه.

ويسمى المبرد اللبس إشكالاً فيقول:

(والوجه فى كل مسألة يدخلها اللبس أن يقر الشيء فى موضعه ليزول اللبس، وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل)[٢].

وابن جنى يقرن الإلباس بما يسميه "ضد البيان" وذلك فى كلامه على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه. قال: (.... وذلك أن الصفة فى الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ فيه، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك)[٣].

وعبر عنه –أيضاً– بالشبهة والشك، فقال فى حديثه عن كسر لام الجر مع المظهر للفرق بينها وبين لام الابتداء: (..... كرهوا أن يقع اللبس فى مالا يظهر إعرابه، فاحتاطوا، وأخذوا بالحزم، فكسروا اللام فى مالا يظهر إعرابه، ليكون ذلك أنفى للشك وأحسم للشبهة، فهذا وجه كسرها مع المظهر)[٤].

وقرنه الأنبارى بالتوهم فقال عن كسر لام "ذالك":

---

(١) الكتاب: ١٠٧/٣.

(٢) المقتضب: ١١٨/٣.

(٣) الخصائص: ٣٦٦/٢.

(٤) سر الصناعة: ٣٢٦، وينظر: ٥٤٤.

(.... والثانى: أنها كسرت لئلا تلتبس بلام الملك، ألا ترى أنك لو قلت "ذالك" بفتح اللام، لا لتبس وتوهم السامع أن المراد به "أن هذا الشيء ملك لك، فلما كان يؤدى إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس)[١].

وعبر عنه المجاشعى بالتوهم –أيضاً– فقال عن ضمير الفصل:

(ويقال: لم دخل الفصل الكلام؟ والجواب: أنه دخل ليفصل النعت من الخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت زيداً القائم، توهم السامع أن "القائم" نعت لزيد وبقى ينتظر الخبر، وإذا قلت: ظننت زيداً هو القائم، زال التوهم)[٢].

وقال أبو حيان: (إذا أكدت جملة بجملة وأمن اللبس كان الأجود الفصل بينهما بـــ "ثم"..... فإن لم يؤمن اللبس لم تدخل "ثم" نحو "ضربت زيداً ضربت زيداً" فلو أدخلت "ثم" أوهم أنهما ضربان)[٣].

وقال السهيلى: (ألا ترى أنك إذا قدمت الاسم المبتدأ فقلت: "رجل فى الدار" كيف يبقى الكلام ناقصاً؟ لأن النكرة تطلب الوصف طلباً حثيثاً، فيسبق إلى الوهم أن الجار والمجرور وصف لها لا خبر عنها)[٤].

وعبر عنه ابن يعيش بالإشكال كثيراً ومن ذلك قوله: (يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إذا أمن اللبس نحو قوله تعالى: ﴿ **وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ** ﴾[٥]. لأنه لا يلبس أن المسئول أهلها لا هى.... فالمضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ فى سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا

---

(١) أسرار العربية: ٣٩٧.
(٢) شرح عيون الإعراب: ٢٤٨.
(٣) الارتشاف: ١٩٥٩/٤.
(٤) نتائج الفكر: ٣١٥.
(٥) يوسف: ٨٢.

حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً)[1].

فقد ظهر لنا من النصوص السابقة شدة ارتباط المعنى اللغوى بما قاله النحاة، وظهر لنا – أيضاً– أمر آخر هو: أن الجهة التى تستقبل كلام المتكلم هى التى تحدد ما إذا كان الكلام ملبساً أم لا.

فالمخاطب هو الذى يقرر ما إذا كان الكلام مبيناً واضحاً أم ملبساً مشكلاً.

فاللبس يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور المعنى وبيانه لدى متلقيه.

(١) شرح المفصل: ٣/٢٣، ٢٤.

ثانياً : طرق أمن اللبس

****

سبق أن ذكرت أن لأمن اللبس عدة طرق من أهمها:

أ- "**أمن اللبس بالفرق**": فهى من أهم طرق التعليل بأمن اللبس وأكثرها شيوعاً وانتشاراً فى تراثنا النحوى، فلا نكاد نجد باباً من أبواب النحو يخلو من الإشارة إليها ومن ثم فقد ذهب ابن جنى إلى أن هذه العلة (علة الفرق لأمن اللبس) إحدى علتين يقوم عليهما أكثر التعليل النحوى.

إذ يقول: (إن علل النحو أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق)[١].

وقد فصل بعض المتأخرين بين الفرق وأمن اللبس وعدوا كل واحد منهما علة مستقلة[٢].

ولا أرى أن الفرق علة مستقلة لأنه ليس غاية فى حد ذاته بل هو طريقة أو وسيلة من طرق تحقيق أمن اللبس.

والسبب فى وجود هذه الطريقة فى تراثنا النحوى يرجع إلى طبيعة اللغة العربية ذاتها التى تميل إلى التفريق و التخصيص سواء فى مجال الأبنية أو فى مجال التراكيب.

ويندرج تحت "أمن اللبس بالفرق" ما يلى:

١- الفرق باختلاف الحركات :

فنحاة العربية القدماء – إلا قطرباً- قد أجمعوا على: **أن الإعراب إنما دخل الكلام للفصل أو للفرق بين المعانى المتباينة** التى ترد على الاسم من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها.

---

(١) الخصائص: ١/١٤٤، ١٤٥.

(٢) الأشباه والنظائر: ١/٣١٨.

قال المبرد: (إنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً، ليعرف الفاعل من المفعول به)[١].

وقال ابن جنى: (ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، هذا الفرق أمر معنوى أصلح اللفظ له.... فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعانى وحياطتها، فالمعنى إذاً هو المكرم المخدوم واللفظ هو المبتذل الخادم)[٢].

وقال عبد القاهر الجرجانى: (ألا ترى أنك لو قلت: هذا زيدْ ورأيت زيدْ ومررت بزيدْ، فلم تغير آخرالكلمة لكان ذلك لبساً وإفساداً، فإذا خالفت بين الحركات فى آخر الاسم ودللت بكل واحدة على معنى اتضح المقصود وزال اللبس والفساد)[٣].

ويقول أبو البركات بن الأنبارى: (إن العلة التى وجب لها الإعراب فى الأصل الذى هو الاسم إنما هى إزالة اللبس، لأن الاسم يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، فلو لم يعرب لا لتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف....)[٤].

وقال السيوطى: (إنما وضع الإعراب فى الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعانى المختلفة عليها، ولذلك استغنى عنه الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه)[٥].

ومنه "كسر نون التثنية وفتح نون الجمع": فتجنب اللبس والرغبة فى التمييز والفرق بين الأبنية كان وراء كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السالم.

---

(١) المقتضب: ١٤٦/١.
(٢) الخصائص: ١٥٠/١.
(٣) المقتصد: ٩٨/١.
(٤) لمع الأدلة: ١٠٩.
(٥) الأشباه والنظائر: ٣٣٧/١.

فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما؟ قيل: لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لا لتبس جمع المقصور فى حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح، ألا ترى أنك تقول فى جمع مصطفى: (رأيت مصطفين ومررت بمصطفين) قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾[1]. فلفظ مصطفين كلفظ "زيدين"، فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لا لتبس هذا الجمع بهذه التثنية.

فإن قيل: فهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع، وكان الفرق حاصلاً؟ قيل: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يستثقلوا الكسرة فيها، وأما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة، ليعادلوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك إلى الاستثقال، إما لتوالى الأجناس، وإما للخروج من الضم إلى الكسر.

والوجه الثانى: أن التثنية قبل الجمع والأصل فى التقاء الساكنين الكسر فحركت نون التثنية بما وجب لها فى الأصل وفتحت نون الجمع، لأن الفتح أخف من الضم.

والوجه الثالث: أن الجمع أثقل من التثنية والكسر أثقل من الفتح فأعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما[2].

---

(١) ص: (٤٧)

(٢) أسرار العربية: ٥٥، ٥٦، وينظر: المقتضب: ١٤٤/١، شرح الأشمونى: ٨٩/١، ٩٢، المقتصد: ١٤٤/١، إعراب ثلاثين سورة: ٣٧.

(هذا مع ملاحظة أن العلة فى الكسر والفتح فيها خلاف بين النحاة فمنهم من قال إن العلة فى ذلك الفرق – وهذا ما يعنينا – ومنهم من قال بغير ذلك.)

ينظر: الكتاب: ١٨/١، التصريح: ٧٨/١، التذييل: ٢٣٦/١.

ومنه: تعليلهم فتح لام الاستغاثة وكسرها: بأنه للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله.

قال ابن يعيش: (حق هذه اللام أن تكون مكسورة لأنها لام الإضافة، ولام الإضافة تكون مكسورة مع الظاهر، نحو قولك "المال لزيد" غير أنه وقعت هذه اللام لمعنيين:

أحدهما: المستغاث به، **والآخر:** المستغاث من أجله، فلم يكن بد من التفرقة بينهما، ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق، فإذا قلت: يالزيد – بالفتح – علم أنه مستغاث به، وإذا قلت: يالزيد – بالكسر – علم أنه مستغاث من أجله)[1].

ومنه: تعليلهم فتح لام الابتداء وكسر لام الإضافة: بأنه للفرق بينهما لأمن اللبس، ومن ثم يرون أنه إذا أمن اللبس جاز فتح لام الإضافة، مثلما يحدث عندما يليها ضمير، فنقول: لنا ولكم وله.... الخ.

يقول ابن خالويه: (أصل كل لام الفتح، وإنما يجوز كسر بعض اللامات إذا وقع فيه لبس، نحو قولك: إن هذا لزيد، فيفرق بين لام الملك ولام الابتداء، ولام الإضافة متى وليها مكنى (ضمير) لم تلتبس، فلم يحتاجوا إلى فرق)[2].

ومنه: تعليلهم تغير بناء الفعل المبنى للمجهول عن بناء الفعل المبنى للمعلوم بأنه لأمن اللبس بينهما.

قال ابن السراج: (فخولف بينه وبين بناء الفعل الذى بنى للفاعل لئلا يلتبس المفعول بالفاعل)[3].

ومن ذلك: تعليلهم كسر همزة المصدر "إفعال" مصدر "أفعل": بأنه للفرق بينه وبين الجمع "أفعال" بفتح الهمزة – فإنهم لو قالوا مثلاً فى مصدر "أجمل"

---

(١) شرح المفصل: ١/١٣٠، ١٣١.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٢٢٩.

(٣) الأصول: ١/٧٧

أجمالاً – بفتح الهمزة – لا لتبس بجمع "جمل" فلما كان ذلك يؤدى إلى اللبس، كسروا الهمزة لإزالة اللبس(١).

فجميع ما سبق كان تعليلاً **بالفرق باختلاف الحركات**(٢).

* * * * *

٢- الفرق بالزيادة مثل:

زيادة الباء فى صيغة "أفعل به" فى التعجب: بأنه للفرق بين صيغة التعجب وصيغة فعل الأمر، يقول ابن الأنبارى: (ولما كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر، فزادوا الباء فرقاً بين لفظ الأمر الذى للتعجب ولفظ الأمر الذى لا يراد به التعجب)(٣).

ومنه: زيادة اللام فى خبر إنْ المخففة من الثقيلة إذا أهمل عملها حيث علل البصريون زيادة اللام بأنها للفرق بين "إنْ" المخففة و"إنْ" النافية، ولذلك فهم يسمونها "اللام الفارقة"(٤).

ومنه: وجوب زيادة نون التوكيد على الفعل المضارع عند القسم

لتخليص دلالة الفعل على الاستقبال حتى لا تلتبس بالحال.

* * * * *

٣- الفرق بالحذف مثل:

تعليلهم حذف الألف من "ما" الاستفهامية إذا جرت بحرف جر للفرق بين الإخبار والاستخبار.

---

(١) أسرار العربية: ٤٠٣

(٢) أسرار العربية: ١٢٤

(٣) شرح المفصل: ١٢٩/٣

(٤) شرح المفصل: ٤٥/٩

ومثل: حذف التاء من "صبور وشكور": بأن ذلك "للفرق بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول" نحو: حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة، وكذلك حذفها من باب جريح، وقيل فرقاً بين فعيل بمعنى مفعول وفعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع(١).

* * * * *

٤- **الفرق عن طريق تعدد الأبنية:** لكى تدل كل صورة أو بناء على معنى خاص ومن ذلك – على سبيل المثال – الأفعال، فتغير صورة الفعل من ماضٍ إلى مضارع إلى أمر كان فى الأصل لغرض التفريق بين الأزمنة التى يدل عليها الفعل.

قال ابن السراج: (كان حكم الأفعال أن تأتى كلها بلفظ واحد، لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض فى صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مثلها، ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها، فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض)(٢).

وذلك مثل: مجئ لفظ الدعاء على صورة الماضى نحو "أيدك الله" تحقيقاً له وتفاؤلاً بوقوعه، أو يستعمل المستقبل فى التعبير عن الماضى نحو "كان زيد سيقوم أمس" أى كان متوقعاً منه القيام.

ويندرج تحت ذلك **تعدد أبنية الفعل** فى اللغة العربية حتى يدل كل بناء منها على معنى خاص(٣).

ومنه: **تعدد أبنية جموع التكسير** فى اللغة العربية حتى يمكن التفريق بين المعانى المختلفة.... الخ.

* * * * *

(١) الأشباه والنظائر: ٣١٩/١.
(٢) الخصائص: ٣٣١/١.
(٣) ينظر: نزهة الطرف فى علم الصرف: ١٤٦: ١٥٩.

٥- الفرق بتغيير صورة النطق مثل:

قلب تاء التأنيث فى الاسم هاء عند الوقف مثل: قائمة وشجرة، إنما كان للفرق بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل(١).

فعندما نسمع – مثلاً- كتبت وأكلت- بنطق التاء- فإننا ندرك مباشرة أنها أفعال مسندة إلى فاعل مؤنث، وعندما نسمع نفس هذه الألفاظ بنطق الهاء، أى: كتبة وأكلة، فإننا ندرك أنها جموع تكسير على وزن (فعلة) بخاصة عند الوقف عليها.

* * * * *

٦- الفرق بتغيير الموقع الأصلى للفظ مثل:

مجئ "ها" التنبيه بعد الاسم فى (أيها) – مع أن حق التنبيه أن يدخل قبل الاسم المبهم، كما فى أسماء الإشارة هذا وهذه – تتمثل فى التفرقة بين (أى) الموصوفة و(أى) المضافة، لأنه لو لم تقع (ها) التنبيه بعدها لتوهم أن ما بعدها مضاف إليه وليس صفة.

قال ابن خالويه فى سياق شرحه لقوله (ﷻ) :﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (٢).

(فإن سأل سائل وقال: التنبيه يدخل قبل الاسم المبهم نحو " هذا، فلم دخل هاهنا بعد "أى"؟ فقل: لأن أيّا تضاف إلى ما بعدها، فلولا أن التنبيه فصل بين الكافرين و(أى)، لذهب الوهم إلى أنه مضاف)(٣).

* * * * *

ب – أمن اللبس بالتزام الأصل أو رفض استعماله مثل:

وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول فى "ضرب موسى عيسى"

---

(١) الإيضاح للزجاجى: ١٢١.

(٢) الكافرون: ١ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة: ٢٢٧.

وعدم جواز حذف واو المفعول معه لما يؤدى إليه من الوقوع فى اللبس.

والعدول عن الأصل مثل: جمعهم عيد على: أعياد مع أن القياس يقتضى جمعه على "أعواد" لئلا يلتبس بجمع "عود"... وغيرها من المواضع التى سيتم تناولها موضحة ومفصلة – بإذن الله – فى موضعها من البحث.

*****

جـ- "**أمن اللبس بأصل الوضع**" وهو ليس من اختيار المتكلم بل من اختيار واضع اللغة، فهناك بعض الأبواب وضعت فى الأصل لإزالة الالتباس وإن كان لها مع ذلك أغراض أخرى.

ومن أهم هذه الأبواب:

باب الضمير: فالضمائر لم توضع فقط لغرض الاختصار بل وضعت – مع ذلك– لغرض الاحتراز من اللبس.

قال ابن يعيش: (وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازاً من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر لأنك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله..... وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: "زيد فعل زيد" جاز أن يتوهم فى زيد الثانى أنه غير الأول والمضمرات لا لبس فيها)[١].

ومن ذلك: التوابع فمثلاً "**النعت**": قد دخل الكلام فى الأصل للفصل بين المتشابهين فى التسمية، وإن صار له بعد ذلك أغراض أخرى، ومن أغراضه: تخصيص النكرة وتوضيح المعرفة والتأكيد لرفع الإبهام.... وغير ذلك[٢].

وأما **البدل:** فقد رأى النحاة أنه فى الأصل للإيضاح ورفع الالتباس[٣].

وأوضح ذلك **ابن يعيش** قائلاً:

---

(١) شرح الفصل: ٨٤/٣، وينظر: الأشباه والنظائر: ٣٣٩/١، شرح الكافية: ٣/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٧/٣.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ٢٩٨.

(.... بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء، ويشتهر ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين، فإذا ذكر أحد الاسمين خاف ألا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم)[١].

وكذلك **التوكيد** إنما دخل الكلام فى الأصل لإزالة اللبس، قال **المجاشعى:** (ويقال: لم دخل التوكيد الكلام؟ والجواب: أنه دخل لإزالة اللبس الذى قد يتوهم، ولرفع المجاز الذى يحتمله الكلام)[٢].

فمثلاً قولهم "قبضت المال" يحتمل أن يقبض جميع المال أو بعضه، فيرفع اللبس والخصوص بالتأكيد، فيقال "كله"، أو العموم بالبدل فيقال: "بعضه".

أما عن باب التمييز: فقد دخل الكلام فى الأصل "لرفع الإبهام وإزالة اللبس" وذلك نحو أن تخبر بخبر، أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض، ولذلك سمى تمييزاً وتفسيراً"[٣].

فكثير من أبواب النحو وضعت فى الأصل لإزالة الالتباس فى الكلام، حتى تتحقق الغاية القصوى من الكلام وهى الإفادة أو الإفهام – كما قلت سابقاً – وإن صار لبعض الأبواب أغراض أخرى بعد هذا الغرض الأصلى.

فعلة أمن اللبس من أهم العلل التى يقوم عليها التعليل النحوى عند القدماء، وبناءً عليها قاموا بتعليل كثير من الظواهر، واعتماداً عليها وضعوا كثيراً من الأصول والأحكام والضوابط.

ومن الملاحظ أن الطرق السابقة لتحقيق أمن اللبس لا يمكن أن نفصل بينها فصلاً صارماً، إذ يمكن أن يتداخل بعضها مع بعض فى بعض الأحيان

---

(١) شرح المفصل: ٦٣/٣، ٦٤.

(٢) شرح عيون الإعراب: ٣٤٣.

(٣) شرح المفصل: ٧٠/٢.

كما هو واضح وسينعكس ذلك بالتالى على تأثير أمن اللبس أو خوفه في القاعدة النحوية و الصرفية، وهذا أمر طبيعى نتيجة للتداخل فى طرق أمن اللبس.

وسيكون التركيز فى هذا البحث على المواضع التى يظهر فيها أثر أمن اللبس أو خوفه ظهوراً واضحاً، وسأحاول الابتعاد عن المواضع التى يوجد فيها تكلفاً واضحاً فى التعليل بأمن اللبس(١).

(١) كما فى بعض الأمثلة التى ذكرها السيوطى فى كتابه " الأشباه والنظائر " عند حديثه عن (الفرق) و(أمن اللبس) لما فيها من التكلف الواضح فى اصطناع الفرق.
الأشباه والنظائر: ٣١٨/١: ٣٢١، ٣٣٧: ٣٤٢.

الفصل الأول
أثر أمن اللبس أو خوفه في القاعدة النحوية

ويشمل أربعة مباحث:

المبحث الأول: وجوب القاعدة النحوية وجوازها بناء على أمن اللبس أو خوفه.

المبحث الثاني: قياس القاعدة النحوية أو الخروج عنها بناء على أمن اللبس أو خوفه.

المبحث الثالث: البقاء على الأصل أو مخالفته بناء على أمن اللبس أو خوفه.

المبحث الرابع: حمل شيء على آخر أوخروج بعض الأدوات عن استعمالها بناء على أمن اللبس.

المبحث الأول
وجوب القاعدة النحوية وجوازها بناء على أمن اللبس أو خوفه

****

حرص النحويون على الحفاظ على قواعدهم وعملوا جاهدين على المحافظة عليها من الإلباس وكانوا يصدرون فى ذلك عن نظرة ثاقبة تراعى سلامة القاعدة النحوية من الخلل، وتحافظ على سلامة المعنى ووضوحه، وعولوا فى وجوب القاعدة النحوية وجوازها على أمن اللبس، ويتضح ذلك جلياً فى العديد من المواضع ومنها:

١- **عدم جواز بناء الفعل الماضى على الضم:** فخوف اللبس من أسباب عدم جواز بناء الفعل الماضى على الضم وذلك لأن من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول فى "قاموا": " قامُ " وفى "كانوا": "كانُ" قال الشاعر:

فلـــو أن الأطبـــاء كـــانُ حـــولى وكـــان مـــع الأطبـــاء الـــشفاءُ[(١)]

فلو بنى على الضم لالتبس بالجمع فى بعض اللغات فعدل عن الضم مخافة الالباس[(٢)].

---

(١) من الوافر ولم يعزه أحد إلى قائل وله رواية أخرى هى:

فلـــو أن الأطبـــا كـــانُ حـــولى وكـــان مـــع الأطبـــاء الـــشفاة

والطب "بالكسر": الحذق، والطبيب: الحاذق.

الشاهد: (كانُ) بضم النون حيث استغنى بهذه الضمة عن واو الضمير والأصل: (كانوا حولى) فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلاً عليها.

شرح المفصل: ٥/٧، أسرار العربية: ٣١٧، جواهر الأدب: ٢٠٨، المعجم المفـصل: ٤٠/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٣١٧، شرح المفصل: ٥/٧، شرح كتـاب سـيبويه للـصفار: ٢٩٣/١.

وبنى على الفتح لأن الفتحة أخف الحركات، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات، ولأنه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر أو على الضم أو على الفتح، فلم يجز بناؤه على الضم لما ذكرنا من خوف اللبس، ولا يبنى على الكسر أيضاً لأن الكسر ثقيل والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغى أن يبنى على ثقيل، وإذا كان الجر لا يدخله وهو غير لازم لثقله، فألا يدخله الكسر الذى هو لازم أولى، وإذا كان لا يبن على الكسر لثقله فلا يبنى على الضم لأنه أثقل ولما فيه من اللبس فى بعض المواضع – كما ذكرنا– (١).

****

٢– إلحاق نون الوقاية قبل ياء المتكلم فى بعض المواضع خوفاً من اللبس:

فياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلى النصب والخفض فتنصب بواحد من ثلاثة: فعل واسم فعل وحرف، وتخفض بواحد من اثنين: حرف واسم، وهذه العوامل على قسمين: ما تمتنع معه نون الوقاية، وما تلحقه، فالذى تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال: وجوب وجواز بتساوٍ ورجحان الثبوت ورجحان الترك.

فإن نصبها فعل أو اسم فعل أوليت: وجب قبلها نون الوقاية لتقى الفعل أو شبهه من نظير مالا يدخله وهو "الكسر" الشبيه بالجر، ولتقى ما بنى على الأصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل(٢).

وذكر ابن مالك: أنها سميت بذلك لأنها تقى من الالتباس، وأن فعل الأمر أحق بها من غيره، لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران:

أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة.

والثانى: التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة.

---

(١) أسرار العربية: ٣١٦ / ٣١٧.

(٢) التصريح: ١/١٢٠.

فبهذه النون توقى هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لذلك، لا لأنها وقت الفعل من الكسر، إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم، لأن ياء المتكلم فضلة فهى فى تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لأنها عمدة، ولأن ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التى قبلها، ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾[1]. وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك.

فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوباً، ليدل لحاقها على نصب الياء.

ولحقت إن وأخواتها جوازاً لشبهها بالأفعال، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع، لأنها صانته من خفاء الإعراب وتوهم صيرورته مبنياً، فاحترز بالنون من ذلك.

ثم صارت النون أولى بالياء من غيرها – إذا عرض سبب كالمحافظة على بقاء سكون (من) وأخواتها.

ثم ذكر ابن مالك أن تعليله للحاق النون بخوف اللبس أولى من التعليل بالوقاية من الكسر.

فقال: وقد يؤيد اعتبار وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذى وقى الفعل إنما هو كسر يلحق الاسم مثله، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم، لا كسر ما قبل ياء المخاطبة فإنه خاص بالفعل، فلا حاجة إلى صون الفعل منه، وهذا فرق حسن، لكنه مرتب على مالا أثر له فى المعنى، بخلاف الذى اعتبرته فإنه مرتب على صون من خلل ولبس فكان أولى[2].

****

(١) الفجر: ١٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/١٣٥، شرح الأشمونى: ١/١٢٣، همع الهوامع: ١/٢١٤.

٣- حذف الموصول الاسمى غير الألف واللام بناءً على أمن اللبس: أجاز الكوفيون والبغداديون والأخفش حذف ما علم من موصول اسمى[١]. غير الألف واللام، ومنعه البصريون غير الأخفش، وإن ورد فهو عندهم مختص بالشعر، واختار ابن مالك الجواز[٢].

فيشترط فى جواز الحذف أن يدل عليه دليل فيكون بذلك معلوماً ولا يخشى اللبس.

كما فى قول حسان:

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء [٣]

أى: ومن يمدحه، فحذف "مَن" لدلالة الموصول المتقدم عليه، فكان أمن اللبس شرطاً فى الحذف.

ومن أقوى الحجج قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾[٤]. أى: وبالذى أنزل إليكم، لأن "الذى أنزل إلينا" ليس هو الذى أنزل إلى من قبلنا، ولذلك أعيدت "ما" بعد "ما " فى قوله: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ

---

(١) أما الحرفى فلا يجوز حذفه إلا "أَنْ" فيجوز حذفها باطراد إجماعاً فى نحو: "يريد الله ليبين لكم" (النساء:٢٦) وعلى خلاف فى نحو: "ومن آياته يريكم البرق" (الروم:٢٤) وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه. (حاشية الصبان: ١/١٧٥).

(٢) تعليق الفرائد: ٢/٢٩٧، الارتشاف: ٢/١٠٤٥، التذييل والتكميل: ٣/١٦٩، شرح الكافية: ٢/٦٠، ٦١.

(٣) من الوافر لحسان بن ثابت " الديوان: ٢٠ ".
الشاهد: " ويمدحه وينصره " أى: ومن يمدحه وينصره، فحذف الموصول لدلالة ما قبل عليه ومن هنا فلا خوف من اللبس.
المغنى: ٢/٧١٨، شرح الأشمونى: ١/١٧٤، شفاء العليل: ١/٢٥٠، عدة السالك: ١/٤٩، شرح أبيات المغنى: ٧/٣٤٦.

(٤) العنكبوت: ٤٦

﴿ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[1]. وهو نظير قوله: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ﴾[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[3]. أى: إلا من له مقام[4].

ومنع البصريون حذف الموصول مطلقاً وأولوا الآيات وحملوا الأبيات على الضرورة [5].

وما اختاره ابن مالك تابعاً للكوفيين من جواز حذف الموصول الاسمى إذا دل عليه دليل "أى إذا أمن اللبس" وقوله بجواز حذف صلة غير "ال" لدلالة المعنى عليه هو الأولى مما ذهب إليه البصريون من منع الحذف مطلقاً.

فحذف الموصول ثابت بالقياس والسماع، فالقياس على "أنْ" فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه، لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفى ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها.

فكان الموصول الاسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفى، وأيضاً فإن الموصول الاسمى كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه[6].

ومن السماع – أيضاً غير ما سبق من أدلة – قول حسان:

---

(١) البقرة: ١٣٦ - البرهان للزركشي : ١٥٩،١٥٨/٣ .
(٢) النساء: ١٣٦ .
(٣) الصافات: ١٦٤.
(٤) شرح الكافية: ٦١/٢.
(٥) الهمع: ٢٨٩/١.
(٦) شرح التسهيل: ٢٣٥/١، ينظر : تعليق الفرائد: ٢٩٧/٢.

فـــو الله مـــا نِلـــتُم ومـــا نيـــل مـــنكم بُمعتـــــدلٍ وفـــــقٍ ولا متقـــــارب [1]

أراد: ما الذى نلتم ومانيل منكم.

ومنه قول بعض الطائيين:

مـــا الـــذى دأبـــه احتيـــاط وحـــزم وهـــــواه أطـــــاع يـــــستويان [2]

أراد: والذى هواه أطاع.

وهذا الخلاف وغيره مما سنتعرض له فى مواضع أخرى من هذا البحث يوضح لنا أن النحويين لم يكونوا على وفاق فى تقييدهم قواعدهم بأمن اللبس،وكان بينهم تفاوت فى الأخذ به واعتباره، لاختلافهم فى مدى وضوح المعنى وغموضه.

****

٤- إذا خالف لفظ الموصول معناه فيجوز فى العائد مراعاة المعنى ومراعاة اللفظ ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس: فلا إشكال فى العائد إن طابق لفظ الموصول معناه، أما إن خالف لفظه معناه فلنا فى العائد وجهان: مراعاة اللفظ (وهو الأكثر) ومراعاة المعنى، هذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس.

فـــ (من وما) فى اللفظ مفردان مذكران سواء أكانا موصولين أم شرطيين أم استفهاميين.

فإن عنى بهما غير ذلك من تثنية أو جمع أو تأنيث، فالأولى مراعاة اللفظ فيما اتصل بهما (وهو صلتهما إن كانا موصولين وفعل شرط إن كانا شرطيين،

---

(١) من الطويل لحسان بن ثابت وقيل: لعبد الله بن رواحة.

الشاهد: " ما نلتم " أى: ما الذى نلتم، فحذف الموصول.

شرح التسهيل: ٢٣٥/١، الهمع: ٢٨٩/١، التذييل: ١٧٠/٣، شـــرح أبيـــات المعنـــى: ٣٤٦/٧، شرح شواهد المغنى: ٣١٥، المعجم المفصل: ٤٠٤/١.

(٢) من الطويل ولم أعثر على قائله.

الشاهد:" وهواه أطاع " أى: والذى هواه أطاع.

شرح التسهيل: ٢٣٥/١، المغنى: ٧١٨/٢، التذييل: ١٧٠/٣، تعليق الفرائد: ٢٩٨/٢.

واستفهام إن كانا استفهاميين) وبما أشبههما نحو "ذا" الموصولة و "ال وكم وكأى" ونحو "أى" فى الأفصح و "ذو وذات" فى الأفصح.

كقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾(١).

وقوله: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾(٢).

وقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾(٣). و ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ ﴾(٤). وهو أكثر كلام العرب.

ومن اعتبار المعنى: قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾(٥). وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا ﴾ (٦). وغيرها من الشواهد.

هذا.... ما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾(٧). فقيل: "وتعمل" بالتاء المثناة من فوق، حملاً على المعنى لسبق قوله "منكن".

ويشترط فى مراعاة اللفظ – أيضاً – ألا يلزم من مراعاته لبس نحو: اعرض عمن مررت بها لا به، و: اعط من سألتك لا من سألك، إذ لو قيل: من سألك لألبس وفهم منه غير المراد(٨).

---

(١) آل عمران: ١٦٢

(٢) الحديد: ٢٣

(٣) الأنعام: ٢٥

(٤) يونس: ٤٠

(٥) يونس: ٤٢

(٦) الأنبياء: ٨٢

(٧) الأحزاب: ٣١

(٨) واعترض بأن اللازم فى المثال إجمال لا لبس، ولا محذور فى الإجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء، ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الإجمال فى مقام البيان وهو معيب. (حاشية الصبان: ١٦٢/١).

أو قبح نحو: مَنْ هى حمراء أمتك، إذ لو قيل: من هو أحمر أمتك، لكان فى غاية القبح.

فيجب مراعاة المعنى ولا يجوز مراعاة اللفظ فى الأمثلة السابقة للبس فى الأولين ولقبح الإخبار بمذكر عن مؤنث فى الثالث.....الخ.(١). ما قيل فى ذلك من اعتبار مراعاة المعنى قبل اللفظ أو العكس وغيره من الأمور التى لا تعنينى فى دراستى عن أمن اللبس.

فما يعنينا (فى هذا الموضع) هو بيان أن رجحان مراعاة اللفظ ووجوب مراعاة المعنى مبنيان على أمن اللبس أو خوفه.

****

٥- حذف عائد الصلة المجرور بحرف جر بشرط أن يكون حرف الجر متعين: فصلة الموصول لابد أن تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول وهو العائد، وهو إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

ويجوز ذكره كما يجوز حذفه، فيجوز حذفه بشرط عام، وشروط خاصة بكل نوع من الأنواع الثلاثة المذكورة.

فالشرط العام: هو أمن اللبس، وذلك بأن يصلح الباقى لأن يكون صلة كاملة، وعلامة الصلة الكاملة أن يكون الباقى بعد الحذف جملة أو شبه جملة فيها ضمير – غير ذلك الضمير المحذوف – صالح لعوده على الموصول.

فمثال العائد المرفوع: جاء الذى هو أبوه مسافر، فيجوز حذف العائد المرفوع (هو) لأن الباقى بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة مشتملة على عائد وهو "الهاء".

---

(١) ينظر: المساعد: ١٥٩/١، ١٦٠، الهمع: ٢٨٣/١، نتائج التحصيل: ١م / ٧٧٥، ٧٧٦، التصريح: ١٦٧/١، تعليق الفرائد: ٢٣٧/٢: ٢٤١، شرح التسهيل: ٢١٢/١، ٢١٣، شرح الكافية: ٥٥/٢.

ومثال العائد المنصوب: جاء الذى أكرمته فى داره، فيجوز حذف (الهاء) فى (أكرمته) لما تقدم.

ومثال العائد المجرور: مررت بالذى مررت به فى مكتبه، فيجوز حذف العائد (به) لما ذكرنا من كون الباقى صالحاً لأن يكون صلة[١].

وأما الشروط الخاصة: فما يعنينا منها هنا هو: شرط أمن اللبس فى حذف العائد المجرور بحرف.

فجواز حذفه مبنى على اشتراط أن يجر بحرف جر متعين وإنما اشترط التعين لأنه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً إذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغى أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾[٢]. أى: تأمرنا به أى: بإكرامه، وقوله تعالى:﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [٣]. أى: تؤمر به أى: بإظهاره، وقوله:﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[٤]. أى: منه.

وقال الشاعر:

لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر حين اضطرها القدر[٥]

أى: ركنت إليه.

---

(١) دليل السالك: ١٤٢/١.

(٢) الفرقان: ٦٠

(٣) الحجر: ٩٤

(٤) المؤمنون: ٣٣

(٥) من البسيط لكعب بن زهير.

الشاهد: (إلى الأمر الذى ركنت) أى: ركنت إليه حيث حذف العائد المجرور بالحرف لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثله.

شرح الأشمونى: ١٧٣/١، شرح الكافية الشافية: ٢٩٣/١، التصريح: ١٨٦/١، أوضح المسالك: ١٥٦/١، المعجم المفصل: ٢٤٥/٣.

ومنه قول الشاعر:

لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذى أنت بائح[1]

أى: بائح به.

ويتعين حرف الجر قياساً: إذا جر الموصول أو موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقان نحو: مررت بالذى مررت أى: مررت به. فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما.

ومثال الموصوف: مررت بزيد الذى مررت، وربما يحذف المجرور **بحرف وإن لم يتعين نحو:** الذى مررت زيد أى: مررت به وإن احتمل مررت معه أوله أو نحو ذلك.

ومذهب الكسائى فى مثله التدرج فى الحذف وهو أن يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصح حذفه، ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معاً إذ ليس حذف حرف الجر قياساً فى كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها مع المجرور بها[2].

هذا..... وينبغى الإشارة إلى أن هناك عدة شروط لحذف العائد المجرور بالحرف باطراد: وهى جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقاً لجار العائد لفظاً ومعنى، وأن لا يكون العائد عمدة ولا محصوراً وأن يتحد متعلقا الحرفين لفظاً ومعنى.... الخ.

أما حذفه فى نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [3]. أى: به فسماعى.

---

(١) من الطويل لعنترة بن شداد (الديوان: ٢٢)، " لان " أى: الآن
الشاهد: (بالذى أنت بائح) أى: بائح به، فحذف العائد المجرور بالحرف المتعين. (شرح الأشمونى: ١٧٣/١، شرح التسهيل: ٢٠٦/١، تعليق الفرائد: ٢٢٤/٢، المقاصد الشافية: ٥٤١/١، لسان العرب: (أين)، شرح ابن عقيل: ١٥٨/١، التصريح: ١٧٦/١).

(٢) شرح الكافية: ٤٢/٢، ٤٣.

(٣) الشورى: ٢٣ .

ولا يجوز حذفه فى نحو: جاء الذى مررت به، ومررت بالذى ما مررت إلا به، ورغبت فى الذى رغبت عنه، وحللت فى الذى حللت به، وزهدت فى الذى رغبت فيه، وسررت بالذى فرحت به..... الخ. مما لم يتوافر فيه شروط الحذف لخوف اللبس(١).

فلا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا مما شرط فى جواز حذفه إلا قليلاً (٢).

..... فمما سبق يتضح لنا أن حذف العائد يشترط فيه شرطاً عاماً وهو أمن اللبس وكذلك يشترط فى حذف العائد المجرور بحرف جر أن يكون هذا الحرف متعيناً ومعلوماً لكى يتسنى لنا الاستغناء عنه، ضرورة أنه قد علم أنه لابد للمحذوف من قرينة تدل عليه عملاً بهذه القاعدة العامة المعلومة(فأمن اللبس شرط عام فى كل مواضع الحذف).

****

٦- وجوب إبراز الضمير فى الخبر المشتق إذا تلا مبتدأ ليس بمعناه:

إذا كان الخبر المفرد مشتقاً فإنه يتحمل الضمير بشرطين:

الأول: أن يكون المشتق جارياً مجرى الفعل أى: عاملاً عمل الفعل وهو أربعة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل نحو: القمر طالع، الوفى محبوب، المسجد رحب، بعض الشر أهون من بعض.

---

(١) شرح الأشمونى ومعه حاشية الصبان: ١/١٧٢، ١٧٣.

(٢) شرح التسهيل: ١/٢٠٦، ومنه قول حاتم:

ومن حسدٍ يجور على قومى وأىُّ الدهر ذو لم يحسدونى

ومنه قول الفرذدق:

لعل الذى أصعَدْتنى أن يردّنى إلى الأرض إنْ لم يقْدر الحينَ قادر

فإن لم يجر مجرى الفعل لم يتحمل ضميراً كاسم الآلة نحو: مفتاح، وما كان على صيغة الزمان والمكان نحو: مجلس العلم روضة.

الثانى: ألا يرفع اسماً ظاهراً نحو: أخالدٌ غائب أبوه؟ أو ضميراً بارزاً نحو: أعلى ذاهب أنت إليه؟ فإن رفع ظاهراً أو بارزاً لم يرفع ضميراً مستتراً لوجود فاعله منطوقاً به.

أما عن حكم استتار الضمير وإبرازه، **فالخبر بهذا الاعتبار نوعان:**

١- خبر مشتق جرى على من هو له. أى: أن الخبر صفة لمبتدئه نحو: الكذب مذموم، فـ "مذموم" خبر عن "الكذب" وهو وصف له فى المعنى.

وهذا النوع يستتر فيه الضمير، فإن برز فهو تأكيد للضمير المستتر ولا يجوز كونه فاعلاً بالصفة، وقد أجاز سيبويه فى نحو: مررت برجلٍ مكرمك هو. الوجهين(١).

٢- خبر جرى على غير من هو له. أى: أن الخبر صفة لغير مبتدئه.

فالبصريون: يوجبون إبراز الضمير فى هذا النوع مطلقاً أمن اللبس أو لم يؤمن.

فمثال أمن اللبس: زيد هند ضاربها هو، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لو لا الضمير: زيد عمرو ضاربه هو.

فالبصريون يوجبون إبراز الضمير فى المثالين السابقين وهذا البارز فى الصورتين مرفوع بالصفة على الفاعلين، وليس توكيداً. هذا على مذهب البصريين.

فالتزموا الإبراز حتى مع أمن اللبس ليجرى الباب على سنن واحد.

وإلى مذهب البصريين أشار ابن مالك بقوله:

" **وأبرزنه مطلقاً....** "

---

(١) ينظر الارتشاف: ١١١٢/٣.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الوجهان كما فى المثال الأول. وفى هذه الحالة يجوز عندهم أن يكون الضمير البارز مرفوع بالصفة على الفاعلية أو توكيداً للضمير المستتر فيها لأنهم يجيزون الاستتار فيقولون: زيد هند ضاربها، فإذا أتيت بهو احتمل كونه ذلك المستتر، واحتمل كونه توكيداً له، وتظهر فائدة هذا فى التثنية والجمع، فعلى طريقة البصريين تقول: الهندان الزيدان ضاربتهما هما، والهندات الزيدون ضاربتهم هن. فإفراد ضارب لرفعه الظاهر.

وعلى طريقة الكوفيين إن رفعت الضمير البارز على الفاعلية فكمذهب البصريين، وإن رفعته توكيداً للمستتر قلت: ضاربتا هما هما، وضارباتهم هن، لكن المسموع من لسان العرب الإفراد إلا فى لغة: أكلونى البراغيث.

وإن خيف اللبس وجب الإبراز كما فى المثال الثانى، لأننا لو لم نأت بالضمير فقلنا "زيد عمرو ضاربه" لاحتمل أن يكون فاعل الضرب "زيداً"، وأن يكون "عمراً" فلما أتيت بالضمير تعين أن يكون (زيد) هو الفاعل.

وقد اختار ابن مالك مذهبهم فى كتابه (الكافية)[١].

فقال:

وإن تـــلا غـــير الـــذى تعلقـــا بـــه فـــأبرز الـــضمير مطلقـــاً

فى المـــذهب الكـــوفى شـــرط ذاك أن لا يـــؤمن اللـــبس ورأيهـــم حـــسن[٢]

والحق أنه رأى حسن ، لأنه إذا أمن اللبس فلا فائدة من إبراز الضمير سوى الإطالة وهذا مناف للأصول اللغوية العامة[٣].

وقد ورد السماع بمذهبهم فى قول الشاعر:

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٣٣٨/١.

(٢) ينظر: المساعد: ٢٢٨/١، ٢٢٩، الارتشاف: ١١١٢/٣، شـرح التـسهيل: ٣٠٧/١، تعليق الفرائد: ٨٦/٣، ٨٧، شرح الأشـمونى: ١٩٨/١، ١٩٩، المقتـصد: ٢٦٤/١، الإيضاح فى شرح المفصل: ٤٦٧/١.

(٣) دليل السالك: ١٧٣/١.

قومى ذرا المجد بانوهـــا وقـــد علمـــت بكنـــه ذلـــك عـــدنان وقحطـــان[1]

التقدير: بانوها هم فحذف الضمير لأمن اللبس.

فقومى: مبتدأ، و "ذرا المجد": مبتدأ ثان، و"بانوها": خبر جار على ذرا المجد فى اللفظ، وهو فى المعنى لقومى،وقد استغنى باستكان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس[2].

وهناك من يأوله بـــ: قومى بانون ذرا المجد بانوها، ولما رأى ابن مالك ما فى هذه التأويلات من التكلف قال بالمذهب الكوفى تمسكاً بالظاهر.

فإبراز الضمير عند خوف اللبس مجمع عليه لكون المعنى ملتبساً بدونه، فلو كان المراد صدور الضرب من المبتدأ الثانى ووقوعه على الأول لا ستكن الضمير بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه.

والكلام على المشتق الواقع نعتاً وحالاً كالكلام عليه إذا وقع خبراً، فمن التزم إبراز الضمير عموماً مع الخبر الجارى على غير صاحب معناه، التزمه مع النعت والحال الجاريين على غير ما هما له، أمن اللبس أو لم يؤمن، ومن لم يلتزم الإبراز فى الخبر إلا عند خوف اللبس، لم يلتزمه فى النعت والحال إلا عند خوف اللبس.

ومن النعت الجارى على غير ما هو له دون إبراز ضمير قراءة ابن أبى عبلة: ﴿يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [3]. بخفض...

---

(١) من البسيط ولم أعثر على قائله.
الشاهد: (قومى ذرا المجد بانوها) حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق ليس وصفاً لنفس مبتدئه فى المعنى لعدم وجود لبس فى الكـــلام. (شـــرح التسهيل: ٣٠٨/١، شرح ابن عقيل: ١٨٩/١، تعليق الفرائد: ٨٨/٣، شرح ابن الناظم: ٧٨، شرح الأشمونى: ١٩٩/١، الدرر: ١٨٤/١).

(٢) شرح التسهيل: ٣٠٨/١.

(٣) الأحزاب: ٥٣

...(غير)[1].

وإن كان الجارى على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلاً، وأمن اللبس، اغتفر ستر الضمير، كقولك: زيد الخبز يأكله، فلو خيف اللبس وجب الإبراز كقولك: غلام زيد يضربه هو، إذا كان المراد: أن زيداً يضرب الغلام[2].

ومهما كان الأمر.... فيجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له، لأنا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس، ألا ترى أنك لو قلت: "زيد أخوه ضارب" وجعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد، ويلتبس عليه ذلك؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس، فوجب إبرازه، لأنه به يحصل إفهام السامع ورفع الالتباس، ويخرج على هذا إذا جرى على من هو له، فإنه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه، ألا ترى أنك لو قلت "زيد ضارب غلامه" لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد، إذ كان واقعاً بعده فلا شيء أولى به منه[3].

فإبراز الضمير عند خوف اللبس مجمع عليه لكون المعنى ملتبساً بدونه، ولا فائدة من إبراز الضمير إذا أمن اللبس سوى الإطالة وهذا منافٍ للأصول اللغوية العامة.

* * * * *

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكى: ٢/٢٠٠، ٢٠١ – وفيه: (ونصب " غير" على الحال من الكاف والميم فى " لكم " والعامل فيه " يؤذن ".... ولا يحسن أن يجعل " غير " وصفاً لطعام لأنه يلزم فيه أن يظهر الضمير الذى فى " ناطرين " فيلزم أن نقول: غير ناظرين أنتم إناه، لأن اسم الفاعل إذا جرى صفة أو خبراً أو حالاً أو صلة على غير من هو له لم يستتر فيه ضمير الفاعل، وذلك فى الفاعل جائز) والقراءة بجر (غير) لابن أبى عبلة (الكشاف: ٥/٨٨، التبيان للعكبرى: ٢/١٠٦٠).

(٢) شرح التسهيل: ١/٣٠٨، ٣٠٩.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/٦٠.

٧- **زوال اللبس بين الخبر والتابع بضمير الفصل:** يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل الناسخة وبعدها ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلاً وعماداً كـــ "هو" من قولك: حسبت زيداً هو الكريم، وسمى فصلاً للفصل بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً، فهو يفصل بين كونه نعتاً وخبراً، وسمى عماداً لأنه معتمد عليه فى تقرير المراد ومزيد البيان، فإذا قلنا: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئنا بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة(١).

فالعلة فى دخول ضمير الفصل الكلام: هى الفصل بين النعت والخبر حيث يقول أبو الحسن المجاشعى:

(ويقال: لم دخل الفصل الكلام؟ والجواب: أنه دخل ليفصل النعت من الخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: "ظننت زيداً القائم" توهم السامع أن "القائم" نعت لزيد وبقى ينتظر الخبر، وإذا قلت: ظننت زيداً هو القائم "زال هذا التوهم)(٢).

ومن شروط هذا الباب أن يكون الخبر معرفة لأنه لا يقع اللبس إلا إذا كان الخبر معرفة، لأنه إذا قيل: زيد منطلق لا يلبس بأنه نعتٌ، ولم يشترط فى المبتدأ أن يكون معرفة، لأنه لا يكون إلا معرفة، وما يقع نكرة بتأويل لا يقع خبره معرفة،ومما يشبه المعرفة شبهاً قوياً (أفعل من) فهو يشبه المعرفة من حيث المعنى، فقولنا (أفضل من كذا) معناه: الأفضل – باعتبار أفضلية معهودة– ولذلك قام مقامه(٣).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٧/١، شرح الكافية: ٢٣/٢ – وذكر التابع أولى مـــن ذكـــر النعت لأن ضمير الفصل قد يقع بعد مالا ينعت وقبل مالا ينعت به، ولابد من مطابقةٍ لما قبله فى حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه..... الخ.

(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعى: ٢٤٨.

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل: ٤٦٧/١، شرح المفصل: ١١٢/٣.

وذلك مثل: ما أظن أحداً هو خيراً منك، فإن "أحداً" بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية، و "خيراً منك" شبيه بمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف عليه.

ولما كانت فائدة ضمير الفصل صونَ الخبر من توهمه تابعاً لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر، لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعاً، إذا التابع لا يتقدم على المبتوع، فلو قدم المفعول الثانى فى: حسبت زيداً هو خيراً منك، لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه فى محله، فلأن يترك ولا يجاء به بعد الخبر المقدم أحق وأولى.

فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائى (رحمه الله) من ذلك[1]. فلم يجز النحويون تقدم ضمير الفصل مع الخبر المتقدم على المبتدأ أو على الفعل الناسخ لأن الغرض من ضمير الفصل زال، وهو "أمن اللبس" من كون الخبر تابعاً وانتظار الخبر، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.

قال الرضى: (ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو "هو القائم زيد" لأمنهم من التباس الخبر بالصفة إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف)[2].

ومما أجازه النحويون دفعاً للبس: الفصل بين خبرى المبتدأ المعرفين باللام بضمير الفصل لئلا يلتبس الخبر الثانى بنعتٍ للخبر الأول.

قال الرضى: (وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام، نحو: "هذا الحلو هو الحامض" حتى لا يلتبس الخبر الثانى بنعت الأول)[3].

ثم قال بعد ذلك: (وأنا لا أعرف به شاهداً قطعياً)[4].

---

(١) شرح التسهيل: ١٦٨/١، ١٦٩.
(٢) شرح الكافية: ٢٦/٢.
(٣) المرجع السابق: ٢٦/٢.
(٤) المرجع السابق: ٢٦/٢.

هذا..... وإنما اشترط فى ضمير الفصل أن يكون بين المبتدأ والخبر أو ما دخل عليهما مما يقتضى الخبر: من قبل أن الغرض به إزالة اللبس بين النعت والخبر، إذ الخبر نعت فى المعنى وذلك نحو قولك: زيد هو القائم لأن الذى بعده معرفة يمكن أن يكون نعتاً لما قبله فلما جئت بـــ "هو" فاصلة بين أنك أردت الخبر وأن الكلام قد تم به لفصلك بينهما، إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح.

فإن قيل: إذا كان الغرض بالفصل إنما هو الفرق بين النعت والخبر فما باله جاء فيما لا لبس فيه نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾[1] و﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[2]. ولا لبس فى ذلك لأن المضمرات لا توصف.

فالجواب: أن هذا هو الأصل أن لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضمر مجراه وإن كانت المضمرات لا تنعت إذ كان أصله المبتدأ والخبر.... الخ[3].

******

٨- **كراهية الابتداء بـــ "أنّ" المفتوحة:** أنّ المفتوحة بمنزلة المكسورة فى عمل النصب والرفع والدخول على المبتدأ والخبر، ومخالفة لها فى المعنى، لأن المفتوحة بمنزلة اسم، تقول: بلغنى أنك منطلق، فيكون بمنزلة: بلغنى انطلاقك، وعجبت من أنك منطلق، فيكون بمنزلة قولك: عجبت من انطلاقك، وعرفت أنك منطلق، فيكون فى موضع نصب، كما تقول: عرفت انطلاقك، فهى تتصرف تصرف المصدر فى كونها فاعلة ومفعولة ومجرورة، ولا تكون "أنّ" مبتدأة فى اللفظ كما يكون المصدر، لا تقول: أنك منطلق خير لك، كما

(١) القصص: ٥٨ .
(٢) الكهف: ٣٩ .
(٣) شرح المفصل: ١١١/٣.

تقول: انطلاقك خير لك، لأجل أنهم لو ابتدأوا بـــ " أنّ" لترتب على ذلك خوف التباس "أنّ" المفتوحة بالمكسورة، لأن المكسورة لها صدر الكلام(١).

وأما خوف التباس المصدرية بالتى بمعنى "لعل" نحو قوله تعالى:﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٢). وتلك لها صدر الكلام فقصدوا إلى أن تكون هذه مخالفة لتلك فى الموضع ليعلم من أول الأمر الفصل بينهما، فإذا قدمت علم أنها بمعنى (لعل)، وإذا أخرت علم أنها المصدرية، ولم يعكسوا لأنه كان يؤدى إلى أن تقع التى بمعنى "لعل" متأخرة، وتلك لا يستقيم تأخيرها كما لا يستقيم تأخير "لعل" وهذه إذا أخروها فإنما أخروا ما يسوغ تأخيره(٣).

وإما تعريضها لدخول "إنّ" المكسورة عليها مباشرة فيستثقل اجتماعهما، لأنها لو صدرت لوقعت مبتدأة، والمبتدأ معرض لدخول "إن" فيؤدى إلى اجتماعهما، ومثله مستكره ففروا من تصديرها حتى لا يؤدى إلى اجتماع ما يستكرهون اجتماعه(٤).

هذا مذهب سيبويه، وأجاز ذلك الأخفش والفراء قياساً على (أنْ) نحو(٥): ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (٦).

وهذه الأمور هى السبب فى القول بوجوب تقديم الخبر فى نحو:﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾(٧)، وعنـــدى أنك منطلق، ولم تدفع الفتحة اللبس لكون

---

(١) المقتصد: ٤٧١/١.
(٢) الأنعام: ١٠٩ .
(٣) الإيضاح فى شرح المفصل: ١٦٥/٢.
(٤) الإيضاح فى شرح المفصل: ١٦٥/٢، شرح التسهيل: ٣٠١/٣.
(٥) البقرة: ١٨٤.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٩٠/٢.
(٧) يس: ٤١.

الموقع موقع المكسورة لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة [١].

وكذلك لو كانت مفعولة فإنك لا تقدمها، لا تقول: أنك منطلق عرفت، تريد: عرفت أنك منطلق، وإن كان يجوز انطلاقك عرفت، وإنما لم تصدر بها الجملة لأمرين:

أحدهما: لأن "إنّ" المكسورة و "أن" المفتوحة مجراهما فى التأكيد واحد، إلا أن المفتوحة تكون عاملة ومعمولاً فيها فأخرت للإيذان بتعلقها بما قبلها ومفارقتها المكسورة التى هى عاملة غير معمول فيها، وجوزوا تقديم المكسورة لأنها تتنزل عندهم منزلة الفعل الملغى نحو: أشهد لزيد قائم، وأعلم لمحمد منطلق.

والأمر الآخر: أنها إذا تقدمت كانت مبتدأة، والمبتدأ معرض لدخول إنّ عليه، وكان يلزم أن تقول: إنّ أنّ زيداً بلغنى فتجمع بين حرفين مؤكدين، وإذا كانوا منعوا من الجمع بين (اللام وإن) لكونهما بمعنى واحد وإن اختلف لفظهما فأن يمنعوا الجمع بين إنّ وأنّ وهما بلفظ واحد، كان ذلك أولى [٢].

أمّا إذا ابتدئ بـــ "أنّ" وصلتها بعد "أمّا" فلا يلزم تقديم الخبر، لأن المحذورات الثلاثة مأمونة بعد "أمّا" إذ لا يليها "إنّ" المكسورة، ولا "أنّ" التى بمعنى "لعل"، فجائز أن يقال: أمَّا معلوم فأنك فاضل، وأمّا أنك فاضل فمعلوم[٣].

ومنه قول الشاعر:

عندى اصطِبارٌ وأمّا أننى جَزِع يوم النوى فلوَجْدٍ كادَ يبْرينى [٤]

---

(١) تعليق الفرائد: ٧٠/٣، نتائج التحصيل فى شرح التسهيل: ١م ٣ / ١٠٣٢.

(٢) شرح المفصل: ٦٠/٨.

(٣) شرح التسهيل: ٣٠٢/١.

(٤) من البسيط ولم أعثر على قائله.

يبرينى: أصله من بريت القلم، أى: نحته، ثم استعمل فى الهزال =

وذلك لانتفاء المحذور، ضرورة أن الجملة التامة لا تتوسط بين " أمّا" وفائها[1].

لأن كلاً من إنّ المكسورة وأنّ بمعنى لعل مع معموليهما جملة تامة مستقلة، و"أمّا" لا تفصل من الفاء بجملة تامة، وإنما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه نحو: [2]﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[3].

.... فمما سبق يتضح لنا أن خوف اللبس كان سبباً فى وجوب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ "أنّ" وصلتها، ولم توجد "أمّا".

* * * * *

٩- **وجوب اتصال خبر "إنْ" المخففة باللام:** إذا خففت إنّ فالأكثر فى لسان العرب إهمالها ويقل إعمالها.

وإذا أهملت لزمتها اللام، لتفرق بينها وبين "إنْ" النافية، ولذلك سميت الفارقة، إذ لو قلنا: إن زيدٌ قائمٌ، لم يعرفْ أهى النافية أم لا، فأدخلوا اللام لئلا تلتبس بالنافية.

=الشاهد: (وأما أنني جزع.... فلوجد) فـ " أنني جزع " مبتدأ و " فلوجد": خبر، وجاز تأخير الخبر على المبتدأ لوقوعه بعد " أمّا ". (شرح التسهيل: ٣٠٢/١، الدرر: ١٩٥/١، تعليق الفرائد: ٧١/٣، التصريح: ٢١٨/١، التذييل: ٣٥٠/٣).

(١) تعليق الفرائد: ٧١/٣.

(٢) الواقعة: (٨٨)، (٨٩).

(٣) التصريح: ٢١٩/١.

وما سبق من لزوم تقديم الخبر إذا كان المبتدأ " أنّ" وصلتها ولم توجد " أمّا" شرطه كما قال ابن عصفور: أن يكون الخبر ملفوظاً به، فإن كان محذوفاً لم يلزم تقديره قبلها نحو: لولا أن زيداً قائم لقمت. (المساعد: ٢٢٤/١).

قال سيبويه: "وألزمها اللام لئلا تلتبس بـــ "إنْ" التى بمنزلة "ما" التى ينفى بها"(١).

أما إذا أعملت فلا تلزمها اللام بل يجوز أن تلحقها أولا تلحقها لعدم اللبس، فتقول: إنْ زيداً قائمٌ، وإنْ زيداً لقائم.

فلا تلزم اللام لأن إن النافية لا ينصب بها، فلا يقال: إنْ زيداً منطلقٌ بمعنى: ما زيدٌ منطلق، وإذا كان كذلك كان اللبس مفقوداً كما فقد فى حال التثقيل.

فهذا الالتباس لا يكون فى حال التثقيل، لأن النافية لا تكون ثقيلة(٢).

فـــ "إنْ" المخففة تلتبس بـــ "إنْ" النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها، فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام.

وذلك بأن يكون هناك **قرينة معنوية**، كأن يكون الكلام سبق للإثبات والمدح مثل قول الشاعر:

ونحن أباة الـــضيم مِـــنْ آل مالـــكٍ وإنْ مالكٌ كانت كِـــرام المعـــادن(٣)

التقدير: وإن مالك لكانت، فحذفت اللامُ، لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن المعنى على الإثبات(٤).

لأن المقام مقام مدح وفخر فهو مانع من جواز إرادة النفى، واعتمد الشاعر على ذلك ولم يأت باللام، فالقرينة هنا معنوية فلا تلتبس "إنْ" فيه بـــــ

---

(١) الكتاب: ١٣٩/٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٣٩٠/٢، ٣٩١، المقتصد: ٤٩٠/١، شرح ابن عقيل: ٣٣٦/١.

(٣) من الطويل للطرماح – الحكم بن حكيم – وهو شاعر طائى.
الشاهد: " وإنْ مالك كانت.... " حيث ترك لام الابتداء لأمن اللـــبس حيـــث لا يمكـــن توجيه الكلام إلى النفى بقرينة أنه تمدح وافتخار. (شرح ابن عقيـــل: ٣٣٧/١، تعليـــق الفرائد ٦٠/٤٠، التذييل: ١٣٤/٥، المساعد: ٣٢٦/١، التصريح: ٣٢٦/١)

(٤) شرح ابن عقيل: ٣٣٦/١.

"إن" النافية لأنه إذ ذاك يكون هجواً، فيضاد أول البيت آخره[1].

وقد تكون **القرينة لفظية:** وذلك بأن يكون بعدها نفى نحو: إنْ زيدٌ لن يقوم، وإن زيدٌ لم يقم، أو ليس قائماً أو ما يقوم، فهذا كله لا يجوز دخول اللام عليه، لأنه إذا كان الخبر منفياً لم يدخل على المبتدأ حرف نفى، فلا تلتبس "إنْ" المخففة من الثقيلة بـــ "إن" النافية لأن إدخال النفى على النفى لإبطال الأول قليل جداً فى الكلام الفصيح، إذ يمكن أن يأتى الكلام مثبتاً من أول الأمر من غير حاجة إلى نفى النفى المؤدى للإثبات بعد تطويل.

وهكذا.... نرى أن لزوم اللام أو جوازها.... الخ مبنى على خوف اللبس أو أمنه.

* * * * *

١٠- يشترط فى حذف الفضلة من الأول المهمل فى باب التنازع أمن اللبس وإلا لم يجز حذفه: إذا أعملنا الثانى فى باب التنازع فى المنصوب لفظاً أو محلاً، واحتاج الأول لمنصوب وكان هذا المنصوب ليس فضلة، بأن كان أصله الخبر، بأن يكون العامل من باب "كان أو ظن" وجب إضمار المعمول مؤخراً عن المتنازع عنه، مثل "كنت وكان زيد صديقاً إياه"، "ظننى وظننت زيداً قائماً إياه"[2].

---

(١) ينظر: التذييل: ١٣٤/٥.

(٢) هذا.... بناء على أنه لا يحذف أحدهما عند ذكر الآخر، فذهب البعض إلى وجوب الإظهار لأن الحذف متعذر والإضمار أيضاً متعذر، لكونه إضماراً قبل الذكر فى المفعول لا فى الفاعل، فلم يبق بعد تعذر الحذف والإضمار إلا الإظهار.
وقال قوم: ثبت فى السعة وإن كان قليلاً حذف أحد مفعولى باب علمت عند قيام القرينة، فليقل به هنا، ولو سلم امتناع الحذف لم يسلم امتناع الإضمار قبل الذكر، لمشاركته العامل فى علة جواز الإضمار قبل الذكر وهى امتناع الحذف، فلو سلم امتناع الإضمار قبل الذكر فى مطلق المفعول فلم لا يجوز اضماره بعد الذكر ؟ كما فى الأمثلة السابقة. (تعليق الفرائد: ٦٠/٥).

هذا إذا كان المنصوب غير فضلة، أما إذا كان المنصوب فضلة أى: ليس أصله خبراً وعمل الثانى فيجب حذف الفضلة من الأول المهمل، فيحذف الضمير غير المرفوع ولا يضمر فى الأول لكونه فضلة لم يحتج فيه إلى الإضمار قبل الذكر، قال تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾(١). وقال: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾(٢). ولكن يشترط فى ذلك أمن اللبس، أما إذا خيف اللبس فلا يجوز الحذف ويجب إضماره، نحو: مال عنى وملتُ إلى زيد، إذ لو حذف "عنى" لتوهم أن المراد: "مال إلىّ"، وكذلك: رغب فىّ ورغبتُ عن زيد، ومثل: "استعنتُ واستعان على زيدٌ به" فالأول يطلب "زيداً" مجروراً بالباء، والثانى يطلبه فاعلاً، لأنه استوفى معموله المجرور بـــ "على" فأعملنا الثانى وأضمرنا ضمير "زيد" مجروراً بالباء مؤخراً وقلنا "به" ــ والذى حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدماً قبل "استعان" لزم الإضمار قبل الذكر، ولو حذفنا أوقع فى لبس، فلا يعلم هل "زيد" مستعان به أو عليه(٣).

فإذا كان العامل من غير بابى "كان وظن" ولم يلبس: وجب عند الأكثرين حذف المنصوب لفظاً أو محلاً، لأنه فضلة مستغنى عنه، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر، كـــ "ضربت وضربنى زيدٌ" و "مررتُ ومرّ بى زيدٌ" – كما سبق – وجوز قوم إظهاره اختياراً وإن لم يلبس، ولا خلاف فى جوازه ضرورة كقول الشاعر:

إذا كنت تُرضيه ويرضيك صـــاحبٌ جهاراً فكُنْ فى الغيب أحفظ للود(٤).

---

(١) الكهف: ٩٦ .

(٢) الحاقة: ١٩ – ينظر: الهمع: ٩٧/٣.

(٣) شرح التصريح: ٤٨٦/١، الهمع: ٩٦/٣، المساعد: ٤٥٧/١.

(٤) من الطويل ولم أعثر على قائله .

الشاهد: " ترضيه ويرضيك صاحبٌ" فأعمل الثانى وأضمر فى الأول ضمير المفعـــول وإن لم يلبس (التصريح: ٤٨٧/١، أوضح المسالك: ١٧١/٢، شرح ابن الناظم: ١٨٦، الهمع: ٩٧/٣، المساعد: ٤٥٧/١).

فأعمل الثانى، وأضمر فى الأول ضمير المفعول، وهذا البيت ضرورة عند الجمهور، ولم يوجب فى "التسهيل" حذفه بل جعله أولى(١).

فوجوب حذف المضمر وجوازه وامتناعه مبنى على أمن اللبس أو خوفه.

* * * * *

١١- لا يجوز منع صرف "غدوة" بعد "لدن" لئلا يلتبس النصب بالخفض بالفتحة: فـ "لدن" ظرف يدل على ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية، وهى مبنية على السكون فى محل نصب على الظرفية وتخرج عن الظرفية إلى الجر بـ "من" فتكون مبنية على السكون فى محل جر، وهذا كثير فيها.

وتضاف للمفرد والجملة، ويصح قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى وذلك إذا وقع بعدها كلمة "غدوة" بلا فصل بينهما نحو: مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب.

وفى الاسم "غدوة " ثلاثة أوجه:

١- **النصب:** إما على التمييز وصاحبه "لدن" المفرد، وعلى هذا فلا تكون "لدن" مضافة، أو على التشبيه بالمفعول، فشبهوا النون فى "لدن" بالتنوين فى "ضاربٌ" فنصبوا "غدوة" تشبيهاً بالتمييز نحو: عندى راقودٌ خلاً، والمفعول فى نحو: هذا ضاربٌ زيداً.

أو خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير: لدن كانت الساعة غدوة. وعلى هذا تكون "لدن" مضافة للجملة تقديراً وليست مفردة.

٢- **الرفع:** على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة.

والتقدير: لدن كانت غدوة. بمعنى: ظهر أو وجد.

وتكون "لدن" مضافة للجملة.

٣- **الجر:** على أن "لدن" مضاف و "غدوة" مضاف إليه مجرور.

---

(١) شرح التصريح: ٤٨٧/١، الهمع: ٩٦/٣، ٩٧، شرح التسهيل: ١٧٤/٢.

وهذا هو القياس[١].

وعندما تنصب "غدوة" بعد " لدن " تكون مصروفة فتقول: من لدن غدوةً، بنصب غدوة وتنوينها، وصرفوا "غدوة" وإن كان فيها التعريف والتأنيث، للإشعار بإجراء "لدن" مجرى اسم الفاعل المنون ولو قالوا: من لدُنْ غدوة ولا يصرفون "غدوة" لم يكن معهم ما يدل على قصدهم، فشذوا ليعْلموا بما قصدوا.

أى: شذوا فى صرف ما فيه التعريف والتأنيث، ليعلموا بشذوذهم فى نصب غدوةٍ بـــ "لدن"، وإن كان من الأسماء التى لا تعمل، فهذا على غير قياس، ولما كان على غير قياس وقصدوه شذوا فى "غدوة" بالانصراف ليعلموا به[٢].

قال ابن جنى: (فإن سأل سائل، فقال: غدوة إنما وقعت فى كلامهم معرفة، وإنما (غداةٌ) هى النكرة، ألا تراك تقول: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾[٣]. فتعرفها باللام، ولا تقول: "بالغدوة والعشى": إلا فى قراءة شاذة [٤]. فإذا كان ذلك كذلك فما بالهم صرفوها مع "لدن" البتة، وأجمعوا على ترك الصرف الذى هو الشائع من أمرها مع غير لدن؟ فالجواب عندى أنهم إنما أجمعوا على صرفها لأمرين:

أحدهما: كثرة الاستعمال، لأنهم لما كثر استعمالهم إياه أشد تغييراً.

والآخر: أنهم لو لم يصرفوها لقالوا: لدن غدوة، فتنفتح الهاء، فلا يعلم أمنصوبة هى أم مجرورة.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٠١/٤، ١٠٢، سر صناعة الإعراب: ٥٤٢، الارتشاف: ١٤٥٦/٣ ــ دليل السالك: ٦٧/٢.

(٢) البسيط: ٥٠٠/١، ٥٠١.

(٣) الأنعام: ٥٢ .

(٤) هذه قراءة سبعية، فقد قرأ ابن عامر " بالغدوة " فى كل القرآن بالواو. (النشر فى القراءات العشر: ٢٥٨/٢، التبيان: ٤٩٨/١).

ألا ترى أن مالا ينصرف نصبه وجره بلفظ واحد نحو: رأيت عمر ومررت بعمر، فلما اعتزموا نصب غدوة بعد "لدن" وإخراجها لكثرة الاستعمال عن حال نظائرها صرفوها ليكون ظهور التنوين مع الفتحة يحقق مانووه واعتقدوه من النصب، ويزيل الشبهة عن السامع، فلا يظن أنها مجرورة غير منصوبة)[١].

ففى صرف "غدوة" بعد "لدن" إزالة للبس، لأنها لو منعت الصرف أشكل على السامع، وظن أنه مخفوض بالفتحة فصرفوها ليؤمن هذا اللبس فيه وحملوا الخفض والرفع على النصب فى الصرف ليجئ الأمر فيه على منهاج واحد فى التخفيف[٢].

* * * *

١٢- وجوب حذف الألف من " ما " الاستفهامية إذا ما جرت بحرف جر: فيجب حذف ألف "ما" الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو قولك "فيمَ وبمَ وعلامَ ولمَ وحتامَ وإلامَ". ونحو قول الشاعر:

فتلك ولاة السوء قد طـــال مكـــثهم فحتَـــامَ حتّـــامَ العنـــاءُ المطَـــوّل[٣]

وإنما حذفوها لأن الاستفهام له صدر الكلام، ولذلك لا يعمل فيه ما قبلـــه من العوامل اللفظية إلا حروف الجر، وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنما وجب لحروف الجر أن تعمل فى أسماء الاستفهام دون غيرها مـــن الحـــروف لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم، وإذا دخل على "ما" الاستفهامية حرف جر بعُد من الاستفهام حيث عمل فيه ما قبله وقرب من الخبرية، فحذفوا

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٥٤٤.

(٢) شرح المفصل: ١٠٢/٤.

(٣) من الطويل للكميت

الشاهد: " فحتام حتام " فحذف ألف " ما" الاستفهامية لأنهـــا جـــرت بـــــ " حتـــى ". (المغنى: ٣٢٨/١، الدرر: ١٣/٢ / شرح شواهد المغنى: ٢٤١، شرح عمدة الحـــافظ: ٥٧١، شرح الأشمونى: ١١٧/٣، اللسان: " لوم ").

ألفه للفرق بين الخبر والاستخبار، فقالوا: فيم وعم، والأصل: فيما وعما، قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾(١)، وقال: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾(٢)، ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾(٣)، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾(٤)، ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(٥)، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾(٦)، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾(٧).

وإنما خصوا ألف الاستفهام بالحذف دون الخبرية لأن الموصولة تلزمها الصلة، والصلة من تمام الموصول فكأن ألفها وقعت حشواً غير متطرفة فتحصنت عن الحذف، فهى والصلة اسم واحد، وكذلك الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها، وذلك نحو: "مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح" فإنهما لا تحذف ألفهما. وربما أثبتوها فى الشعر وهو قليل (٨).

قال ابن مالك:

و"ما" فى الاستفهام إن جرت حذف * ألفها.....

---

(١) النازعات: (٤٣)
(٢) النبأ: (١)
(٣) النمل: (٣٦)
(٤) الصف: (٢)
(٥) النور: (١٤)
(٦) البقرة: (٤)
(٧) ص: (٧٥)
(٨) شرح المفصل: ٨/٤، ٩، المغنى: ٣٢٨/١، ٣٢٩، توضيح المقاصد: ١٤٨٥/٥ – قال الشاعر:

على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ فى رماد

وذكر المرادى أن قوله "إن جرت" يشمل الجر بالحرف أو بالاسم. حيث قال: (وشمل قوله "إن جرت" أن تجر بالحرف نحو "عم يتساءلون" أو بالاسم نحو: "قراءة م تقرأ" وقوله: "حذف ألفها": يعنى وجوباً، وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد)[١].

هذا..... وفى حال الوقف تزاد هاء السكت فى نحو قولك:

فيمَه ولمه وعمه لبيان الحركة زيادة مطردة، والمراد: فيمَ ولمَ وعمَ، والأصل: فيما ولما وعما، دخلت حروف الجر على "ما" الاستفهامية، ثم حذفت الألف للفرق بين الإخبار والاستخبار، وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة، ثم كرهوا أن يقفوا بالسكون فيزول الدليل والمدلول عليه، فأتوا بالهاء ليقع الوقف عليه بالسكون وتسلم الفتحة التى هى دليل على المحذوف، وإلحاق الهاء يكون جائزاً إن جرت بحرف نحو: "عمه" وواجباً إن جرت باسم نحو "اقتضاء مه" ولهذا قال ابن مالك:

وليس حتما فى سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

أى: وليس إيلاؤها الهاء واجباً فى سوى المجرورة بالاسم وقد مثله، وعلة ذلك: أن الجار الحرفى كالجزء لاتصاله بها لفظاً وخطاً، بخلاف الاسم، فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد[٢].

****

١٣- يجوز بقلة حذف تاء التأنيث للإضافة بشرط أمن اللبس: فقد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس وإلا لم يجز حذفها. وذلك مثل التباس المذكر بالمؤنث كحذف تاء ابنة، أو المفرد بالجمع كحذف تاء تمرة،

(١) توضيح المقاصد: ١٤٨٥/٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٥/٨، توضيح المقاصد: ١٤٨٥/٥.

ومن شواهد ذلك قراءة بعض القراء [١]: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾[٢].

ومنه قول الشاعر:

إنك أنت الحزين فى أثر الـ ... قوم فإن تنو نيَّهم تُقمِ[٣]

أراد: نيتهم. ومنه:

إن الخليط أجدوا البين وانجردوا ... وأخلفوك عِدَ الأمر الذى وعدوا[٤]

أرادوا: عدة الأمر.

ومنه أيضاً:

ونارٍ قبيل الصُبْح بادرتُ قدْحها ... حَيا النارِ قد أوقدتها للمسافر[٥]

أراد: حياة النار.

---

(١) قراءة الجمهور "عُدَّةً "، وقرئ " عُدَّهُ": الكشاف: ٣/ ٤٩، المحتسب: ٢٩٢/١، وقرئ "عِده " بكسر العين (شواذ ابن خالوية ٥٨).

(٢) التوبة: ٤٦.

(٣) من المنسرح للنابغة الجعدى.
الشاهد: " فإن تنونيهم " أى: نيتهم، فحذف التاء من نية عند إضافتها وذلك لأمن اللبس.
اللسان: " نوى"، شرح التسهيل: ٢٢٤/٣، مجالس العلماء: ١٢.

(٤) من البسيط لأبى أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب.
الشاهد: (وأخلفوك عد الأمر) أى: عدة الأمر، فحذف التاء من (عدة) عند الإضافة لأمن اللبس.
اللسان: (غلب)، أوضح المسالك: ٣٤٦/٤، الخصائص: ١٧١/٣، شرح الكافية الشافية: ٩٠١/٢، شرح الأشمونى: ٢٣٧/٢، شرح التسهيل: ٢٢٤/٣، الكشاف : ٤٩/٣.

(٥) من الطويل لكعب بن زهير (ديوانه: ٣٦).
الشاهد: " حيا النار" أى حياة النار فحذف التاء عند الإضافة وذلك لأمن اللبس. (شرح التسهيل: ٢٢٥/٣، شرح الكافية الشافية: ٩٠١/٢، المساعد: ٣٣١/٢، اللسان: "حيا"، شرح عمدة الحافظ: ٤٨٦).

وغيرها من الشواهد التى ذكرها ابن مالك فى "شرح التسهيل"(١).

وسهل حذف التاء من هذه الأسماء أن حذفها لا يوقع فى التباس، لأنه لا يقال فى العُدّة: عُدّ، ولا فى النيّة: نىّ، ولا فى العدة: عِدٌ، ولا فى الحياة: حيا.... الخ.

وجعل الفراء من هـذا القبيـل: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ (٢)،﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾(٣).

بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة: إقام، ولا فى الغلبة: غلب(٤).

وأيا كان الأمر فالذى سوغ الحذف فيما سبق من شواهد وغيرها هو أمن اللبس.

******

١٤- بقاء ألف المثنى عند إضافته لياء المتكلم لئلا يلتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور: الاسم المعتل المضاف لياء المتكلم إذا كان آخره ألفاً بقيت الألف كما هى وفتحت الياء وذلك نحو قولك: عصاى وهداى وبشراى، وإنما فتحت الياء لسكون الألف قبلها، فلما وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة غريبة، ومن العرب من يقلب هذه الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فيقول: هوىّ وعمىّ وهدىّ(٥).

---

(١) شرح التسهيل: ٢٢٥/٣.

(٢) الأنبياء: ٧٣.

(٣) الروم: ٣.

(٤) ينظر: شرح الأشمونى: ٢٣٧/٢، شرح التسهيل: ٢٢٥/٣، شـرح الكافيـة: ٢٧٣/١، شرح الكافية الشافية: ٩٠١/٢.

(٥) شرح المفصل: ٣٣/٣، شرح ابن عقيل: ٧٥/٣.

فالمشهور فى المقصور: بقاء ألفه وهذيل تقلبها ياء وتدغمها فى ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم.

وذلك عوضاً عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر، فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الإعراب(١).

أى: أن الياء تكون عوضاً عن الكسرة المطلوبة قبل ياء المتكلم.

أما إذا كان المضاف مثنى مرفوعاً وأضيف لياء المتكلم فليس لنا فى ألفه إلا وجه واحد وهو: أن نتركها على حالها فنقول: غلامای، وصاحبای، وفرسای، ولا تقلب ياء فى لغة من قلب ألف "عصای" ونحوه.

لأن ألف التثنية علم الرفع، فلو قلب لم يبق للرفع علامة، والتبس بغيره، فلذلك لم يجر ألف التثنية هذا المجرى(٢).

فيقال: "زيدای وغلامای" عند جميع العرب.

فالسبب فى عدم القلب هو خوف الالتباس فبقيت كما هى حرصاً على أمن اللبس.

* * * * *

١٥- جواز حذف الياء من المنادى المضاف لياء المتكلم والاجتزاء بالضمة (يا غلامُ) بشرط أمن اللبس:

من الأوجه الجائزة فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم "يا غلامُ " بضم الحرف الذى كان مكسوراً لأجل الياء اكتفاء من الإضافة بنيتها.

وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافاً(٣).

---

(١) حاشية الصبان: ٢/٢٨٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٤/١٩٦.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٤/٣٣، ٣٤، المساعد: ٢/٣٧٥، الارتشاف: ٤/١٨٥١، شرح الأشمونى: ٣/٢٣٠، ٢٣١.

وقرئ: ﴿ قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾[1]. بالضم[2]. **قال فى الاتحاف:**

(واختلف فى "رب احكم" فأبو جعفر بضم الباء على أحد اللغات الجائزة فى المضاف لياء المتكلم نحو "ياغلامى"، تبنيه على الضم، وتنوى الإضافة، وليس منادى مفرداً، لأنه ليس من نداء النكرة المقبل عليها، ووافقه ابن محيص، والباقون بكسر الباء، اجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة وهى الفصحى)[3].

وقرئ –أيضاً– ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ ﴾[4]. بالضم[5].

وبعض العرب يقول: "ياربُّ اغفر لى" و "ياقوم لا تفعلوا"[6].

وهذا إذا لم يلبس بالمنادى المقبل عليه، ولذا فهم لا يفعلون ذلك إلا فى الأسماء التى تغلب عليها الإضافة كقولك: ياربُّ وياقومُ،لأن هذا يضيفونه كثيراً، فلما كانوا يضيفونه جعلوه معروفاً بالقصد[7].

فتعريف المضموم على هذه اللغة يحتمل أن يكون بالإضافة أو بالإقبال والقصد، وكونه بالإضافة أولى **لثلاثة أوجه:**

أحدها: أنهم جعلوه لغة فى المضاف، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال لم يكن لغة فيه.

---

(١) الأنبياء: ١١٢.

(٢) هى قراءة أبى جعفر ووافقه ابن محيص (الاتحاف: ٢٦٨/٢، النشر: ٣٢٥/٢، الإقناع: ٧٠٤/٢، مختصر شواذ القرآن: ٩٥، ٩٦).

(٣) الاتحاف: ٢٦٨/٢.

(٤) يوسف: ٣٣.

(٥) وهى قراءة ابن محيص (معجم القراءات: ٢٥٣/٤، إعراب القراءات الشواذ: ٧٠٣/١٠).

(٦) شرح الكافية الشافية: ١٣٢٣/٢.

(٧) ينظر: التوطئة: ٢٥٠، ٢٥١، الارتشاف: ١٨٥٢/٤، ١٨٥٣، شرح الكافية: ١٤٨/١.

الثانى: لو لم يجعل من قبيل المضاف، لكان مثل "افتد مخنوق"[١]، "أصبح ليل"[٢].

الثالث: أنه لو كان غير منوى الإضافة، لكان فى الأصل صفة بـ "أى"، وأسماء الله تعالى لا توصف بها "أى" فتعين كون الأصل: ياربى ثم حذف المضاف إليه تخفيفاً، وبنى على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة – وهذا اختيار ابن مالك.

قال ابن مالك: (وقد يستغنى بنية إضافة المنادى إلى الياء، ويجئ وكأنه غير مضاف، كما يفعل ذلك فى غير النداء، أعنى كون الاسم مضافاً فى المعنى، مفرداً فى اللفظ..... ولذلك حسن حذف حرف النداء، لأنه لو حذف حرف النداء والإضافة غير منوية لكان مثل قولهم: " افتد مخنوق " وهو قليل، بخلاف الاستغناء بنية الإضافة عن المضاف إليه، فإنه كثير، والحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره.....)[٣].

فهذا الوجه ينبغى ألا يجوز إلا فى موضع البيان لئلا يلتبس بغير المضاف، وذلك مثل القراءة السابقة "قل ربُّ احكم بالحق" بضم الباء، لأن الداعى مقرٌّ بالعبودية، لأنه فى مقام الخضوع والاستكانة، وحذف حرف النداء هنا دليل آخر لأنه لا يطرد حذفه من النكرة المقصودة، واطراد حذفه فى هذا الوجه دليل على أنه ليس بنكرة مقصودة[٤]. فهذا كله يؤدى إلى أمن اللبس.

* * * * *

(١) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وضيق وهو يبخل بافتداء نفسه بماله،أى: افتد نفسك يامخنوق (مجمع الأمثال: ١٧/٢).

(٢) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشئ، أى: انته ياليل ليجئ الصبح. (جمهرة أمثال العرب: ١٥٧/١ (٢٢٧)، مجمع الأمثال: ٣٥٤/١).

(٣) شرح التسهيل: ٢٨٢/٣، ٢٨٣ – (فعامله معاملة الاسم المفرد فضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبنى فهو منصوب تقديراً بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالإضافة المنوية) حاشية الصبان: ٢٣١/٣.

(٤) المقاصد الشافية: ٣٣٧/٥.

١٦- لا يجوز توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل خوفاً من اللبس: لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين إلا إذا أكد أولاً بالضمير المنفصل، وذلك لإزالة ما يمكن أن يحدث من لبس فى دلالة التركيب.

لأن التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخر ربما أوقع لبساً فى كثير من الأمر، ألا ترى أنك لو قلت: هند ضربت نفسها لم يعلم أرفعت "نفسها" بالفعل وأخليت الفعل من الضمير أم جعلت فى الفعل ضميراً لـــ "هند" وأكدته بالنفس، فإذا قلت: هند ضربت هى نفسها. حسن من غير قبح، لأنك لما جئت بالمضمر المنفصل علم أن الفعل غير خال من المضمر، لأنه لا يخلو إما أن يكون هو الفاعل أو تأكيداً، فلا يجوز أن يكون فاعلاً لأنك لا تأتى بالمنفصل مع القدرة على المتصل، وإذا لم يجز أن يكون فاعلاً تعين أن يكون تأكيداً، وإذا كان فى الفعل ضمير مؤكد بالضمير المنفصل أمن اللبس وجاز توكيده بالنفس والعين(١).

فالنفس والعين لما كانا يستعملان واليين للعوامل على غير التأكيد أتى بالضمير المنفصل ليرتفع اللبس الذى كان يعرض لو لم يؤت بالضمير.

ألا ترى أنك لو قلت: هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها – لم يتبين كون "النفس" توكيداً إلا بالضمير المؤكد، وكذلك "العين" مثل "النفس" فلو لم يؤكد بالضمير لاحتمل أن تكون نفسها ذهبت فماتت وعينها خرجت فعميت، فإذا قيل: ذهبت هى نفسها لم يكن لبس.

ثم حملوا مالا لبس فيه على ما فيه اللبس طرداً للباب، فقالوا:

قاموا هم أنفسهم، وقمن هن أنفسهم، ونحو ذلك.

---

(١) شرح المفصل: ٤٢/٣ ، شرح الأشمونى: ٧٩/٣، المقتصد: ٨٩٧/٢، ٨٩٨.

وأيضاً: فإن الضمير المتصل وإن برز جار من الفعل مجرى الجزء، بأدلة كثيرة دلت على ذلك، فكأن التوكيد إذا لم يؤكد الضمير جارٍ على الفعل لا على الضمير، فأزالوا قبح اللفظ بهذا الضمير المنفصل.

وإذا كان الضمير المؤكد منصوباً أو مجروراً: جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة إلى تقدم تأكيد بمضمر، فتقول: ضربتك نفسك ومررت بك نفسك، لأنه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد فى المرفوع، فإن أكدته بالضمير ثم جئت بالنفس فقلت: ضربتك أنت نفسك، ومررت بك أنت نفسك كان أبلغ فى التأكيد وإن لم تأت به فعنه مندوحة ومنه بد(١).

* * * * *

١٧- الأجود الفصل بـــ "ثم" بين الجملتين المؤكدتين إذا أمن اللبس ويجب ترك العاطف عند خوف اللبس: استجاد النحويون مجئ "ثم" بين الجملة المؤكَّدة والمؤكدة إذا أمن توهم كون الجملة الثانية غير المؤكدة.

ونلك نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾(٢)، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ (٣)، ونحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾(٤).

وقد جعل ابن السراج من التوكيد اللفظى قول الشاعر:

ألا يا اسلمى ثم اســلمى ثُمَّــت اســلمى ثــــلاث تحيـــات وإن لم تكلمـــى(٥)

---

(١) شرح المفصل: ٤٢/٣، ٤٣، المقاصد الشافية: ٢٦/٥، حاشية الصبان: ٧٩/٣، شــرح الكافية: ٣٢١/١، الهمع: ١٣٦/٣، الارتشاف: ١٩٤٧/٤، نتائج الأفكار: ١٦٤.

(٢) التكاثر: (٤،٣)

(٣) الانفطار: (١٧، ١٨)

(٤) القيامة: ٣٤.

(٥) من الطويل ولم أعثر على قائله.

الشاهد: فى الشرط الأول، حيث أكد الجملة تأكيداً لفظياً ثلاث مرات مع مجــئ (ثــم) بينهم. (الأصول: ١٩/٢، شرح التسهيل: ٣٠٥/٣، شرح المفصل: ٣٩/٣).

وقد تأتى الجملة المؤكدة بدون عاطف نحو قوله (ﷺ): (والله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشاً)[١]. كررها ثلاث مرات.

ويجب الترك للعاطف عند اللبس وإيهام التعدد نحو: "ضربت زيداً ضربت زيداً" إذ لو قيل: ثم ضربت زيداً لتوهم أن الجملة الثانية غير مؤكدة وأن الضرب قد تكرر مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع الضرب إلا مرة واحدة[٢].

قال أبو حيان: (وإذا أكدت جملة بجملة وأمن اللبس كان الأجود الفصل بينهما بـــ "ثم" كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ فإن لم يؤمن اللبس لم تدخل (ثم) نحو: "ضربت زيداً ضربت زيداً" فلو أدخلت "ثم" أوهم أنهما ضربان)[٣].

* * * * *

١٨- لا يجوز حذف أحد جزئى الجملة بعد "أم المنقطعة" فى الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة: "أم" المنقطعة لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبـــ "أم" التعيين، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلين، فلا يفارقها معنى الإضراب عند الجمهور، وقد تقتضى مع ذلك الإضراب استفهاماً حقيقياً أو انكارياً وقد لا تقتضى الاستفهام البتة[٤].

---

(١) أخرجه أبو داود فى سننه: ٣٧٠ (كتاب الأيمان والنذور) باب النهى عـــن النـــذور – حديث (٣٢٨٥).

(٢) التصريح: ١٤١/٢، ١٤٢، شرح الأشمونى: ٨١/٣، ٨٢، شرح التـــسهيل: ٣٠٥/٣، المساعد: ٣٩٩/٢، الهمع: ١٤٦/٣.

(٣) الارتشاف: ١٩٥٩/٤.

(٤) الاستفهام الإنكارى كقوله تعالى ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾ الطور: ٣٩ – أى: بل "ألله البنات " إذ لو قدرت الإضراب المحض لزم المحال وهو الإخبار بنسبة البنـــات إليـــه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضى الاستفهام البتـــه نحـــو ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۚ﴾ الرعد: ١٦ أى: بل هل تستوى – (التصريح: ١٧٢/٢).

فالحقيقى وهو الطلبى نحو قول العرب "إنها لإبل أم شاء" فـــ "شاء" خبر لمبتدأ محذوف، أى: بل أهى شاء، فالهمزة داخلة على جملة.

وإنما قدر بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد، لأنها بمعنى "بل" الابتدائية، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة، ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهو ر، خلافاً لابن جنى.

وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد، وحمل قولهم: "إنها لإبل أم شاء" على ظاهره دون تقدير مبتدأ، واستدل بأنه قد سمع أن هناك إبلاً أم شاءً بالنصب، وإن سلم فالتأويل ممكن أن تكون متصلة وحذفت الهمزة، أو منقطعة وانتصب "شاء" بمحذوف أى: أم أرى شاءً(١).

فـــ "أم" المنقطعة لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزئين نحو: أزيد عندك أم عندك عمرو أو مقدراً أحدهما نحو: إنها لإبل أم شاء، ولا يجوز حذف أحد جزئى الجملة بعد "أم" المنقطعة فى الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ويجوز فى الخبر إذ لا يلتبس وكذلك إذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة(٢).

******

١٩- امتناع حذف حرف النداء من كل من المستغاث به واسم الإشارة:

يمتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء، فإنها مفتوحة مثلها، ولا يكفى الإعراب فارقاً ، لوجود اللبس فى المقصور والمبنى وفى حالة الوقف(٣).

(١) التصريح: ١٧١/٢، الارتشاف: ٢٠١١/٢، المقتصد: ٩٥٢/٢، المسائل العـــضديات: ١٦١، اللمع لابن جنى: ٧١، ٧٢، الجنى الدانى: ٢٠٦.

(٢) شرح الكافية: ٣٧٤/٢.

(٣) الأشباه والنظائر: ٣٤١/١.

قال أبو على الفارسى فى التعليق على قول سيبويه: "ولم يلزم هذا الباب إلا "يا" للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد"(١):

(يقول: لو حذفت "يا" من هذا الموضع كما تحذف من "زيد" إذا نودى فقيل: "زيدُ" مكان "يازيد" لا لتبس لام الاستغاثة بلام الابتداء)(٢).

وقال الخوارزمى: (حذف حرف النداء عن المستغاث لا يجوز، صوناً لعلامة الاستغاثة، وهذا لأن علامتها بمجموع الشيئين: باللام المفتوحة وبحرف النداء)(٣).

أما عن نداء اسم الإشارة فالبصريون لا يجيزون حذف حرف النداء مع اسم الإشارة وإن كان متعرفاً قبل النداء وذلك لأنه موضوع فى الأصل لما يشار إليه للمخاطب وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه منادى أى مخاطباً تنافر ظاهر، فلما أخرج فى النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطباً احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً وهى حرف النداء(٤).

فلو حذف حرف النداء لالتبست الإشارة المقترنة بقصد النداء بالعارية عن قصده.

* * * * *

٢٠- وجوب فتح لام المستغاث به لئلا يلتبس بالمستغاث له: زيدت اللام للاستغاثة، لأن اللام الجارة تفيد التخصيص، والمستغيث يخص باستغاثته شخصاً لينصره ويدفع عنه الضيم(٥).

---

(١) التوكيد: ٢/٢١٨.

(٢) التعليقة: ١/٣٥٦.

(٣) التخمير: ١/٣٥٧.

(٤) شرح الكافية: ١/١٦٠ – والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء، واستشهاداً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ﴾ البقرة: ٨٥ – وليس فى الآية دليل لأن هؤلاء خبر المبتدأ.

(٥) الصفوة الصفية: ٣/٢١٧.

ولأن ذلك أعون على مد الصوت، وهو معين على المقصود بالاستغاثة(١).

ولام المستغاث به مفتوحة ولام المستغاث له مكسورة، وفتحت لام المستغاث به تفرقة بينها وبين لام المستغاث له، وذلك لأنه قد يلى "يا" ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو: يا للمظلوم ويالضعيف، أى: ياقوم(٢).

وهما جميعاً "لام الجر" يخفضان ما بعدهما من الأسماء فيقال: يالزيد للمسكين.

والدليل على ذلك أنك إذا استغثت باسمين وعطفت أحدهما على الآخر كسرت لام المعطوف، لأن حرف العطف قد أزال اللبس وأشرك بين الاسمين فتقول: يالزيدٍ ولعمرو. بكسر اللام من عمرو(٣).

ومن ذلك قول الشاعر:

يبكيك نـاءٍ بعيـدُ الـدار مغتـربٌ يـاللكهول وللـشُبَان للعجـب(٤)

بكسر لام "وللشبان".

وقيل: فتحت اللام مع المستغاث به لأجل أن المستغاث به منادى، والمنادى جارٍ مجرى المضمرات، ولام الجر تفتح فى المضمر.

فكما أن المضمر إذا دخلت عليه اللام فتحت معه نحو: لك وله، فكذلك هذا.

---

(١) المساعد: ٥٢٦/٢.

(٢) شرح الكافية: ١٣٣/١.

(٣) التبصرة والتذكرة: ٣٥٩/١.

(٤) من البسيط ولم أعثر على قائله:
الشاهد: (ياللكهول وللشبان) كسر لام (للشبان) وهو معطوف على المستغاث به، أى: أن لام المستغاث به إذا عطفت بغير " يا " كسرت. (شرح الجمل: ١٠٩/٢، المقتضب: ٢٥٦/٤، الأصول: ٣٥٣/١، الخزانة: ١٥٤/٢، شرح عيون الإعراب: ٤٠٠، شرح الكافية الشافية: ١٣٣٤).

وقيل: إن أصل اللام الفتح، وإنما كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء حيث لا يظهر الإعراب – كما سبق أن ذكرنا فى لام الجر – فلما وقعت فى النداء وهو موضع لا تدخل فيه لام الابتداء، روجع الأصل فيها(١).

فإن قيل: فلأى شيء إذا عطفت على المستغاث به تكسر اللام؟ فالجواب: إنه يجوز فى المعطوف مالا يجوز فى المعطوف عليه، بدليل أنهم يقولون: يازيد والرجل، فتعطف ما فيه الألف واللام وإن كان لا ينادى به إلا ضرورة (٢).

أو لأن موجب الفتح فى الأصل هو الفصل بين المدعو والمدعو إليه إذ لو قيل: يالزيد لبكر، بكسر اللامين لم يعلم الفصل بين المدعوِّ والمدعوِّ إليه.

فالمنادى كان بالمفتوحة أولى بعد أن أوجب حصول اللبس فتح أحد اللامين، والواو يكفي مؤونة هذا الالتباس.

ألا ترى أنك إذا قلت: يالزيد، ففتحت اللام علم أنه مدعوٌّ، فإذا جئت بالعطف فقلت: ولعمرو، دل الواو على دخول الثانى فى حكم الأول فلا يفتقر إلى فتح اللام لرفع اللبس، فالمدعو إليه لا يعطف على المدعو، وإذا علم أن المعطوف فى يالعمرو ولزيد ليس بمدعو إليه لم يكن إلا مدعواً(٣).

فالفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وإن عطفت مع (يا) فلابد من فتح لام المعطوف أيضاً(٤).

والمستغاث له لامه مكسورة لأنها لم تقع موقع المضمر نحو: يالله للمسلمين.

قال سيبويه: (..... كسروها لأن الاسم الذى بعدها غير منادى، فصار بمنزلته إذا قلت: هذا لزيد، فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى

---

(١) المقاصد الشافية: ٣٦٣/٥.

(٢) شرح الجمل: ١٠٩/٢، ١١٠.

(٣) المقتصد: ٧٨٩/٢، الأصول: ٣٥٣/١.

(٤) شرح الكافية: ١٣٤/١.

المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنه سبب المدعو، وذلك أن المدعو إنما دعى من أجل ما بعده لأنه مدعو له)[1].

ففتحت اللام الداخلة على المستغاث به، وكسرت اللام الداخلة على المستغاث له للفرق بينهما وخصت الأولى بالفتح والثانية بالكسر لأن الأولى واقعة فى غير موقعها إذ أن المنادى لا يحتاج إلى لام تدخل عليه، فلما وردت اللام فى غير موردها كانت أولى بالتغيير، ولهذا أعطيت الفتحة بدل الكسرة التى هى أصل حركتها.

أما لام المستغاث من أجله فهى واقعة فى مكانها جارية على الأصل فى استعمالها فبقيت لها حركتها الأصلية وهى الكسرة[2].

* * * * *

٢١- إلحاق آخر المندوب ألفاً مع "يا" لئلا يلتبس بالمنادى، ووجوب فتح ما قبلها ما لم يوقع فتحه فى لبس: فالاسم المندوب له ثلاثة استعمالات:

الأول: أن يعطى حكم المنادى من البناء على الضم أو النصب، ولا يلبس بالمنادى إذ قرينة الحال تدل عليه.

الثانى: أن يزاد فى آخره ألف طلباً لمد الصوت. وهى أكثر أحوال المندوب، فنقول: واعمرا، فـ "عمرا" منادى مندوب مبنى على الضم المقدر بسبب الفتح المناسب لألف الندبة، والألف للندبة[3].

ولحاق هذه الألف آخر المندوب جائز، سواء كان مع "يا" أو "وا". وقال الأندلسى: يجب إلحاقها مع " يا" لئلا يلتبس بالنداء المحض.

---

(١) الكتاب: ٢/٢١٩.

(٢) النداء فى اللغة والقرآن: ١١٧.

(٣) شرح المفصل: ٢/١٤، دليل السالك: ٢/٢٨٤.

وقال الرضى: (والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيراً مع "يا" أيضاً وإلا وجب الإلحاق معها)[1].

فألف الندبة لا تلتزم إذا أمن التباس الندبة بالنداء.

وذلك بأن يكون الحرف المستعمل (وا) أويعلم النادبُ عدم مشاركة بعض السامعين للمندوب فى اسمه.

فإن عَلم مشاركته فى اسمه والحرف (يا) فلابد من الألف[2].

ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف، فتقول فى " موسى ": واموساه ، أو تنوين فى صلة نحو: وامن حفر بئر زمزماه، أو فى مضاف إليه نحو: واغلام محمداه.

الاستعمال الثالث: أن تزاد هاء السكت بعد الألف.

وهذه الألف التى تزاد فى آخر المندوب يجب لها أمران:

الأول: حذف الألف قبلها إن وجدت فى آخر الاسم وحذف التنوين – كما تقدم.

الثانى : تحريك ما قبلها بالفتح، لأن الفتحة هى التى تناسبها.

وذلك بحذف الضمة من آخر الاسم نحو: وازيداه، أو الكسرة نحو: واعبد الملكاه، وأصلها: وازيدُ، واعبدالملك.

إلا أن أوقع حذف الكسرة أو الضمة فى لبس فيجب إبقاؤهما مع زيادة حرف يناسبهما، فتبقى الكسرة وتجئ بعدها ياء. وتبقى الضمة وتجئ بعدها واو.

فالأول نحو: واغلامكيه – بإبقاء الكسرة وبعدها ياء – وأصله: واغلامك – بكسر الكاف خطاباً للمؤنث – إذ لو قيل: واغلامكاه – بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً – لم يتبين هل هو خطاب لمذكرأو لمؤنث فيلتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب.

---

(١) شرح الكافية: ١٥٦/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٣٤٨/٣.

قال سيبويه: (وتقول: "واغلامكيه" إذا أضفت الغلام إلى مؤنث، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر لذا قلت: واغلامكاه)[1].

والثانى نحو: واغلامهوه – بإبقاء الضمة وبعدها واو– وأصله: واغلامه بضم الهاء للغائب – إذ لو قيل: واغلامهاه، بقلب الضمة فتحة والواو ألفاً – لم يتبين هل هو للغائب أو الغائبة – فيلتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائبة بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائب.

فآخر المندوب إن كان فتحة لحقته الألف بلا تغيير نحو: واغلام يوسفاه، وإن كان غير ذلك وجب فتحة نحو: واعمراه، إلا إذا كان فتح ما قبل ألف الندبة يحدث لبساً فى الكلام بسبب وهم – وهو ذهاب الظن لغير المراد – فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف، والمجئ بحرف مجانس للشكل الموجود.

فإن كان الموجود هو الكسرة أتى بالياء وإن كان الضمة أتى بالواو[2].

*****

٢٢– امتناع الترخيم على لغة الضم "لغة من لا ينتظر" إذا خيف اللبس:

يجوز فى ضبط المنادى المرخم وجهان:

الأول: ملاحظة المحذوف وكأنه باق، فيبقى ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف، ويكون البناء على الضم وفروعه واقعاً على الحرف المحذوف، ويسمى ذلك: لغة من ينتظر.

---

(١) الكتاب: ٢/٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤١٥: ٤١٧، شرح المفصل: ٣/١٤، المقاصد الشافية: ٥/٣٨٩، شرح الأشمونى: ٣/٢٥٢، التصريح: ٢/٢٤٩، شرح ابن عقيل: ٣/٢٣٤، ٢٣٥، دليل السالك: ٢/٢٨٤: ٢٨٦.

فتقول فى (جعفر): يا جعف "بالفتح" وتقول فى "حارث": يا حار "بالكسر" وفى منصور: يا منصُ "بالضم" وفى هرقل: ياهرقْ "بالسكون". فـ "جعف" وما بعده منادى مرخم مبنى على ضم الحرف المحذوف.

الوجه الثانى: مراعاة الموجود فيجعل الحرف الباقى كأنه آخر الاسم فى أصل الوضع، ولا ينظرللمحذوف، ويسمى ذلك لغة من لا ينتظر، فتقول: ياجعفُ، ياحارُ، يامنصُ، ياهرقُ. بالضم فيهن.

وإذا رخم ما فيه تاء التأنيث – للفرق بين المذكر والمؤنث – مثل: مسلمة وحارثة وحفصة – وجب ترخيمه على لغة من ينتظر فتقول: يا مسلم وياحارث وياحفص "بالفتح"، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر، لأنك لو قلت: يامسلمُ ياحارثُ ياحفصُ. لا لتبس بنداء المذكر الذى لا ترخيم فيه.

وأما ما كانت التاء فيه لا للفرق فيرخم على اللغتين فتقول فى "مسْلَمة وحمزة وطلحة" – علم على رجل –: يا مسلم، ياحمز، ياطلح " بالضم والفتح " لعدم خوف اللبس، ونحو "همزة" علماً "بضم الهاء وفتح الميم والزاى" وهو المغتاب يستوى فيه المذكر والمؤنث يقال: رجل همزة وامرأة همزة، وفى التنزيل" ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾[1]. فيجوز فى ترخيمه أيضاً "يا همزُ" بالضم، إذ لا لبس بذلك[2].

وكذلك يمنع بعض الكوفيين ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر.

وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد، ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقاً وكذلك لا

---

(١) الهمزة: ١.

(٢) ينظر: التصريح: ٢٦٣/٢، ٢٦٤، المساعد: ٥٥٥/٢، شرح الأشمونى: ١٨٢/٣، الهمع: ٦٨/٢: ٧٠، دليل السالك: ٢٩٣: ٢٩٥.

يجوز ترخيم المنسوب مطلقاً نحو: زيدى إذ لو ضم لا لتبس بنداء المنسوب إليه ولو كسر لا لتبس بالمضاف إلى الياء [١].

والحق "كما قال الرضى": أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان أولا وإلا فلا [٢].

* * * * *

٢٣- من أحكام نون التوكيد المرتبطة بأمن اللبس ما يلى:

أ- فتح ما قبل نون التوكيد: نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة من حروف المعانى والمراد بهما التأكيد ولاتدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة وتؤثران فيها تأثيرين:

تأثيراً فى اللفظ وتأثيراً فى المعنى، فتأثير اللفظ: إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً، وتأثيرالمعنى: إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح للحال والاستقبال [٣].

وآخر المؤكد إذا لم يلحقه ضمير يحرك بالفتح نحو: "افعَلَنّ". ولا بد من الفتح، وذلك أن آخر الفعل إما أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً كـــ "اضرب ولا تضرب" فلابد من التحريك لأن النون ساكنة إن كانت الخفيفة، وكذلك إحدى نونى المشددة – وهى الأولى – ساكنة، لأن الحرف المشدد من حرفين، فيلتقى ساكنان، فإذا حرك فإما بالفتحة أو بالضمة أو بالكسرة، فلا يجوز تحريكه بالكسرة لالتباسه بفعل المؤنث نحو: لا تضربن ياهند، ولا بالضمة أيضاً لأجل التباسه بفعل الجماعة المذكرين نحو: لا تضربن يازيدون، فلم يبق إلا الفتح.

---

(١) شرح الكافية: ١٥٢/١.

(٢) شرح الكافية: ١٥٣/١.

(٣) شرح المفصل: ٣٧/٩.

وإن كان آخر الفعل متحركاً نحو: ليضرب فى جواب القسم، فلابد من التحريك بالفتح أيضاً، إذ لو بقى على حركته لا لتبس بفعل الجماعة [١].

قال سيبويه: (..... اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم، وهو الحرف الذى أسكنت للجزم، لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة.

والحركة فتحة ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجمع وذلك قولك: اعلمَن ذلك، وأكرمَن زيداً، وإما تكرمَنه أكرمه.

وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجمع وذلك قولك: هل تفعلَن ذاك، وهل تخرجَن يازيد) [٢].

وقيل: الذى أوجب ذهاب الإعراب مع النونين الثقيلة والخفيفة: أنه لو أعربنا الفعل المضارع معهما وقلنا مثل: يضربُن بضم الباء فى الواحد، ولم يضربن بكسر الباء لأدى ذلك إلى التباس فعل الواحد بفعل الجماعة وفعل الواحد بفعل الواحدة، فلما كان الحكم لشبه الفعل المضارع بالاسم إعراباً يؤدى إلى اختلاط المعانى والتباس بعضها ببعض لم يعمل عليه، وهنا وقع الاختلاف:

فقيل: لم يلتفت إلى الإعراب لفظاً لما أدى إلى الالتباس وبقى معرباً فى التقدير لعدم الالتفات إلى العارض.

وقال آخرون: عندما ذهب الإعراب رجع الفعل إلى أصله من البناء، وقد كان فى أصله غير معرب، فانبغى أن يكون الآن غير معرب، فوجب أن يكون مبنياً.

والفتحة إما كفتحة تركيب الحرف مع الاسم فى طلحة وقائمة، وإما أنه لما ذهب الإعراب وكان أصل الفعل البناء وأصل البناء السكون وجب التحريك لالتقاء الساكنين وتعين الفتح لخوف اللبس من الضم أو الكسر كما سبق.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥٥٢/٥، شرح المفصل: ٣٧/٩.

(٢) الكتاب: ٥١٩/٣.

فهذه الفتحة على هذا القول فتحة التقاء الساكنين، وعلى القول السابق فتحة تركيب [1].

وأيا كان الأمر فخوف اللبس هو السبب فى وجوب الفتح وامتناع غيره.

* * * * *

ب- وجوب لحاق نون التوكيد المضارع فى جواب القسم: والعلة فى ذلك تخليص دلالة الفعل على الاستقبال حتى لا تلتبس بالزمن الحالى.

فالفعل المضارع يكون توكيده بالنون واجباً إذا كان: مثبتاً مستقبلاً جواباً لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو [2]: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ [3].

فإنما لزمت ههنا لئلا يتوهم أن هذه اللام التى تقع فى خبر إن لغير قسم فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال، إذ لو قلت: إن زيداً ليقوم جاز أن يكون للحال والاستقبال بمنزلة مالا لام فيه، فإذا قلت: إن زيداً ليقومن كان هذا جواب قسم والمراد الاستقبال لا غير [4].

وقال سيبويه: (... فقلت: فلم ألزمت النون آخر الكلمة، يعنى "ليفعلن" فقال "أى الخليل": لكى لا يشبه قوله "ليفعل"، لأن الرجل إذا قال هذا، فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل) [5].

قال أبو بكر عن أبى العباس: لا يجوز أن يحلف على الفعل الذى فى الحال على الحقيقة، لأنه إلى أن يحلف على ما فى الحال قد انقضى الحال.

---

(١) شرح المقدمة الجزولية: ٢٦٧/١، ٢٦٨، شرح السيرافى: ٢٥٣/٤.

(٢) الأنبياء: (٥٧)

(٣) أوضح المسالك: ٨٥/٤.

(٤) شرح المفصل: ٣٩/٩، وقال الشاطبى: (.... أن النون – وإن لزمت فى القسم فـذلك أمر أكثرى، ولا يمتنع عدم اللحاق) المقاصد الشافية: ٥٤٣/٥.

(٥) الكتاب: ١٠٧/٣.

قال أبو بكر: وهذا فى الحقيقة هكذا، إلا أن العرب إذا أرادوا الحلف على فعل موجود قد تقضت منه أجزاء، وبقيت منه أجزاء قالوا: ليفعل(١).

وقال السيرافى: (وإن كان الفعل قد وقع، وحلفت عليه لم تزد على اللام، وذلك قولك: والله لفعلت..... فالنون لا تدخل على فعل قد وقع، وإنما تدخل على غير الواجب)(٢).

******

حـــ- لا يجوز وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين ونون جماعة النساء لخوف اللبس: لا تقع النون التوكيدية الخفيفة بعد الألف، إذا أريد توكيد الفعل الذى فى آخره ألف، فلا تقول: اضربان ولتضربان وهل تخرجان؟

ووجه ذلك: أن الألف ساكنة، فإذا التقت مع النون وهى ساكنة لزم أحد أمرين: إما أن تبقى كما هى – وذلك محذور – إذ ليس فى الكلام الجارى على الألسنة العربية ساكنان فى كلمة يكون أولهما ألفاً، والثانى غير مدغم، بل لابد من أن يكون مدغماً، أو تحذف الألف – وهو القياس- لكن يلتبس الاثنان بالواحد، فيمتنع هذا القياس.

وأما النون: فإما أن تحرك بالفتح أو بالكسر، فإن تحركت بالفتح الذى هو الأصل التبس بفعل الواحد، وإن تحرك بالكسر التبست النون بنون الإعراب، وإذا لم يكن سبيل إلى شيء من ذلك فلابد أن تمتنع المسألة رأساً.

بخلاف الشديدة فإنها تقع بعدها مطلقاً فتقول: اضـــربانّ، ولتـــضربانّ ويجب كسرها، وإنما جاز ذلك لأن النون المدغمة وإن كانـــت ســـاكنة فهـــى كالمتحركة لأنه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك. هذا مذهب الخليل وسيبويه.

وذهب يونس والكوفيون إلى جواز لحاق النون الخفيفة فعل الاثنين.

---

(١) التعليقة: ٢١٢/٢، ٢١٣، المقتضب: ٣٣٣/٢، الأصول: ١٩٩/٢ ، ٢٠٠.

(٢) شرح السيرافى: ٣١٤/٣.

وحجتهم : أن النون الخفيفية مخففة من الثقيلة، وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل هنا فكذلك النون الخفيفة..... الخ[١]. مما لا داعى للخوض فيه هنا – فقد سبق أن تناولت هذا الخلاف بتفصيل[٢].

فما يعنينا فى هذا المقام هو العلة فى امتناع وقوع النون الخفيفة هنا وهى "خوف اللبس".

قال سيبويه: (وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة فى فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة فى فعل الاثنين فى الوصل والوقف، لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم، ولا تحذف الألف، فيلتبس فعل الواحد والاثنين) [٣].

وكذلك – أيضاً– يبطل إدخالها فى فعل جماعة النسوة وذلك لأنك إذا ألحقته إياها ستأتى بألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فيلتقى ساكنان، وبطل أن تكسر لالتقاء الساكنين، لأنها تجرى مجرى نون الإعراب وذلك لا يجوز..... الخ [٤].

---

(١) المقاصد الشافية: ٥٦٤/٥، شرح الكافية: ٤٠٥/٢، توضيح المقاصد: م ٣جـ ٤ / ١١٨٤، الإنصاف: ٦٥٢/٢، التبصرة: ٤٢٩/١.

(٢) وذلك فى البحث المرجعى لدرجة أستاذ مساعد.

(٣) الكتاب: ٥٢٥/٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥٢٦/٣، ٥٢٧، المقتضب: ٢٣/٣، ٢٤، الإنصاف: ٦٥٢/٢، التبصرة: ٤٢٩/١.

المبحث الثانى
قياس القاعدة النحوية أو الخروج عنها
بناء على أمن اللبس أو خوفه

****

كما تتجلى أهمية أمن اللبس فى وجوب القاعدة النحوية وجوازها، كذلك حرص النحويون على سلامة القاعدة النحوية من الإشكال وقاسوها بناء على أمن اللبس فيها وجعلوها قياساً يتبع بناء عليه.

وكما أنه شرط فى اطراد القاعدة وقياسها فإنه قد يكون سبباً فى خرم أقيسة النحويين التى تواضعوا عليها، فحرص النحويين على أمن اللبس وخوفهم من الوقوع فيه من الأسباب التى سوغت لهم مخالفة أقيستهم التى اعتمدوها.

وفيما يلى بعض المواضع التى توضح ذلك:

١- حذف حرف النفى من زال وأخواتها إذا أمن اللبس: ف "مازال، وما انفك، وما فتئ، وما برح" هذه الأربعة من أخوات "كان" بمعنى واحد، و"ما" فيها للنفى، ولما دخل النفى على "زال" و "ما" فى معنى "زال"، صار مقتضاهن الايجاب، فإذا قلت: مازال زيد عالماً، فالمعنى: استقر له العلم حين أمكن أن يتصل به، وكذلك "ما انفك زيد عالماً"، و"ما برح زيد عالماً"، و "ما فتئ زيدٌ عالماً"(١).

ولا تستعمل هذه الأربعة إلا بتقدم نفى أو نهى أو دعاء، ويكون النفى بالحرف مثل "ما" و "لا" و "لم" و "لما" و "إن" وقد يكون النفى باسم أو فعل موضوع للنفى.

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

..... وهـــــــذه الأربعـــــــة لـــشبه نفـــيٍ أو لنفـــى مُتْبعـــة

(١) البسيط: ٦٧١/٢.

مثالها بعد النفى بالحرف: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[1]. و ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[2].

وقد يجوز حذف حرف النفى مثل: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[3].

وقول امرئ القيس الكندى:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى[4]

إذ الأصل: لا تفتؤ، ولا أبرح.

ولا ينقاس حذف النافى إلا بثلاثة شروط: كون الفعل مضارعاً – وكونه جواب قسم – وكون النافى "لا" وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت[5].

فحذفت "لا" للعلم بها، إذ قد علم أن الفعل الموجب تلزمه اللام والنون، فإذا لم يكونا فيه، علم أنه غير موجب[6].

فلما كان القسم وجوابه جملتين، والجمل تقوم بنفسها، وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى، برابطة بينه وبين جوابه، وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجباً أو منفياً، جعلوا الرابطة بينهما بأربعة أحرف، حرفين للإيجاب، وهما (اللام وإن) وحرفين للنفى وهما: "لا وما".

---

(١) هود: ١١٨

(٢) طه: ٩١

(٣) يوسف: ٨٥

(٤) من الطويل لامرئ القيس " ديوانه : ١٢٥ ".
الشاهد: " يمين الله أبرح قاعداً " حيث حذفت "لا" النافية من جواب القسم، والتقدير " لا أبرح " وجواب " لو " محذوف لدلالة ما قبل عليه (خزانة الأدب: ٢٣٨/٩، ٢٣٩، الخصائص: ٢٨٤/٢، شرح المفصل: ١١٠/٧، والكتاب: ٥٠٤/٣، أوضح المسالك: ٢٣٢/١، شرح الأشمونى: ٣٦٠/١، التصريح: ٢٣٥/١، شرح الجمل لابن حروف: ٥٠٥/١).

(٥) التصريح: ٢٣٥/١.

(٦) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية: ٣٣٧/١.

فإن قيل: فلم جاز حذف "لا" نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾.

قيل: لدلالة الحال عليه لأنه لو كان إيجاباً لم يخل من "إنْ" أو "اللام" فلما خلا منهما دل على أنها نفى، فلهذا جاز حذفها [1].

فالذى سوغ حذف حرف النفى فى جواب القسم هو أمن اللبس وزوال الإشكال[2].

فيكثر حذف نافى المضارع المجرد مع ثبوت القسم نحو ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ فلا تحذف "لا" مع المضارع المقترن بالنون للإلباس، إذ المتبادر حينئذ الإثبات، وقد ورد السماع بحذف "لا" كما سبق، ومنع بعضهم حذف "ما" لعدم السماع ولالتباس الحال بالمستقبل.

ويقل حذف "لا" مع حذف القسم كقول الشاعر:

وقولى إذا ما أطلقوا عن بعيرهم يلاقونه حتى يؤوب المنخلُ [3]

أى: والله لا يلاقونه، فحذف القسم وحرف النفى، ولا يحذف عند حذف القسم إلا إذا تعين معنى النفى كالبيت السابق.

وبعضهم لم يحمل البيت على القسم، وقال: إن حذف "لا" فيه ضرورة.

وقد يحذف نافى الماضى إن أمن اللبس، بأن دلت قرينة على إرادة النفى. كقول الشاعر:

---

(١) أسرار العربية: ٢٧٧، ٢٧٨.

(٢) شرح المفصل: ١٠٩/٧.

(٣) من الطويل للنمر بن تولب.
المنخل: شاعر يشكرى ، " حتى يؤوب المنخل " مثل فى (مجمع الأمثال: ٢١١/١).
الشاهد: " يلاقونه " حيث حذف القسم و " لا" أى: والله لا يلاقونه (المساعد: ٣١٨/٢، شرح الكافية الشافية: ٨٤٨/٢، جمهرة أشعار العرب: ٤٢٢/١، شرح شواهد المغنى: ٢١٤، شرح التسهيل: ٢١١/٣).

فـــإن شـــئت آليـــت بـــين المقـــا م والـــــركن والحجـــــر الأســـــود
نـــــسيتك مـــــادام عقلـــــى معـــــى أمـــــد بـــــه أمـــــد الـــــسرمد [1]

أراد: لا نسيتك، فحذف النافى لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولأنه لو أراد الإثبات لقال "لقد نسيتك" أو "لنسيتك "، وبعضهم يجعله ضرورة.

وهذا النوع مع ظهور المعنى دون تقدم نفى آخر على القسم قليل، وإن تقدم نفى كان الحذف أحسن.

فيكثر ذلك لتقدم نفى على القسم كقول المنخل:

فـــلا والله نـــادى الحـــيُّ ضـــيفى هـــــدوءاً بالمـــــساءة والعـــــلاط[2]

أى: لا نادى. يقال: علطه بشر إذا ذكره بسوء.

وقد اجتمعا فى قوله تعـــالى:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[3]. وقـــد يكـــون الجواب مع تقدم النفى على القسم مثبتاً نحو:﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾[4]. وهو كثير.

وقد يحذف لأمن اللبس – أيضاً– نافى الجملة الاسمية، وذلك إذا لم يستقم المعنى إلا بتقديره، والمغاربة منعوا حذفه.

---

(١) من المتقارب لأمية بن أبى عائذ الهذلى.
الشاهد: " نسيتك" حيث حذف حرف النفى، والأصل: لا نسيتك.
(المساعد: ٣١٩/٢، شرح الكافية الشافية: ٨٤٦/٢، شرح التسهيل: ٢١١/٣، الـــدرر: ١٢١/٢).

(٢) من الوافر للمتنخل. ويروى (قومى) مكان (ضيفى)، العلاط: الخصومة.
الشاهد: " فلا والله نادى الحى ضيفى " فسهل حذف النفى من الجواب تقدم " لا" علـــى القسم، ويكثر ذلك لتقدم النفى على القسم.
المساعد: ٣١٩/٢، شرح التسهيل: ٢١٢/٣، شرح الكافية الـــشافية: ٨٥٢/٢، الـــدرر: ١٢٦/٢، ديوان الهذليين: ٢١/٢).

(٣) النساء: ٦٥ .

(٤) الواقعة: ٧٧.

واستشهد على جوازه بقول الشاعر:

فــو الله مــا نلــتم ومــا نيــل مــنكم بمعتـــــدل وفـــــق ولا متقـــــارب (١)

أراد: ما ما نلتم، فحذف النافية وأبقى الموصولة، وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة فى الخبر ولدلالة العطف بـــ "ولا".

ويجوز على مذهب الكوفيين كون الباقية النافية، ويمتنع ذلك على مذهب البصريين (٢).

ومن لم يجز الحذف فى غير "لا" احتج بأنه لا يجوز حذف (لم وما) لأن "لم" عاملة فيما بعدها، والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل، وكذلك "ما" قد تكون عاملة فى لغة أهل الحجاز (٣).

وهكذا نرى ارتباط الحذف بأمن اللبس ارتباطاً واضحاً ودقيقاً.

******

٢- حذف الفعل وبقاء الفاعل بشرط ألا يلتبس الفاعل بنائب الفاعل:

فيجوز حذف الفعل وبقاء فاعله إذا دل عليه دليل، بأن كان ما قبله مشعراً به، وذلك فى مواضع منها:

- إن أجيب به استفهام مقدر مثل قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ﴾(٤). فيمن قرأ بفتح باء " يسبح" (٥).

---

(١) من الطويل لعبد الله بن رواحة.
الشاهد: " فوالله ما نلتم " أى : ما ما نلتم، فقدر البعض المحذوف "ما" النافية، وبعضهم قدره " ما" الموصولة.
المساعد: ٣٢٠/٢، شرح الكافية الشافية: ٨٤٦/٢، شرح التسهيل: ٢١٢/٣، ٢٣٥/١، الخزانة: ٩٤/١٠.

(٢) المساعد: ٣١٨/٢: ٣٢١، شرح الكافية الشافية: ٨٤٥/٢، ٨٤٦.

(٣) شرح المفصل: ١٠٩/٧.

(٤) النور: ٣٦.

(٥) قرأ ابن عامر وعاصم بفتح الباء (السبعة: ٤٥٦، النشر: ٣٣٢/٢، التبيـــان: ٩٧١/٢، الحجة فى القراءات لابن زنجلة: ٥٠١، الاتحاف: ٢٩٨/٢، ٢٩٩).

فـ "رجال" فاعل "يسبِّح" مضمراً لإشعار "يسبَّح" به مع عدم صلاحية إسناده هو إليهم، لأن الرجال لا يكونون مسبَّحين بل مسبِّحين، فلا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا(١).

فاشترطوا للرفع على الفاعلية ألا يلتبس الفاعل بنائب الفاعل.

كما فى القراءة السابقة.

ومن الجائز –أيضاً– لعدم اللبس قول الشاعر:

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح(٢)

التقدير: يبكيه ضارع لخصومة..... وغيرها من الشواهد(٣).

ولا يجوز إضمار الفعل فى نحو: "يوعظ فى المسجد رجال" لأن اللبس حاصل فى مثل هذا ، فـ "رجال" يلتبس أن يكون نائب فاعل فلا يجوز إضمار الفعل على أن "رجال" فاعل له.

أما إذا قيل: يوعظ فى المسجد رجال زيدٌ، فيجوز إضمار الفعل وإعراب "زيدٌ " فاعل له(٤).

---

(١) شرح التسهيل: ١١٨/٢.

(٢) من الطويل، نسب لنهشل بن حريٍّ يرثى يزيد بن نهشل، ولضرار بن نهشل، ولنهشل، وللمهلهل، وللبيد، وللحارث بن نهيك النهشلى.
واللغة: ضارع: ذليل، مختبط: صاحب حاجة أو طالب معروف، وأصله: خبط فلان فلاناً. أى:أعطاه بلا معرفة سابقة، تطيح: تهلك، الطوائح: جمع مطيحة على غير قياس، والقياس أن يقال: مطاوح.
الشاهد: " ليبك يزيد ضارع " أى: يبكية ضارع: فحذف الفعل لدلالة ما قبله عليه، كأنه قيل: ما الذى يبكيه ؟ فأجيب: يبكيه ضارع (المقتضب: ٢٨٢/٣، تعليق الفرائد: ٢٤٥/٤، شرح الأشمونى: ٤٩/٢، الهمع: ٥١٤/١، الخزانة: ٣٠٣/١، ١٣٩/٨، الدرر: ٣٥٨/١، التصريح: ٤٠١/١، المقتصد: ٣٥٤/١).

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١١٩/٢، المقاصد الشافية: ٥٦٤/٢، ٥٦٥، أوضح المسالك: ٧٩/٢، ٨٠، التذييل: ١٠٩/٦، ١١٠.

(٤) تعليق الفرائد: ٢٤٦/٤، شرح المفصل: ٨٠/١١، المقاصد الشافية: ٥٦٥/٢.

واختلف فى القياس على مثل هذا: فذهب الجرمى وابن جنى إلى جواز القياس، وأجازا " أكل الطعام زيدٌ " على تقدير: أكله زيد.

ومنع جمهور النحويين القياس عليه.

قال أبو حيان: (ولرفعه على الفاعلية شرط وهو ألا يلبس بالمفعول، لو قلت: "يوعظ فى المسجد رجال" لالتبس أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله، وأن يكون فاعلاً، فلا يجوز إضمار الفعل على أن "رجال" فاعل، وفى القياس على ما سمع من ذلك باعتبار شرطه خلاف، فالجمهور على أنه لا يقاس على ما سمع من ذلك، وذهب الجرمى وابن جنى إلى القياس على ذلك، فأجازا "أُكل الطعام زيدٌ" و "شُرب الماء عمرو" و "أُوقدت النار بكر" أى: أكله زيد، وشربه عمرو، وأوقدها بكر)[1].

وتقدير المرفوع هنا فاعل لفعل محذوف أولى من تقديره خبر مبتدأ محذوف لاعتضاد التقدير الأول بما رجحه، أما الآية فلثبوته فيما يشبهها نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[2]..... الخ ولوقوعه فاعلا فى قراءة كسر الباء، ولأن القرينة فعلية فكانت بتقدير الفعل أولى.

وأما البيت فبالرواية الأخرى له وهى رواية البناء للفاعل.

أما فى غير ذلك فالحمل على الثانى أولى لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل[3].

* * * * *

(١) ارتشاف الضرب: ١٣٢٣، وينظر: الخصائص: ٤٢٤/٢، تعليق الفرائد: ٢٤٦/٤، المساعد: ٣٩٤/١، التصريح: ٤٠١/١.

(٢) الزخرف: ٩ .

(٣) ينظر: شرح الأشمونى: ٤٩/٢، ٥٠، الإيضاح فى شرح المفصل: ١ / ١٧٣، ١٧٤، الأشباه والنظائر: ٢ / ٦٧.

٣- نيابة غير الأول من المفعولات عن الفاعل بناء على أمن اللبس: مما جعل قياساً بناءً على شرط أمن اللبس نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً، وهذا يشمل الثانى من باب "أعطى" والثانى من باب "ظن" والثانى والثالث من "أعلم".

فإذا بنى الفعل المتعدى إلى مفعولين لما لم يسم فاعله، فإمّا أن يكون من باب "أعطى" أو من باب "ظن".

فإن كان من باب "أعطى" فيجوز إقامة الأول منهما باتفاق وكذلك الثانى إن لم يحصل لبس بإقامة الثانى.

فيقال: " كُسي زيد جُبَّة وأعطى عمرو درهماً " ويمكن إقامة الثانى فيقال "أعطى عمراً درهمٌ وكسي زيداً جبة" فهذا جائز قياساً لأن اللبس فيه مأمون لكنه قليل ومرجوح بالنسبة إلى إقامة الأول، لأن الأول فاعل فى المعنى فكان أقرب إلى الإقامة من غيره.

فإذا حصل لبس وجب إقامة الأول، وذلك نحو: "أعطيت زيداً عمراً" فيتعين إقامة الأول فتقول "أعطى زيدُ عمراً" ولا يجوز إقامة الثانى حينئذ، لئلا يحصل لبس، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً بخلاف الأول(١).

فلا يجوز أن يقال: أعطِى عمرو زيداً، لأن عمراً مأخوذ فيتوهم كونه آخذاً.

أمّا إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثانى منهماً خبر فى الأصل كـــ "ظن وأخواتها"، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كـــ "أرى وأخواتها"

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ١٠٣، شرح التسهيل: ٢ / ١٢٩.
ونقل ابن مالك هذا الاتفاق على إقامة الثانى عند أمن اللبس فقال:
وباتفاق قد ينوب الثانى من * باب " كسا " فيما التباسه أمن.
قال ابن عقيل: (وليس هذا بجيد، لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة والثانى نكرة تعين إقامة الأول، فتقول: " أعطى زيدُ درهماً " ولا يجوز عندهم إقامة الثـــانى، فلا تقول: أعطى درهم زيداً). شرح ابن عقيل: ٢ / ١٠٣، ١٠٤.

فالأشهر عند النحويين: أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثانى فى باب "ظن" والثانى والثالث فى باب "أعلم" فتقول "ظُنّ زيدُ قائماً" ولا يجوز "ظُن زيداً قائم" وتقول "أُعْلم زيدُ فرسَك مسْرجاً" ولا تقول "أُعْلم زيداً فرسُك مُسْرجاً" ولا إقامة الثالث، فلا تقول: "أعلم زيداً فرسَك مُسْرجُ".

وإنما اشتهر عندهم المنع لما فى إقامة الثانى من اللبس فى الأكثر.

وذهب قوم: إلى أنه لا يتعين إقامة الأول، لا فى باب "ظن" ولا باب "أعْلم" لكن يشترط ألا يحصل لبس، فتقول "ظن زيداً قائم" و "أُعلم زيداً فرسك مُسْرجاً"

والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس ولم يكن ثانى المفعولين جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وذلك مثل قولنا فى "ظننت الشمس بازغة": ظننت بازغة الشمس، وفى "علمت قمر الليلة بدراً": علم بدر قمر الليلة، وفى اتخذ الناس مقام إبراهيم موضع صلاة: اتخذ موضع صلاة مقام إبراهيم، فيجوز هذا وأمثاله، كما يجوز: أعطى درهم زيداً وأدخل القبر الميت وكسيت الجبة عمراً، لأن المعنى مفهوم واللبس مأمون.

وإذا كان أمن اللبس مسوغاً لجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً فى كلام واحد نحو: خرق الثوب المسمار. فجواز هذه المسائل وأشباهها أحق وأولى.

وأما إقامة الثالث من باب "أعلم" فنقل البعض الاتفاق على منعه. وليس كذلك، فقد نقل الخلاف فى ذلك، فيقال: "أعلم زيداً فرسك مسرج".

فلو خيف اللبس: تعين إقامة الأول من باب "ظن وأعلم" فلا تقول "ظن زيداً عمرو" على أن "عمرو" هو المفعول الثانى، ولا "أعلم زيداً خالد منطلقاً" (١).

(١) شرح ابن عقيل: ١٠٥/٢، المقاصد الشافية: ٥٢/٣: ٥٥، شرح الكافية: ٨٤/١، شرح التسهيل: ١٢٩/٢، التصريح: ٤٣٢/١: ٤٣٤.

ونحو "علم صديقك عدو زيد" فإن معناه: علم المعروف بصداقتك أنه عدو زيد، فصداقة المخاطب مستغنية عن الإخبار بها، وعداوة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها، فلو عكست لا نعكس المعنى (١).

فالأولى فى جميع ما سبق أن يقتصر فى المنع على مواضع خوف اللبس ولا يعدى إلى ما ليس فيه لبس، كما لم يعده الجميع فى باب "كسا".

وقال البعض: ينبغى أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما فى "ضرب موسى عيسى" فيكون المقدم هو المسند إليه.

فذهب الرضى إلى أن إنابة المفعول الثانى قياسية معرفة كان أو نكرة على أن يرتفع اللبس عن الكلام **قال:** (والذى أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبراً فى الأصل بعد ما كان مبتدأ، فلا يجوز فى نحو "علمت زيداً أباك" مع اللبس تقديم الثانى على الأول، كما قلنا فى "ضرب موسى عيسى" وكذلك فى نحو"أعلمتك زيداً أباك" فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو فى مكانه)(٢).

****

٤- حذف حرف الجر الذى يصل الفعل اللازم إلى مفعوله : فالفعل المتعدى يصل إلى مفعوله بنفسه، أما الفعل اللازم فيصل إلى مفعوله بحرف جر، نحو "مررت بزيد ".

والأصل عدم حذف حرف الجر الذى يصل الفعل اللازم إلى مفعوله، وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: مررت زيداً.

ومذهب الجمهور: أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير "أنّ" و "أنْ" بل يقتصر فيه على السماع.

---

(١) شرح التسهيل: ١٢٩/٢.

(٢) شرح الكافية: ٨٤/١.

وذهب الأخفش الصغير: إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً، بشرط تعين الحرف، ومكان الحذف، نحو: "بريت القلم بالسكين" فيجوز عنده حذف الباء فتقول "بريت القلم السكين" وينصب المجرور بعد الحذف، فلابد من الرجوع إلى النصب قياساً مطرداً. وأما بقاؤه على الجر ففى غاية الشذوذ.

فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو: "رغبت فى زيد" فلا يجوز حذف "فى" لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير: "رغبت عن زيد" أو "فى زيد"؟

وكذلك إذا لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو: "اخترت القوم من بنى تميم "فلا يجوز الحذف، فلا تقول: "اخترت القوم بنى تميم" إذ لا يدرى: هل الأصل "اخترت القوم من بنى تميم"أو " اخترت من القوم بنى تميم".

وأما "أنّ" و"أنْ" فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً، بشرط أمن اللبس، كقولك "عجبت أن يدوا" والأصل: "عجبت من أن يدوا" أى: من أن يعطوا الدية.

ومثال ذلك مع "أنّ" بالتشديد "عجبت من أنّك قائم" فيجوز حذف "من" فتقول: "عجبت أنك قائم"(١).

فالحذف مع هذين الحرفين لا يقتصر به على المنقول، بل يجوز معهما قياساً، فتقول: جئت أن أكرمك، تريد: لأن أكرمك، وعجبت أن يقوم زيد، تريد: من أن يقوم زيد، وعجبت أنك سائر، وجئت أنك كريم.

ومنه فى القرآن الكريم ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾(٢). التقدير: ولأن هذه أمتكم(٣).

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾(٤).

---

(١) شرح ابن عقيل: ١٢٥/٢، ١٢٦.

(٢) المؤمنون: ٥٢ .

(٣) فى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو بفتح همزة "أنّ" وتشديد النون (السبعة: ٤٤٦، حجة القراءات: ٤٨٨).

(٤) هود: ٢٥.

على قراءة الفتح أى: بأنى لكم نذير مبين[١].

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [٢].

حمله سيبويه [٣]على تقدير اللام.

وقال تعالى: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾[٤]. على تقدير: لأنى وهذا كثير فى الكلام، لكن لابد فى جواز الحذف من شرط وهو ألا يؤدى حذف الجار إلى اللبس، أى أن الحذف يطرد مع "أنّ" و"أنْ" إذا أُمن اللبس – كالأمثلة المتقدمة[٥].

فإن وقع لبس لم يجز الحذف، ولزم إثباته نحو: "رغبتُ فى أن تقوم" و "رغبت فى أنك قائم" فلا يجوز حذف "فى" لاحتمال أن يكون المحذوف "عن" فيحصل اللبس[٦].

وهما معنيان مختلفان، فامتنع الحذف للبس الحاصل بسببه، فلو كان على المقصود دليل فى "رغبت" ونحوه لجاز الحذف، كما تقول: أحببت مرافقتك، ورغبت أن تكون معى، ومنه فى الكتاب العزيز: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[٧].

فسياق الآية يدل على أن المعنى: وترغبون فى أن تنكحوهن، ولو لم يكن ثم دليل لما جاز، بل يجب التصريح بحرف الجر[٨].

****

(١) فى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو والكسائى بفتح همزة "أنّ" وتشديد النون (السبعة: ٣٣٢، الكشف عن وجوه القراءات: ٥٢٥/٢، البيان: ٦٩٤/٢، حجة القراءات: ٣٣٧).

(٢) الجن: ١٨ .

(٣) الكتاب: ١٢٧/٣.

(٤) القمر: ١٠.

(٥) المقاصد الشافية: ١٤٧/٣، ١٤٨.

(٦) شرح ابن عقيل: ١٢٧/٢.

(٧) النساء: ١٢٧.

(٨) المقاصد الشافية: ١٤٧/٣، توضيح المقاصد: ٦٢٥/٢.

٥- إذا كان المضاف جزءاً مما أضيف إليه أو كجزئه فالقياس كونه جمعاً ثم مفرداً ثم مثنى: مما قاسه النحويون بناء على أمن اللبس: أنه إذا أضيف جزأن أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما لفظاً أو معنى فإن لفظ الجمع فى المضافين أولى من لفظ الإفراد، ولفظ الإفراد أولى من لفظ التثنية سواء أكانت الإضافة صريحة أم غير صريحة.

فمما جاءت الإضافة فيه صريحة والمضافان جزآن من المضاف إليه وهما بلفظ الجمع قوله تعالى:﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (١).

ومما جاءت الإضافة فيه غير صريحة قول الشاعر:

رأيت ابنى البكــرىّ فى حومــة الــوغى كفا غــرى الأفــواه عنــد عَــرين (٢)

فكلمة " الأفواه " مضافة فى المعنى، إذ التقدير: كفاغرين أفواههما.

أى: كأسدين فاتحين أفواهما عندعرينهما ذائدين عن أشبالهما (٣).

وذلك أنهم استثقلوا تثنيتين فى شيئين هما شيء واحد لفظاً ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية، فكان الجمع أولى لأنه شريكهما فى الضم، وفى مجاوزة الإفراد، وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم فى نحو:

أكلت رأس شاتين، إلى أن معنى الإفراد مقصود، ولكون الجمع به أولى جاء به الكتاب العزيز نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.

ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور، صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج، ولذلك انعقد الإجماع على

---

(١) التحريم: ٤.

(٢) من الطويل بلا نسبة

الشاهد: " كفاغرى الأفواه " أى : كفاغرين أفواهما، فكلمة الأفواه مضافة فى المعنى (شرح التسهيل: ١٠٦/١، الدرر: ٦٦/١، التذييل: ٦٦/٢، نتائج التحصيل: ١م٢/ ٤٨٥).

(٣) نتائج التحصيل: ١م٢ / ٤٨٥.

ألا يقطع فى السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة، ولو قصد قاصد الإخبار عن يدى كل واحد من رجلين لم يكتف بلفظ الجمع، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصوده كقوله " قطعت أيديهما الأربع"(١).

قال ابن يعيش: (وإنما عبروا بالجمع والمراد التثنية من حيث أن التثنية جمع فى الحقيقة، ولأنه ممالا يلبس ولا يشكل، لأنه قد علم أن الواحد لا يكون له إلا رأس واحد أو قلب واحد، فأرادوا الفصل بين النوعين، فشبهوا هذا النوع بقولهم "نحن فعلنا" وإن كانا اثنين فى التعبير عنهما بلفظ الجمع)(٢).

ولذلك شرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيء واحد، لأنه إذا كان له أكثر التبس، لو قلت: قطعت آذان الزيدين، تريد: أذنيهما، لم يجز لأجل الالتباس، فأما قوله تعالى:﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا** ﴾(٣). فالمراد: أيمانهما، وكذلك قرأ ابن مسعود(٤)، إذ المشروع فى القطع أولاً إنما هو اليمين، ولأن الأيدى التى يبطش بها هى الأيمان(٥).

وإذا لم تتحقق الشروط السالفة كأن لم يكن المضافان جزأى المضاف إليه أو كالجزأين فيه التزمت تثنية المضافين غالباً، كقولنا: أعطيتكما دينار يكما، فلم يجمع المضافان بل ثنّيا.

وذكر ابن مالك أن السبب فى عدم استعمال الجمع فى مثل هذا هو خوف اللبس فقال:

---

(١) شرح التسهيل: ١٠٦/١، ١٠٧.

(٢) شرح المفصل: ١٥٥/٤.

(٣) المائدة: ٣٨ .

(٤) قرأ ابن مسعود " أيمانهما " (معانى القرآن للفراء: ٣٠٦/١، وفى شواذ ابن خالويه ص٣٩: أنه قرأ " فاقطعوا أيديهم " وأنه روى عنه " أيمانهما ").

(٥) التذييل: ٦٨/٢، نتائج التحصيل: ١م٢/ ٤٨٧،الهمع: ١٦٦/١، ١٦٧.

(لأن العدول فى مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع فى اللبس غالباً)[١].

بيد أن يونس والفراء أجازا جمع المضاف فى هذه المسألة وجعلاه قياساً إذا أمن اللبس، واختاره ابن مالك مستنداً إلى أمن اللبس **فقال:**

(فإن أمن اللبس جاز العدول إلى الجمع سماعاً عند غير الفراء وقياساً عنه، ورأيه فى هذا أصح لكونه مأمون اللبس)[٢].

وقال الرضى: (فإن لم يؤمن اللبس نحو: لقيت غلامى الزيدين، فتثنية المضاف واجبة، وإن أمن جاز جمعه قياساً وفاقاً للفراء ويونس خلافاً لغيرهما، فإنهم يجوزونه سماعاً)[٣].

* * * * *

٦- قياس حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بشرط أمن اللبس: يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[٤] إذا أمن اللبس، نحو قوله تعالى:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٥]. لأنه لا يلبس أن المسئول أهلها لاهى لأنه قد علم أن القرية من حيث هى مدر وحجر لا تسأل، لأن الغرض من السؤال رد الجواب، وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما، وقد اشتهر أمر هذه الآية بذلك حتى صارت علماً على جواز حذف المضاف، إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[٦]. وقوله:

---

(١) شرح التسهيل: ١٠٧/١.

(٢) شرح التسهيل: ١٠٧/١، وينظر: الكتاب: ٦٢٢/٣، معانى الفراء: ٣٠٦/١، ٣٠٧.

(٣) شرح الكافية: ١٧٧/٢.

(٤) وقد يحذف المضاف ويبقى عمله وهو ضعيف فى القياس قليل فى الاستعمال. (ينظر توضيح ذلك فى شرح المفصل: ٢٦/٣، ٢٧).

(٥) يوسف: ٨٢.

(٦) البقرة: ١٧٧.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ﴾[1]. تقديره: برمن اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى، فلابد من حذف المضاف لأن البر حدث ومن اتقى جثة، فلا يصح أن يكون خبراً عنه، لأن الخبر إذا كان مفرداً كان هو الأول أو منزلاً منزلته، فلذلك حمل على حذف المضاف، والأول أشبه لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ لأن الاتساع بالأعجار أولى منه بالصدور[2].

ومنه: " **وَجَآءَ رَبُّكَ** "[3] أى أمر ربك[4].

فالمضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ فى سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر، استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامة وأعرب بإعرابه وهو كثير واسع.

وكان أبو الحسن الأخفش مع كثرته لا يقيسه بل يقصره على المسموع منه [5].

ورد عليه ابن جنى قائلاً: (واعلم أن جميع ما أوردناه فى سعة المجاز عندهم واستمراره على ألسنتهم يدفع دفع أبى الحسن القياس على حذف المضاف وإن لم يكن حقيقة..... ألا تراك تقول: إنما ضربت زيداً بضربك غلامه، وأهنته بإهانتك ولده، وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به، فإن فهم عنك فى قولك: ضربت زيداً أنك إنما أردت بذلك: ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك. جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز....)[6].

---

(١) البقرة: ١٨٩.
(٢) شرح المفصل: ٢٣/٣، ٢٤.
(٣) الفجر: ٢٢.
(٤) حاشية الصبان: ٢٧١/٢.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢٣/٣، ٢٤.
(٦) الخصائص: ٤٥١/٢، ٤٥٢.

أما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه، فلو قلت: رأيت هنداً، وأنت تريد: غلام هند. لم يجز، لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام، وقد جاء من ذلك شيء يسير للثقة بدلالة الحال عليه وإخبار القائل أو معرفة المخاطب قال الشاعر:

عشية فرّ الحارثيون بعدما قضى نحْبه فى ملتقى القوم هوبر(١)

أى: ابن هوبر. وقال:

فهل لكم فيها إلى فإننى بصير بما أعيا النطاسىَّ حِذيَما(٢)

أى: ابن حِذْيمٍ..... الخ مما جاء فى الشعر من أبيات مع ما فيه من الإلباس (كما يقول البعض) وكان ذلك لثقة الشاعر بعلم المخاطب، أو نظراً إلى كثرة حذف المضاف الذى لا لبس فيه فلم يعبأ فيه بالإلباس(٣).

قال الرضى: (وقد أخل المصنف ببعض أحكام الإضافة فلا بأس أن نذكرها، أحدها: حذف المضاف إذا أمن اللبس، وجاء أيضاً فى الشعر مع اللبس.....)(٤).

---

(١) من الطويل لذى الرمة (ديوانه: ١١٢).
الشاهد: (هوبر) حذف المضاف وهو " ابن " أى: ابن هوبر، وهو يزيد بن هوبر كان قتل فى المعركة، فحذف المضاف (مع أن حذفه يوقع فى لبس) وذلك لأن المخاطب مشاهد لذلك فى الحرب فلا يشكل عليه المقتول. (المقرب: ٢١٤/١، ٢٠٤/٢، شرح المفصل: ٢٣/٣، التخمير: ٥٥/٢).

(٢) من الطويل لأوس بن حجر (ديوانه: ١١١).
الشاهد: (حذيم) فحذف المضاف، والمراد: ابن حذيم وهو رجل من تيم الرباب كان أطب العرب، والنطاسى: الطبيب، يقال: نطيس مثل فسيق، ونطاسى – بكسر النون – وقيل بفتح النون. (شرح المفصل: ٢٥/٣، التخمير: ٥٥/٢، الخصائص: ٤٥٣/٢، الخزانة: ٣٧٠/٤، شرح الكافية: ٢٩١/١).

(٣) شرح المفصل: ٢٥/٣، التخمير: ٥٤/٢، ٥٥، شرح الكافية: ٣٩١/١.

(٤) شرح الكافية: ٢٩١/١.

فالنحويون لم يكونوا على نهج واحد فى تقييدهم قواعدهم بأمن اللبس، فمنهم من اشترطه وقيد به، ومنهم من لم يأخذ به معتمداً على كثرة وقوع المسألة التى يمكن أن يرد فيها اللبس.

والصواب: أن هذا كله من قبيل الحذف الذى يفهمه المخاطب لا من قبيل الإلباس، وذلك لأن اللبس إنما يكون بالنسبة إلى المخاطب بالكلام، لأنهم كانوا يحذفون اعتماداً على فهم المخاطبين.

وأميل إلى ما قاله ابن مالك فى "شرح التسهيل" من أن القائم مقام المضاف فى الإعراب إن امتنع استبداده به فهو قياسى، وإن صح استبداده به فهو سماعى، والمراد بالاستبداد به: أن يكون المضاف إليه صالحاً للفاعلية إن كان المضاف فاعلاً، ولغير الفاعلية إن كان غير فاعل، فالحذف فى "واسأل القرية" قياسى لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة، وكذا ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[1]. هو أيضاً قياسى، لعدم صلاحية العجل لأن يكون مشرباً فى قلوبهم، وكذا ﴿لَأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾[2]. أى: ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات.

بخلاف ما يوجد فيه الجزءان صالحين لعمل العامل حقيقة نحو: ضربت غلام زيد، فإنه لو قيل فيه: ضربت زيداً لم يفهم المراد، لأن زيداً يصح استبداده بمفعولية (ضرب)، فيمتنع الحذف من هذا النوع ما لم توجد فيه قرينة تدل على المراد كقولك: مررت بالقرية فأكرمتنى، فإنه جائز، وإن كان أهل القرية والقرية صالحين لتعدية الممرور إليهما حقيقة، لكن ذكر الإكرام بين أن المراد الأهل فجاز الحذف، وكذلك لو فهم المعنى بغير قرينة لفظية لم يمتنع الحذف – أيضاً– كما فى الشواهد السابقة وغيرها[3].

---

(١) البقرة: ٩٣.

(٢) الإسراء: ٧٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٦٥/٣، ٢٦٦، المساعد: ٢٦٣/٢: ٢٦٥.

ففهم المعنى بقرينة لفظية أو معنوية يجعل حذف المضاف قياساً، من حيث كان الحذف فى كلام العرب جائزاً فى العمد والفضلات لدلالة المعنى على المحذوف إلا ما استثنى من الفاعل ونحوه.

وإذا كان كذلك فالمضاف من جملة ذلك، فيجوز حذفه لاسيما وقد ناب عنه نائب لفظى، فهو أقوى فى جواز الحذف من المبتدأ والخبر، بل هو أشبه شيء بالفاعل إذا حذف ومقام المفعول مقامه، وهذا قياسه، وأما السماع فكثير جداً فى الكلام والشعر(١).

******

٧- **صوغ التعجب وأفعل التفضيل من المبنى للمجهول بشرط أمن اللبس:** مما اشترطه النحاة فى فعلى التعجب وأفعل التفضيل: أن يصاغا من فعل معلوم الفاعل.

فلا يبنيان من المبنى للمفعول، فإننا نقول فى "علم": ما أعلمه، وفى "ضرب": ما أضربه، ولا نقول فى "ضُرب": ما أضربه، ولا فى "عُلم": ما أعلمه..... الخ.

ولتعليل ذلك وجهان:

أحدهما: اللبس الواقع بين فعل الفاعل وفعل المفعول، فإنك تقول فى: (ضرب زيد): ما أضرب زيداً، وفى "ضُرب زيد": ما أضرب زيداً كذلك، فلا يقع فرق بين التعجب من الفاعل والتعجب من المفعول.

والثانى: أن فعل المفعول لا كسب فيه للمفعول، فأشبه أفعال الخلق، وأفعال الخلق لا يتعجب منها، فكذلك ما أشبهها(٢).

فإن التبس بفعل الفاعل لم يبن منه، فلا تقول فى "ضُرب زيدُ": ما أضرب زيداً، ولا فى "رُحم": ما أرحمه، ولا فى "عُرف": ما أعرفه، ولا ما أشبه ذلك.

---

(١) المقاصد الشافية: ١٤٩/٤، ١٥٠.

(٢) المقاصد الشافية: ٤٦٤/٤.

وإن لم يلتبس فالجمهور – أيضاً– على المنع، وهناك من ذهب إلى الجواز.

ومما جاء من ذلك فى التعجب: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه، وما أجنه، وما أشهره.

وفى التفضيل: "هو أزهى من ديك"(١) و "أشغل من ذات النحيين"(٢). و "أشهر من غيره" وأعذر، وأعنى، وأعرف، وأخوف..... الخ.

وهذا الاستعمال فى "أفعل التفضيل" أكثر منه فى التعجب، وجميع ذلك من فعل المفعول، ولا لبس فيه (٣).

ولم يقتصر ابن مالك على ما جاء من ذلك مسموعاً بل ذهب إلى أن صوغ فعلى التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثى مطرد، وبنى رأيه هذا على أمن اللبس فقال: (وعندى أن صوغ فعل التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثى الذى لا يلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر)(٤).

وقيل المنع أرجح، لأن ما ذكر لم يبلغ مبلغ أن يقاس عليه.

وهذا إما بناء على التعليل بالعلة الثانية المتقدمة، أو على التعليل بالعلة الأولى، وأجرى مالا لبس فيه على ما فيه لبس، ليجرى الباب كله مجرى واحداً(٥).

قال البطليوسى فى شرحه لكتاب سيبويه: (..... فمَن مذهبه أن المانع من التعجب من فعل المفعول اللبس أجاز هذه المسألة، لأنه لا لبس فيها، ألا ترى أنه ليس ثَم فعل فاعل يلتبس هذا به، ومن مذهبه أن المانع من ذلك أن

---

(١) مجمع الأمثال: ٣٢٧/١.
(٢) مجمع الأمثال: ٣٧٦/١.
(٣) المقاصد الشافية: ٤٧٧/٤، شرح التسهيل: ٤٥/٣.
(٤) شرح التسهيل: ٤٥/٣.
(٥) المقاصد الشافية: ٤٧٨/٤.

هذا الفعل يجرى مجرى الخلق الثابتة ، لأن الإنسان لا كسب له فى فعل غيره، وهو الصحيح، لم يجز هذا)[١].

هذا.... ما يتعلق بصوغهما من الفعل المبنى للمفعول.

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن حرص النحويين على سلامة المعنى من الإلغاز والإلباس، كان – أيضاً– سبباً فى أنهم لم يبنوا التعجب والتفضيل من الفعلين الرباعى المجرد والثلاثى المزيد فيه، لأن المعنى لا يتضح ولا يبين.

قال الرضى: (لو لم يكن ثلاثياً بل كان رباعياً نحو "دحرج"، أو لم يكن مجرداً بل كان ذا زائد كاستخرج وأخرج لم يمكن بناء أفعل منه، أما إن أردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة، لأن أفعل ثلاثى مزيد فيه الهمزة للتفضيل، وأما إن أردت البناء مع حذف حرف أو حرفين فإنه يلتبس المعنى، إذا لو قلت فى دحرج (أدحر) لم يعلم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو قلت فى (أخرج) أخرج بحذف الهمزة لا لتبس بأخرج من الخروج)[٢].

فلما كان كذلك استغنوا عنه بقولهم: ما أشد إخراجه، وقالوا: ما أعطاه وما أولاه، من أعطى وأولى، فحذفوا الزيادة ثم أدخلوا عليه همزة التعجب، والمعنى على: ما أكثر إعطاءه، ولا يقاس هذا فى حال الاختيار[٣].

* * * * *

٨- قياس الاستغناء عن المفسر فى "حبذا زيد" وعدم قياس ذلك مع "نعم" خوفاً من اللبس: فـ "حبذا" كـ "نعم" فى المبالغة فى المدح، إلا أن بينهما فرقاً، وهو أن "حبذا" مع كونها للمبالغة فى المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب، وليس فى "نعم" تعرض لشئ من ذلك.

(١) شرح كتاب سيبويه للبطليوسى: ٦٤١/٢.

(٢) شرح الكافية: ٢١٣/٢.

(٣) ينظر: المقتصد: ٣٧٩/١.

والفاعل فى "حبذا" اسم إشارة مبهم فله مرتبة بين مرتبتى فاعلى نعم وهما المظهر والمضمر، فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح فاعل "نعم" المظهر فلا يحتاج إلى تمييز، ولا مبهماً كإبهام المضمر فى (نعم) فيلزم تمييزه، بل لما كان فيه إبهام فارق به الفاعل المظهر فى "نعم" جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز فى "حبذا"، ولما قل إبهامه عن إبهام المضمر فى "نعم" جاز عدم التمييز فى "حبذا" ظاهراً أو مقدراً، ولم يجز مع المضمر فى "نعم"(١).

فيجوز فى "حبذا" ألا نأتى بالمفسر، ونقول: حبذا زيد، ولا يجوز ذلك فى "نعم"، فلا تقول: نعم زيد، وذلك لأن "ذا" اسم ظاهر يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس، فاستغنى عن المفسر لذلك، فكما تقول: نعم الرجل زيد ولا تأتى بمفسر، كذلك تقول: حبذا زيداً، ولا تقول: نعم زيد، لئلا يؤدى إلى التباس المخصوص بالفاعل فى كثير من الصور، ألا ترى أنك لو قلت: نعم السلطان وجوزت الإضمار فى (نعم) من غير تفسير لم يدر الفاعل السلطان أم المخصوص بالمدح بخلاف "حبذا "، فإن "ذا" مؤذن بأنه الفاعل، ففاعله معلوم، فإذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين لذلك ولم يلتبس بالفاعل أبداً.

ولأن (حب) فعل عمل فى (ذا) واستوفى ما يقتضيه، فإذا وقع بعد المخصوص بالمدح مرفوعاً لا يشكل بأن يتوهم أنه فاعل لأن الفعل لا يكون له فاعلان، بخلاف "نعم" لأن فاعلها مستتر لا يظهر فافتقر إلى تفسير، فلو لم تأت بالمفسر وأوليته المخصوص بالمدح مرفوعاً، لجاز أن يظن ظان أنه فاعل "نعم" وأنه ليس فى "نعم" فاعل(٢).

****

(١) الأشباه والنظائر: ٢/٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٧/١٤٢، شرح الوافية: ٣٧٧، الإيضاح فى شرح المفصل: ٢/١٠٦.

٩- **قياس حذف الموصوف إذا أمن اللبس:** فالصفة والموصوف لما كانا كالشئ الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس ألا يحذف واحد منهما لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه لذلك، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل لم يعلم من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسان أو رمح أو ثوب أو نحو ذلك مما قد يوصف بالطول إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو لفظ. وكلما استبهم كان حذفه أبعد فى القياس(١).

قال ابن جنى: (وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأكثر ذلك فى الشعر، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره، وذلك أن الصفة فى الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان..... وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث)(٢).

فكل واحد من النعت والمنعوت إذا علم جاز حذفه فى فصيح الكلام على جهة الاختصار، وذلك أن الأصل الإثبات فى الجمع لكن عادة العرب أنها تجتزى بالقرائن عن النطق فى كثير من كلامها، فإذا كان اللفظ معلوماً، ولم يؤدِّ حذفه إلى اللبس واختلال الكلام، بل يستقل اللفظ والمعنى بما بقى – جاز ذلك.

---

(١) شرح المفصل: ٥٩/٣.

(٢) الخصائص: ٣٦٦/٢.

فلا يحذف المنعوت إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون معلوماً معيناً معناه بعد الحذف، ولا إشكال فى هذا.

بأن يعلم جنس المنعوت إمّا باختصاص النعت به نحو: مررت بكاتب، وإما بمصاحبة ما يعينه نحو ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾[1]. بدليل "وألنا له الحديد".

والآخر: أن يكون النعت مستقلاً بمباشرة العامل قابلاً له.

فإذا قلنا: مررت بعاقل أو براكبٍ يعلم أن المحذوف (رجل) وضح فى "العاقل" مباشرته للعامل، وكذلك "الراكب" ونحو ذلك.

ومنه فى السماع غير ما سبق من قوله تعالى ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾:

قوله تعالى: ﴿ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ﴾[2].

والتقدير: عملاً صالحاً، وقوله: ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ﴾[3].

والتقدير: فمنهم فريق ظالم لنفسه ومنهم فريق مقتصد ومنهم فريق سابق بالخيرات، وقوله: ﴿وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ أَتۡرَابٌ ﴾[4]. أى: حور قاصرات، وقوله: ﴿ فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا ﴾[5]. أى: ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً، ومنه "حب الحصيد" أى: حب النبت الحصد.

فمثل هذا الحذف كثير، لكون المنعوت معلوم الجنس، ولكون النعت قابلاً لمباشرة العامل.

---

(١) سبأ: ١١.
(٢) المؤمنون: ٥١.
(٣) فاطر: ٣٢.
(٤) ص: ٥٢.
(٥) التوبة: ٨٢.

فلو كان المنعوت غير معلوم لم يجز حذفه، فلا تقول: ائتنى ببارد، ولا ائتنى بطويل أو قصير أو نحو ذلك لأن المنعوت لم يتعين.

وكذلك إذا لم يصلح النعت لمباشرة العامل لم يجز حذفه، كما إذا كان النعت ظرفاً أو مجروراً أو جملة كقولك: مررت برجل عندك، أو فى الدار، أو برجل قام أبوه، فلا تقول: مررت بعندك، ولا بـــ "فى الدار" ولا بـــ "قام أبوه" (١).

وقد يجوز حذف الموصوف بالظرف أو بالجملة إن علم ولكن ليس كغيره فى الكثرة، لأن القائم مقام الشئ ينبغى أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح، وإنما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بـــ "من" أو بـــ "فى" قال تعالى: ﴿**وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ**﴾(٢). أى: قوم دون ذلك، وقال: ﴿**وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ**﴾(٣). أى: ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم.

ومثل قول الشاعر:

فمـــا الـــدهر إلا تارتـــان فمنـــهما أموت وأخرى ابتغى العيش أكدح (٤)

أى: فمنهما تارة أموت فيها.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٦٨٩/٤، ٦٩٠، المغنى: ٧١٩/٢، شرح التـــسهيل: ٣٢٢/٣، ٣٢٣.

(٢) الجن: ١١.

(٣) الصافات: ١٦٤ .

(٤) من الطويل لتميم بن مقبل.

الشاهد: حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه، والتقدير: فمنهما تارة أموت فيها، فحذف الموصوف والضمير العائد عليه من صفته.

(الكتاب: ٣٤٦/٢، اللسان " كدح"، الخزانة: ٥٥/٥، ٥٦، الهمع: ١٢٨/٣، شرح كتاب سيبويه البطليوسى: ٥٢٤/٢).

فهذا ونحوه كثير مطرد، وغير ذلك من الشواهد[١].

فإن لم يكن كذلك لم يقم الجملة والظرف مقامه إلا فى الضرورة.

وإنما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كأنه مذكور[٢].

(١) ينظر: شرح المفصل: ٥٩/٣، الخصائص: ٣٦٦/٢، المغنى: ٧١٩/٢، شرح التسهيل: ٣٢٣/٣، المقاصد الشافية: ٦٨٩/٤، توضيح المقاصد: ٩٦٤/٣.

(٢) شرح الكافية: ٣١٧/١.

المبحث الثالث

البقاء على الأصل أو مخالفته بناء على أمن اللبس أو خوفه

****

أوجب النحويون البقاء على الأصل إذا خيف اللبس، وأجازوا الخروج عنه ما لم يترتب عليه لبس أو غموض.

فالتقديم أو التأخير قد يكون دافعاً للبس أو جالباً له، واللبس قيد من القيود التى تحد من حرية الجملة العربية ومن حركية مفرداتها.

"فإذا خيف اللبس وهدد القصد وأمكن للسامع أن يحمل الخطاب على غير المراد فينتقض العهد وينحل العقد وتتبدل القضية والحكم فلا مناص من إبقاء اللغة أقدارها وإحلال الكلمات محالها"(١).

ومما يبرز لنا أثر أمن اللبس أو خوفه على الالتزام بالأصل أو العدول عنه ما يلى:

١- وجوب تأخير المقصور عليه بـــ "إنما" – وهو الأصل – لوجود الالتباس فى التقديم: فلا يجوز تقديم المقصور عليه بـــ " إنما" بإجماع، وذلك لأن كلاً من المفعول والفاعل – مثلاً – الواقعين بعدها يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر، فجعل التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر فالتزموه مع "إنما".

والأصل: أن كل ما قصد حصره استحق التأخير، فاعلاً كان أو مفعولاً أو غيرهما، سواء كان الحصر بـــ "إنما" أو بـــ "إلا" نحو "إنما ضرب زيدٌ عمراً"، و"ما ضرب زيدٌ إلا عمراً" هذا على قصد الحصر فى المفعول.

فلو قصد الحصر فى الفاعل لقيل "إنما ضرب عمراً زيدٌ" و "ما ضرب عمراً إلا زيدٌ".

---

(١) التفكير البلاغى عند العرب: ١٠٧.

ومنه قوله تعلى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾[1]. فـ "العلماء" فاعل "يخشى" لأن الغرض قصر الخشية على العلماء.

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كان منحصراً نحو﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[2]. و﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾[3]. إذ لوقدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ.

وأجاز الكسائى – وحده– تقديم المحصور بـــ " إلا" لأن المعنى مفهوم معها قدم المقترن بها أو أخر، بخلاف المحصور بـــ " إنما" فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير، فلذلك لم يختلف فى منع تقديمه. وغير الكسائى يلتزم تأخير المحصور بـــ " إلا" ليجرى الحصرين على سنن واحد[4].

وتقديم المحصور بـــ "إلا" مشروط بتقدمها معه وسبقها له نحو: لا ينفع إلا العمل الحميد المرء، فـــ "العمل" فاعل محصور بـــ "إلا"، وجاز تقدمه لعدم اللبس لأن وجود "إلا" قبله دليل على أنه هو المحصور، بخلاف المحصور بـــ " إنما " فإنه يتأخر عنها فلو قدم لم يعلم تقدمه.

فلا دليل معها على الحصر فى أحدهما إلا تأخير المحصور، فلم يجز تقديمه لئلا يلتبس المحصور بغير المحصور.

وبعض المخالفين للكسائى قالوا بوجود اللبس إذا كان الفاعل مقروناً بـــ "إلا" نحو "ما ضرب إلا زيدٌ عمراً" وهو أن يظن أننا أردنا الحصر فى الاسمين اللذين بعد "إلا" وكأننا قلنا: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمراً.

---

(١) فاطر: ٢٨.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) الرعد: ٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٥٩٠، ٥٩١، شرح الأشمونى: ١/٢١١.

وقالوا: إن هذا لا يلزم إذا كان المفعول مقروناً بـــ "إلا" وجاز تأخير الفاعل لأنه وإن تأخر لفظاً فالنية به التقديم، بخلاف المفعول مع الفاعل المقرون بـــ إلا، فإنك إذا أخرته كان مؤخراً لفظاً ونية، فافترقا.

والأولى ما ذهب إليه الكسائى وقوفاً مع السماع والتأويل فيه بعيد[١].

* * * * *

٢- التزام الأصل فى ترتيب المبتدأ والخبر إذا خيف اللبس: لما كان الأصل اجتناب مالا يحصل معه البيان من لبس أو غيره، لأن أصل وضع الكلام إنما هو للبيان عن المعانى التى فى النفس، ألزم النحاة البقاء على الأصل فى ترتيب المبتدأ و الخبر بسبب خوف اللبس فى موضعين:

أحدهما: إذا كانا معرفتين أو نكرتين: فالنحاة يوجبون البقاء على الأصل فى تأخير خبر المبتدأ إذا كانا معرفتين أو نكرتين دفعاً للبس[٢].

قال أبو حيان: (الأصل تأخير الخبر، ويجب هذا الأصل إن كانا معرفتين نحو: زيد أخوك، أو كانا نكرتين، نحو: أفضل منك أفضل منى)[٣].

وقال ابن يعيش: (وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ)[٤].

فإذا كان كلٌ من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر نحو "زيد أخوك" و "أفضل من زيد أفضل من عمرو"

---

(١) ينظر: التذييل: ٢٨٧/٦: ٢٩٠، شرح ابن عقيل: ٨٤/٢، دليل السالك: ٣٣٥.

(٢) هذا على مذهب الجمهور، وقد نقل الدمامينى عن قوم منهم ابن السيد أنهم أجازوا فى نحو: صديقى زيد كون زيد مبتدأ وكونه خبراً، ولم يبالوا بحصول اللبس نظراً إلى حصول أصل المعنى، فعلم أن فى تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافاً كتقديم المفعول على الفاعل فى نحو: ضرب موسى عيسى. (حاشية الصبان: ٢٠٩/١).

(٣) الارتشاف: ١١٠٣/٣.

(٤) شرح المفصل: ٩٩/١.

فلا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه، لأنه لو قدم لكان المقدم مبتدأ، ونحن نريد أن يكون خبراً من غير دليل يدل عليه، فيجب تأخيره ليدل تأخيره على ذلك.

فإن وجدت قرينة تدل على أن المتقدم خبر جاز، سواء كانت قرينة لفظية مثل: رجل صالح حاضر، فالصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت، أو معنوية مثل: أبويوسف أبو حنيفة، لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة، لا تشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف.

ومثل: زيد زهير شعراً، وعمرو عنترة شجاعة، ومنه قول الشاعر:

بنونـــا بنـــو أبنائنـــا، وبناتنـــا بنـــوهن أبنـــاءُ الرجـــال الأباعـــد (١)

فـــ " بنونا " خبر مقدم، و " بنو أبنائنا " مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس العكس، فلا يحسن أن يكون (بنونا) هو المبتدأ، لأنه يلزم منه ألا يكون له بنون إلا بنى أبنائه وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديم الخبر هنا مع أنه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس.

فوضوح المعنى والعلم بأن الأعلى لا يشبه بالأدنى عند قصد الحقيقة هو الذى سهل العكس هنا، فلو تقدم زهير على زيد، وعنترة على عمرو، وأبو حنيفة على أبى يوسف لم يمتنع، لأن المعنى لا يجهل.

فالعنصر الدلالى: يقوم عند فقدان ما يميز الوظائف النحوية بعضها من بعض بالتمييز بين هذه الوظائف، مما يتيح لها حرية الرتبة فتقدم من تأخير أو تأخر من تقديم(٢).

---

(١) من الطويل للفرزدق (ولم أجده فى ديوانه)، وقيل لا يعلم قائله.
الشاهد: (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر وهو " بنونا" على المبتدأ وهو (بنو أبنائنـــا) مع استوائهما فى التعريف وساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السامع المبتدأ من الخبر (شرح ابن عقيل: ٢١١/١، شرح التسهيل: ٢٩٧/١، شرح الأشمونى: ٢١٠/١، الخزانة: ٤٤٤/١، التخمير: ٢٧٥/١).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١١/١، شرح المفصل: ٩٩/١، شـــرح التـــسهيل: ٢٩٧/١، المقاصد الشافية: ٦٥/٢، شرح الكافية: ٩٧/١، النحو والدلالة: ١٤٠، ١٤١.

والآخر: إذا كان الخبر فعلاً رافعاً لضمير مستتر يعود على المبتدأ: فيلزم البقاء على الأصل فى تقديم المبتدأ على الخبر تفادياً للبس فى نحو "زيد قام" إذ لو قدم الخبر على المبتدأ فى مثل هذا لأشكل الفاعل بالمبتدأ.

قال ابن مالك: (ولو كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو "زيد قام" لم يجز تقديم الخبر لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل)(١).

فالمانع من التقديم هو إيهام كون المبتدأ فاعلاً بالفعل إذا تقدم، فإذا كان فاعله غير ذلك جاز تقديم الخبر بأن يكون إما ظاهراً نحو: زيد قام أبوه، وعمرو خرج أخوك إليه، وإما ضميراً بارزاً نحو: زيد ضربته، والزيدان قاما، والزيدون قاموا، وإما ضميراً غير بارز لكنه غير عائد على المبتدأ، نحو: زيد أضربه، وعمرو أكرمه، وبكر تقوم إليه.

فيجوز أن نقول: قام أبوه زيد، وخرج أخوك إليه عمرو، وضربته زيد، وقاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وأضربه زيد، وأكرمه عمرو، وتقوم إليه زيد. فالتقديم هنا لم يوهم فاعلية المبتدأ، لأن الفعل لم يتهيأ للمبتدأ فيرتفع به، أو يصح ارتفاعه به، فجاز التقديم للأمن من المحذور المذكور(٢).

ولا يمنع من: قاما الزيدان وقاموا الزيدون احتمال كونه على لغة أكلونى البراغيث، لأن تقديم الخبر أكثر فى الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح(٣).

*****

٣- إيجاب خلاف الأصل فى تقديم الخبر على المبتدأ فى (عندك رجل) تجنباً للبس: فكما أوجب النحويون البقاء على الأصل فى ترتيب المبتدأ والخبر

(١) شرح التسهيل: ٢٩٨/١.
(٢) توضيح المقاصد: ٦٩/٢، ٧٠.
(٣) شرح التسهيل: ٢٩٨/١، شرح الأشمونى: ٢١٠/١.

خشية اللبس أوجبوا أيضاً التزام خلاف الأصل تجنباً للبس، فيجب تقديم الخبر على المبتدأ فى مثل "عندك رجل" لأننا لو قدمنا المبتدأ لعلق الظرف "عندك " بصفة الرجل، وانتظر المخاطب الخبر.

قال ابن يعيش: (فلو قلت: "سرج تحت رأسى" أو "درع على أبيه" أو قال "درهم لى" لتوهم المخاطب أنه صفة، وينتظر الخبر، فيقع عنده اللبس)[١].

فالتزام تقديم الخبر هنا خوفاً من التباس الخبر بالصفة، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف.

قال السهيلى: (..... ألا ترى أنك إذا قدمت الاسم المبتدأ فقلت "رجل فى الدار" كيف يبقى الكلام ناقصاً؟ لأن النكرة تطلب الوصف طلباً حثيثاً، فيسبق إلى الوهم أن الجار والمجرور وصف لها لا خبر عنها، إذ ليس من عادتها أن يخبر عنها إلا بعد الوصف لها، لاحتياجها للوصف لشدة إبهامها.

فإذا قدمت الجار والمجرور عليها استحال أن يكون وصفاً لها، لأن الوصف لا يتقدم الموصوف)[٢].

فإذا قلنا: "عند زيد نمرة" فهذا مبتدأ قد أخبر عنه بظرف مختص بإضافته إلى معرفة، وقدم عليه، فحصل بسبب ذلك الإفادة، ولو قدم هذا المبتدأ لم يفد الإخبار إذا قلت: نمرة عند زيد، وإنما أفاد الابتداء بالنكرة على هذا الترتيب، لأن تقديم الظرف والمجرور نص فى أنه الخبر، وأما إذا قلت: نمرة عند زيد، فإن الظرف يحتمل أن يكون صفة للنكرة، فينتظر السامع الخبر، فقدم لرفع هذا الاحتمال[٣].

فالمسوغ للابتداء بالنكرة هو الإخبار عنها بظرف مختص، والتقديم لرفع إلباس الخبر بالصفة.

---

(١) شرح المفصل: ٨٦/١.

(٢) نتائج الفكر: ٣١٥.

(٣) المقاصد الشافية: ٣٩/٢.

فالظرف نحو﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ (١). والمجرور نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾(٢).

فـــ "مزيد "و" غشاوة" مبتدآن، وهما نكرتان، وسوغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختص بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير(٣).

ولا يرد عليه نحو "زيد القائم" فيمنع لأنه يؤدى إلى اللبس لاحتمال أن يكون القائم نعتاً، لأن النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة فلذلك كان اللبس إلى النكرة أسرع منه إلى المعرفة (٤).

* * * * *

٤- وجوب التزام الأصل فى تقديم ما هو فاعل فى المعنى من مفعولى "اعطى " إذا خيف الوقوع فى اللبس: فالأصل فى الفعل المتعدى إلى مفعولين (ليس أصلهما المبتدأ والخبر) أن يتقدم ما هو فاعل فى المعنى، نحو: أعطيت الفقير درهماً، فالأصل تقديم "الفقير" على "درهم" لأنه فاعل فى المعنى، لأنه الآخذ للدرهم.

وقد يتقدم ما ليس فاعلاً فى المعنى، لكنه خلاف الأصل، فتقول: "أعطيت درهماً الفقير" لأنه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيداً فهو مفعول فى اللفظ والمعنى.

ويرى جمهور النحاة أنه يجب الالتزام بالأصل – وهو تقديم الفاعل فى المعنى – إذا خيف الوقوع فى اللبس، نحو قولنا: أعطيت زيداً عمراً، فهنا

(١) ق: ٣٥.
(٢) البقرة: ٧.
(٣) التصريح: ٢٠٩/١.
(٤) التذييل: ٣٣٥/٣، شرح الجمل: ٣٤٣/١.

يجب تقديم الآخذ منهما، ولا يجوز تقديم غيره، لأجل اللبس، لأنه يحتمل أن يكون هو الفاعل، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً[١].

فهنا يجب أن يكون المقدم هو الأول، إذ لو ترك هذا الأصل فيه لترتب عليه الإلباس، إذ لا يدرى – بحسب المعنى – من هو الآخذ، ومن هو المأخوذ؟ وهو محذور[٢].

وكذلك فى باب الإخبار **قال المبرد:** (فإذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فقال لك: أخبر عن زيد قلت المعطيه أنا درهماً زيدٌ، فإن قال لك: أخبر عن الدرهم قلت: المعطى أنا زيداً إياه درهمٌ، فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم فى موضعه لئلا يدخل الكلام لبس وإن لم يكن ذلك فى الدرهم، ولكن قد يقع فى موضعه: أعطيت زيداً عمراً، فالوجه أن تقدم الذى أخذ، وقد يجوز: المعطيه أنا زيداً درهم، لأن هذا لا يلبس لأن الدرهم ليس مما يأخذ، فإذا دخل الكلام لبس فينبغى أن يوضع كل شيء فى موضعه)[٣].

****

٥- التزام الأصل فى ترتيب الفاعل والمفعول إذا خيف اللبس: فالأصل أن يأتى الفاعل بعد فعله دون فاصل لأنه كالجزء منه، ثم يأتى المفعول، وخلاف الأصل بأن يؤخر الفاعل ويقدم المفعول جائز إذا أمن اللبس وكان فيه قرينة لفظية أو معنوية تكشف عن المعنى وتجليه، نحو قولنا: أكرم زيداً خالدٌ وفرح سلمى بكر، لكن يجب البقاء على الأصل إذا ترتب على تقديم المفعول به على الفاعل لبساً، كأن لا تظهر علامة الإعراب على الفاعل، أو يخلو الكلام من القرينة الدالة على أحدهما.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٨/٢، ١٢٩، شرح المفصل: ٦٤/٧، شرح المكودى: ٣٠٤/١.

(٢) تعليق الفرائد: ٢١/٥.

(٣) المقتضب: ٩٣/٣.

قال ابن مالك: (المرفوع بالفعل كجزئه، فالأصل أن يليه بلا فصل، وانفصاله بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه، فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو: ضرب هذا ذاك، فالمرفوع فى مثل هذا الأول إذ لا يتميز من المنصوب إلا بالتقديم، فلو تميز بقرينة لفظية أو معنوية لجاز التقديم والتأخير نحو: ضرب موسى سلمى، ولحقت الأولى الأخرى)[١].

أى: إذا انتفى الإعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما (أى الإعراب) لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي.

والقرينة اللفظية: كالإعراب الظاهر فى تابع أحدهما أو كليهما نحو: ضرب موسى عيسى الظريف، واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو: ضربت موسى حبلى أو اتصال ضمير الثانى بالأول نحو: ضرب فتاه موسى ونحوه.

والمعنوية نحو: أكل الكمثرى موسى، واستخلف المرتضى المصطفى (والمقصود بالمرتضى: أبو بكر (ﷺ)) [٢].

---

(١) شرح التسهيل: ١٣٣/٢.

(٢) شرح الكافية: ٧٢/١.

ونازع فى ذلك ابن الحاج فأجاز تقديم المفعول فى نحو: ضرب موسى عيسى وغيره من المواضع التى تلبس، محتجاً بأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً..... الخ.

والصحيح أن يقال أن ما استدل به ابن الحاج من باب الإجمال وما نحن فيه من باب الإلباس، والعرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس، إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام، وما ذكره ابن الحاج كله ليس من الإلباس فى شيء وإنما هو من باب الإجمال. =

قال ابن جنى فى معرض حديثه عن الإعراب: (فإن قلت فقد تقول: ضرب يحى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى فى اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحى كمثرى لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك: ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا.....)[1].

فالنظام النحوى يلزم أن يتقدم الفاعل على المفعول به إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية ولم تكن هناك قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر.

فإذا لم يبق فارق بين الفاعل والمفعول سوى المرتبة وجب اعتبارها والتزامها، وإلا وقعنا فى اللبس[2].

وأما إن كان ثم وجه آخر يعرف به فرق ما بينهما صير إلى الأصل الاستعمالى من عدم لزوم المرتبة.

لأن العنصر الدلالى يسمح بالتصرف فى التقديم والتأخير لأنه يقوم بالدور الذى كانت تقوم به العلامة الإعرابية، وإذا انعدمت العلامة مع عدم وجود قرينة كان الالتزام بالترتيب الأصلى بديلاً عنها.

*****

=والفرق بينهما أن الإجمال: هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع، وأما الإلباس: فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع..... الخ (ينظر: حاشية الصبان: ٥٦/٢، تعليق الفرائد: ٢٧٠/٤، التذييل: ٢٨٣/٦، ٢٨٤، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٨٢/٢).

(١) الخصائص: ٣٥/١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٥٩٨/٢.

٦- وجوب التزام الأصل من عدم حذف واو المفعول معه لخوف اللبس

ويتمثل وجوب التزام الأصل – أيضاً- فى عدم جواز حذف واو المفعول معه نظراً لما يؤدى إليه من الوقوع فى اللبس.

فلا يجوز حذف الواو هنا كما جاز حذف اللام من المفعول له، وذلك للفرق بينهما، فإذا قلت فى باب المفعول له:

جئتك طلب الخير، ففى "جئتك" دليلٌ على أن ذلك لشيء، وإذا قلت: ما صنعت وأباك، فليس فى "صنعت" دليل على أن ذلك مع شيء، لأن لكل فاعل غرضاً له فعل ذلك الفعل، وليس لكل فاعل مصاحب لابد منه، ولا يجوز حذف الواو فى "ما صنعت وأباك، كما جاز حذف اللام فى قولك: فعلت ذالك حذار الشر، تريد: لحذار الشر، لأن حذف اللام لا يلبس، وحذف الواو يلبس، ألا ترى أنك لو قلت: ما صنعت أباك، صار الأب مفعولاً به(١).

قال المجاشعى: (ويقال لم جاز حذف اللام من المفعول له ولم يجز حذف الواو من المفعول معه؟

والجواب: أن يقال جاز ذلك من قبل أن الفعل إنما يقع لغرض من الأغراض، إذ كل فعل مقصود فلابد أن يقع لأمر ما، وليس كذلك سبيل الفعل مع المفعول معه، إذ أن الفعل المقصود لا يقتضى مصاحبة كما يقتضى غرضاً، وأيضاً فإن الواو فى باب المفعول معه نقلت من باب العطف إلى باب (مع) فلم يحتمل النقل والحذف لأن فى ذلك إجحافاً)(٢).

فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه فإنه لا يسوغ حذفها، فلا تقول: استوى الماء والخشبة، وذلك لأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه، وذلك لأنه لابد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلة،وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب.

---

(١) الأصول: ٢١٢/١.

(٢) شرح عيون الإعراب: ٢٧٤، ٢٧٥.

هذا..... وكما يجوز حذف اللام وبقاء المصدر فى المفعول له كذلك يجوز حذف المصدر والاكتفاء بدلالة اللام على العلة فيقال: زرتك لزيد وقصدتك لعمرو، ولا يجوز حذف اللام والمصدر معاً، فتقول فى: قصدتك لإكرام زيد: قصدتك زيداً، وأنت تريد: " لزيد" لزوال معنى العلة، وربما أوقع فى بعض الأماكن لبساً بالمفعول به، ألا ترى أنك إذا قلت: جئت زيداً وأنت تريد " لزيد" التبس بالمفعول به(١).

***

٧- **مخالفة الأصل بوجوب تقديم الحال على صاحبها إذا كان نكرة ليؤمن اللبس بين الحال والصفة:** فمن حق صاحب الحال أن يكون معرفة، لأنه محكوم عليه بالحال لذا لزم أن يكون معرفة، لأن الحكم على المجهول لا يفيد(٢).

وأيضاً فإن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الحال لأن الصفة مبينة ومخصصة للموصوف بخلاف الحال، فعلى هذا لا يكون صاحب الحال نكرة إلا مع حصول الفائدة كما كانت النكرة لا تقع مبتدأ ولا فاعلاً إلا مع حصول الفائدة، **فلا يكون صاحب الحال نكرة إلا فى مواضع(٣) منها:**

أن يتأخر صاحب الحال ويتقدم الحال – وهو ما يعنينا هنا – مثل: فيها قائماً رجل، وهذا قائماً رجل، والأصل: هذا رجلٌ قائماً، وفيها رجلٌ قائماً، وإذا كان كذلك فالأصل:أن يجرى قائم نعتاً على رجل، وإن كان النصب جائزاً، فالنعت أقوى.

---

(١) شرح المفصل: ٥٣/٢.

(٢) التصريح: ٥٨٤/١.

(٣) لا داعى للخوض فى هذه المواضع فقد سبق أن درست مجئ صاحب الحال نكرة وكل ما يتعلق به – وكل ما نحتاجه هنا هو تقديم الحال على صاحبها إذا كان نكرة لأمن اللبس بالصفة.

قال سيبويه: (إنما كان النصب بعيداً هنا من قبل أن هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا: هذا زيدٌ الطويل، وهذا عمرو أخوك، فألزموا صفة النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها)(١).

فلما أرادوا أن ينصبوا القائم على الحال على غير ضعف نقلوه إلى موضع لا يجرى فيه على موصوفه، فقالوا: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، إذ لا يصح فى النعت أن يجرى على منعوته، وهو متقدم عليه، لأن من شرط جريانه التأخير عن الموصوف(٢).

فالحال إذا تقدمت على صاحبها تجئ من معرفة ومن نكرة نحو قوله الشاعر:

لميـــــة موحـــــشاً طلـــــل يلـــوح كأنـــه خلـــل (٣)

فـ "موحشاً" حال من "طلل" الذى هو صاحبها وسوغ مجئ الحال منه تأخره عنها أو الوصف أوهما.

وقيل: حال من الضمير فى (لمية) وحينئذ لا يكون من قبيل تقدم الحال على صاحبها.

---

(١) الكتاب: ١١٣/٢.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٤٤/٣، ٤٤٥.

(٣) من الوافر، وهناك رواية: لعزة موحشاً..... ينسب فيها لكثير عزة (ديوانه: ٥٠٦) وينسب برواية (مية) إلى ذى الرمة، ويروى (لسلمى).
الموحش: الفقر الذى لا أنيس به، ويلوح: يلمع، والخلل (بكسر الخاء): بطائن كانت تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره، واحدها: خلة (بالكسر).
الشاهد: (موحشاً طلل) حيث جاء صاحب الحال (طلل) نكرة لتقدم الحال (موحشاً) عليه. (التصريح: ٥٨٤/١، الخصائص: ٤٩٢/٢، شرح الأشمونى: ٢٥٩/٢، اللسان: " وحش"،" خلل ").

فكون الحال وصفاً لمعرفة إنما يشترط فيها إذا كانت بعد صاحبها لأنها إذا كانت بعد صاحبها وصاحبها نكرة أمكنت مشاكلته، والمشاكلة أولى من غيرها، وأما إذا كانت الحال قبل صاحبها فلا يشترط فيها أن تكون وصفاً لمعرفة، بل قد يكون صاحبها معرفة ونكرة(١).

وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف لأن الصفة تجرى مجرى الصلة فى الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، وإذا لم يجز تقديمها صفة عدل إلى الحال وحمل النصب على جواز: جاء رجل ضاحكاً، وصار حين قدم وجه الكلام، ويسميه النحويون أحسن القبيحين، وذلك أن الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح(٢).

ويرى ابن مالك: أن الأكثر فى صاحب الحال ألا يكون نكرة إلا بمسوغ لأنه كالخبر، وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس فكذلك صاحب الحال يكون نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس ولا يكون ذلك فى الأكثر إلا بمسوغ(٣).

ومن هذه المسوغات العدول عن الأصل فى ترتيب جملة الحال بتقدم الحال على صاحبها نحو: جاءنى راكباً رجل، لأنه يؤمن إذن التباس الحال بالوصف إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف، وأما إذا تأخر نحو: جاءنى رجل راكباً فقد يشتبه فى حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو: رأيت رجلاً راكباً، فطرد المنع رفعاً وجراً(٤).

---

(١) شرح المقدمة الجزولية: ٧٢٦/٢.

(٢) شرح المفصل: ٦٤/٢.

(٣) شرح التسهيل: ٣٣١/٢: ٣٣٣، وينظر: حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى: ١٣٦/٢، ١٣٧، توضيح المقاصد: م٢: ٧٠٢/٢، ٧٠٣.

(٤) شرح الكافية: ٢٠٤/١.

وهذا يظهر لنا جلياً أثر خوف اللبس فى وجوب العدول عن الأصل حرصاً على أمن الالتباس بين الحال والصفة.

هذا..... ويجوز تقديم الحال على صاحبها المعرفة إذا أمن اللبس، ويجب التزام الأصل فيها إذا خيف اللبس: فالأصل أن تلى الحال صاحبها، ويجوز تقديمها عليه ما لم يقع فى الكلام لبس نحو: "جاء ضاحكاً زيدٌ وضربت مجرَّدةً هنداً".

فإذا خيف من وقوع لبس فى الكلام وجب التزام الأصل فيها، فتأتى بعد صاحبها.

قال ابن السراج: (ومن ذلك قولك: "ضربت زيداً قائماً" إذا كان السامع لا يعلم من القائم، الفاعل أم المفعول، لم يجزأن تكون الحال من صاحبها إلا فى وضع الصفة، ولم يجزأن تقدم على صاحبها، فإن كنت أنت القائم قلت: ضربت قائماً زيداً، وإن كان زيد القائم قلت: ضربت زيداً قائماً، فإن لم يلبس جاز التقديم والتأخير، وكذلك إذا قلت: "لقيت مصعداً زيداً منحدراً" لا يجوز أن يكون المصعد إلا أنت، والمنحدر إلا "زيد" لأنك إن قدمت وأخرت التبس)[1].

أما إذا تأخر الحالان نحو: "لقيت زيداً مصعداً منحدراً" فتلى الحال الأولى ذا الحال الثانى، والمتأخرة لذى الحال الأولى، فـ "مصعداً" حال من "زيد"، و"منحدراً" حال من التاء فى "لقيت".

---

(١) ولذلك عندما قال الزمخشرى فى " ضربت زيداً قائماً": (تجعله حالاً من أيهما شئت) أى: إن شئت جعلته حالاً من الفاعل الذى هو التاء وإن شئت جعلته حالاً من المفعول الذى هو زيد.

قال ابن يعيش: (وهذا فيه تسمح وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقة فتقول: ضربت قائماً زيداً، فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس، إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسداً) شرح المفصل: ٥٦/٢.

ونقل عن صاحب التمهيد أنه قال: تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذى هو متقدم، وما تأخر للمفعول(١).

فقال: (ولو جعلت الآخر للأول جاز ما لم يلتبس، ولذلك منع بعضهم: أعطيت ضاحكاً زيداً، إذا لم يكن ضاحكاً للتاء، وأجاز: أعطيت يضحك زيداً لارتفاع اللبس مع الفعل)(٢).

وفى "التصريح" بعد أن ذكر أن يقدر الحال الأول من الحالين للثانى من الاسمين والثانى للأول ليتصل أحدهما بصاحبه قال:

(ولا يعدل عنه إلا لقرينة، فإن قلت: فما بال علماء البيان جوزوا فى اللف والنشر جعل الأول من أوصاف النشر راجعاً إلى الأول من الأمور الملفوفة، والثانى للثانى ، وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب؟ قلت: أجيب بأنه إنما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى، وأن السامع يرد كل واحد من الأمور المتعددة إليه، فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبة كان أعون على ذلك)(٣).

* * * * *

٨- مخالفة الأصل بكسر لام الإضافة التى أصلها الفتح لخوف اللبس:

فاللام فى مثل: المال لزيد والغلام لعمرو هى لام الجر وموضعها فى الكلام الإضافة، ولها فى الإضافة معنيان:

أحدهما: الملك نحو: المال لزيد، أى هو فى ملكه.

والآخر: الاستحقاق والملابسة، نحو: هذا الباب للدار، أى: قد استحقته ولابسته.

وهذه اللام الجارة مكسورة مع المظهر نحو: الغلام لمحمد، ومفتوحة مع المضمر نحو: الغلام له.

---

(١) صاحب التمهيد هو " ابن بطال " – ينظر: الارتشاف: ١٥٩٦/٣، التصريح: ٥٨٤/١، المساعد: ٣٥/٢.

(٢) الارتشاف: ١٥٩٦/٣، المساعد: ٣٥/٢، الهمع: ٢٤٤/٢.

(٣) التصريح: ٥٨٤/١.

وأصلها وأصل كل حرف مفرد وقع فى أول الكلمة أن يكون متحركاً بالفتح، نحو: واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء(١).

فأصل هذه اللام: الفتح مع المظهر لأنها حرف يضطر المتكلم إلى تحريكه إذ لا يمكن الابتداء به ساكناً فحرك بالفتح لأنه أخف الحركات وبه يحصل الغرض ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منه(٢).

فقد كان ينبغى للام الجر أن تكون مفتوحة مع المظهر كما أنها مفتوحة مع المضمر، إلا أنها كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء، وذلك نحو قولك فى الملك: إن زيداً لهذا، أى: هو فى ملكه، وإن زيداً لهذا، أى: هو هذا، فلو فتحت فى الموضعين لالتبس معنى الملك بمعنى الابتداء.

قال ابن خالوية: (أصل كل لام الفتح، وإنما يجوز كسر بعض اللامات إذا وقع فيه لبس، نحو قولك: "إن هذا لزيد" فيفرق بين لام الملك ولام الابتداء)(٣).

فإن قيل: فإنا نقول: إن زيداً لأمير، وإن زيداً لأمير، فهلا فتحت فى الموضعين، واعتمد فى البيان على الإعراب، (إذ بخفض ما بعد لام الملك يعلم أنه مملوك، وبرفع ما بعد لام التأكيد يعلم أنه هو).

ففى هذا شيئان: أحدهما: أن الوقف يزيل الإعراب فيبقى الإلباس إلى حين الوصل، فأرادوا الفصل بينهما فى جميع الأحوال.

والآخر: أن فى الأسماء ما هو غير معرب وما هو معرب غير أنه يتعذر ظهور الإعراب فى لامه لاعتلاله.

نحو: هذا وهذه والذى والتى، والمقصور كله، وما أشبه ذلك.

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٣٢٥.

(٢) شرح المفصل: ٢٦/٨.

(٣) إعراب ثلاثون سورة: ٢٢٩.

فكرهوا أن يقع اللبس فى مالا يظهر إعرابه، فاحتاطوا، وأخذوا بالحزم، فكسروا اللام فى ما يظهر إعرابه، وفى مالا يظهر إعرابه، ليكون ذلك أنفى للشك وأحسم للشبهة. فهذا وجه كسرها مع المظهر.

وأما المضمر فإنما تركت مفتوحة معه، فجاءوا بها على الأصل ومقتضى القياس لأمرين:

أحدهما: زوال اللبس مع المضمر، وذلك أن ضمير المجرور فى اللفظ غير ضمير المرفوع، وذلك قولك: إن هذا لك، أى: فى ملكك، وإن هذا لأنت، أى: أنت هو، فلما اختلفت علامتا الضمير زال الشك، فلزمت اللام أصلها، وهو الفتح. واكتفوا فى الفصل بنفس الصيغة.

والقول الآخر: أن الإضمار يرد الأشياء فى أكثر أحوالها إلى أصولها، وأصل هذه اللام الفتح – كما تقدم– لأنها حرف وقع أولاً، فلزمت حركته، وكانت الفتحة أحق به، فلما كان أصل حركة هذه اللام الفتح، وكان الإضمار مما ترجع الأشياء فيه إلى أصولها تركت هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة(١).

ومثل ذلك: اللام فى "ذالك" ونحوه فأصلها أن تكون ساكنة، وإنما كسرت لوجهين:

أحدهما: أنها كسرت لالتقاء الساكنين، لسكونها وسكون الألف قبلها.

والثانى: أنها كسرت لئلا تلتبس بلام الملك، ألا ترى أنك لو قلت "ذالك" بفتح اللام، لالتبس وتوهم السامع أن المراد به "أن هذا الشيء ملك لك" فلما كان يؤدى إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس.(٢)

* * * * *

(١) سر صناعة الإعراب: ٣٢٥، ٣٢٦، المقتضب: ٣٨٩/١، المقتصد: ١٤٢/١، ١٤٣، شرح المفصل: ٢٦/٨ – وقد شبه بعضهم المظهر بالمضمر ففتح معه لام الجر فقال: المال لَزيد، وربما كسروها مع المضمر تشبيهاً للمضمر بالمظهر. والأول أقيس لأن فيه رد إلى الأصل وفى الثانى رد أصل إلى فرع. (شرح المفصل: ٢٦/٨).

(٢) أسرار العربية: ٣٩٧.

٩- مخالفة الأصل بمجئ "ها" التنبيه بعد الاسم فى "أيها" مع أن حق التنبيه أن يدخل قبل الاسم المبهم: فقد ذهب ابن خالوية إلى أن علة مجئ "ها " التنبيه بعد الاسم فى "أيُّها " مع أن حق التنبيه أن يدخل قبل الاسم المبهم – كما فى أسماء الإشارة هذا وهذه – تتمثل فى التفرقة بين "أى" الموصوفة و "أى" المضافة، لأنه لو لم تقع "ها" التنبيه بعدها لتوهم أن ما بعدها مضاف إليه وليس صفة، وذلك حيث يقول فى سياق شرحه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[١].

"**فإن سأل سائل فقال:** التنبيه يدخل قبل الاسم المبهم نحو: هذا، فلم دخل ههنا بعد "أى"؟ فقل: لأن أيا تضاف إلى ما بعدها، فلولا أن التنبيه فصل بين الكافرين وأى، لذهب الوهم إلى أنه مضاف"[٢].

* * * * *

١٠- العدول عن الأصل من حذف همزة الوصل فى الدرج عندما تدخل ألف الاستفهام على ألف "ال" لأنهما مفتوحتان: فالأصل فى همزة الوصل أن تسقط فى حال الوصل، إلا أن همزة حرف التعريف إذا سبقتها همزة الاستفهام لا تحذف وذلك لخوف اللبس بين الاستخبار والخبر لأنهما مفتوحتان.

قال ابن يعيش: (أمر هذه الهمزة مخالف لما أصلناه، لأن ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل سقطت ألف الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾[٣]. وقوله:﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾[٤].

---

(١) الكافرون: ١.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٢٢٧.

(٣) البقرة: ٨٠.

(٤) الصافات: ١٥٣.

لأن الغنية قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل ولم يؤدّ حذفها إلى لبس، لأن ألف الاستفهام مفتوحة وألف الوصل مكسورة، فأما الهمزة التى مع اللام فإنها لا تسقط، لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، لأنهما مفتوحتان، بل تبدلها ألفاً نحو قوله تعالى:﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ (١). وقوله تعالى ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾(٢). فلو حذفت لوقع لبس ولا يعلم هل هى الاستفهامية أم التى مع لام التعريف، فلذلك ثبتت)(٣).

يعنى: إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل، وإن وقعت فى الدرج، لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، لأن حركتى الهمزتين متفقتان، إذ هما مفتوحتان، وللعرب فى ذلك طريقان: أكثرهما: قلب الثانية ألفاً محضاً، والثانى تسهيل الثانية بين الهمزة والألف.

فنقول: أألرجل أفضل أم المرأة؟ وقد قرأ به القراء فى المواضع المعلومة.

والأول أولى، لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف، لوقوعها فى الدرج، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل، لأنه إذهاب الهمزة بالكلية كالحذف(٤).

فالأصل فى حق هذه الهمزة أن تحذف كما يحذف غيرها من همزات الوصل إذا وليت همزة الاستفهام إلا أنها لو حذفت لم يعلم أن الباقية همزة الاستفهام فلو لم تبدل أو تسهل بعد همزة الاستفهام لكان الاستفهام لا يعرف به(٥).

---

(١) الأنعام: ١٤٣.

(٢) النمل: ٥٩.

(٣) شرح المفصل: ١٣٨/٩.

(٤) شرح الشافية: ٢٢٤/٢، المقاصد الشافية: ٥١٢/٨، شرح ابن عقيل: ١٧٧/٤، التكملة: ٢٠٤.

(٥) شرح التسهيل: ٤٦٦/٣.

المبحث الرابع
حمل شي على آخر أوخروج بعض الأدوات عن استعمالها بناء على أمن اللبس

****

قد يؤدى أمن اللبس فى القاعدة النحوية إلى إعطاء شيء إعراب شيء آخر أو حمل شيء على آخر، أو خروج أداة عن معناها الأصلى إلى معنى أداة أخرى. كل ذلك مستساغ إذا آنسوا سلامة القاعدة النحوية من الإلباس والإشكال.

ومما يوضح ذلك ما يلى:

١- إعطاء الفاعل إعراب المفعول به ، والمفعول به إعراب الفاعل إذا أمن اللبس: فأمن اللبس أجاز عند النحاة نصب الفاعل ورفع المفعول به وعكسه، وهو من باب الاتساع والمجاز، لفهم المعنى وهو كثير، ومنه "خرق الثوب المسمار" و "أدخل القبر زيداً" و "كسر الزجاج الحجر" و "أدخلت القلنسوة فى رأسى" و "أعطى درهمٌ زيداً" و "ولد له ستون عاماً" أى: ولد له الأولاد فى ستين عاماً[١].

قال ابن هشام: (والثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس)[٢].

ومنه قول الشاعر:

مثــلُ القنافــذ هــداجون قــد بلغــت نجــران أو بلغــت ســوآتِهم هَجَــرُ[٣]

---

(١) شرح الجمل لابن خروف: ٨٤٣/٢.

(٢) المغنى: ٨٠٧/٢.

(٣) من البسيط للأخطل " ديوانه: ١٠٩ ".

الشاهد: " بلغت سوآتهم هجر" فرفع " هجر" ونصب " السوءات " وهــى البالغــة و " هجر" مبلوغة.

المغنى: ٨٠٧/٢، شرح التسهيل: ١٣٢/٢، شرح أبيــات المغنــى: ١٢٥/٨، الــدرر: ٣٦٤/١، شرح الكافية الشافية: ٦١٢/٢.

فقد جعل "هجر" كأنها هى البالغة، وهى المبلوغة فى المعنى.

قال ابن السراج بعد أن أنشد البيت: (فجعل "هجر" فى اللفظ هى التى تبلغ السوآت لأن هذا لا يشكل ولا يحيل)[١].

ويسمى هذا بالقلب، **وحكى النحاة فيه أقوالاً:**

أحدها: أن ذلك يجوز عند أمن اللبس فى الضرورة والسعة.

الثانى: أنه لا يجوز إلا للضرورة.

الثالث: أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصلح معه القلب.

الرابع: أنه لا يجوز فى القرآن. ويجوز فى غيره [٢].

قال ابن مالك: (وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع ألا يجهل المراد على الإتيان فى جملة واحدة بفاعل منصوب ومفعول مرفوع)[٣].

وقال:

ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل رووا فلا تقس[٤]

---

(١) الأصول: ٤٦٥/٣.

(٢) تعليق الفرائد: ٢٦٩/٤.

(٣) شرح التسهيل: ١٣٢/٢- وسمع أيضاً نصبهما ورفعهما قال ابن هشام: (وسمع أيضاً نصبهما كقوله:

قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما

وسمع أيضاً رفعهما كقوله:

إنّ من صاد عقعقاً لمشوم كيف من صاد عقعقان وبومُ)

المغنى: ٨٠٧/٢.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٦١٢/٢.

قال ابن الطراوة: بل هو مقيس ومنه فى القرآن الكـــريم ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[1]. فابن كثير وهو القارئ المكى من القراء الـــسبعة ينـــصب آدم ويرفع كلمات[2].

وقد كان ابن الطراوة يقول: (إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً وذلك نحو "ضرب زيد عمراً" لو لم ترفع "زيداً" وتنصب "عمراً" لم يعلم الفاعل من المفعول)[3].

وتعقبه ابن أبى الربيع وجعل رفع المفعول وإن فهم المعنى كالغلط.

* * * * *

٢- حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة إذا أمن اللبس: فيجوز حمل معنى شيء على معنى شيء آخر ومعاملته معاملته إذا أمن اللبس.

فقد أجاز النحاة حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة فى المعنى وعاملوه معاملتها فى العمل، فكما قصد بها معنى الثبوت قصد به، وكما أضيفت إلى فاعلها فى المعنى ونصبت تمييزاً أجازوا فيه ذلك.

فإذا قصد ثبوت معنى اسم الفاعل لا حدوثه عومل معاملة الصفة المشبهة فى إضافته إلى مرفوعه فى المعنى بعد تحويل الإسناد، وفى نصبه إياه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، وهناك من اشترط لجواز ذلك أمن اللبس.

---

(١) البقرة: ٣٦.

(٢) معانى القرآن الفراء: ٢٨/١.

(٣) البسيط: ٢٦٢/١.

ويكثر أمن اللبس فى اسم الفاعل المصوغ من اللازم، فإنه لا لبس فى إضافته لفاعله لتعينه، فيقال: زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه[1].

ومنه:

تباركـــت إن مـــن عـــذابك خـــائف وإن إليـــك تائـــب الـــنفس بـــاخع [2]

ومنه

ومـــن يـــك منحـــل العـــزائم تابعـــاً هـــواه فـــإن الرشـــد منـــه بعيـــد [3]

هذا فى اللازم.

أما إذا كان اسم الفاعل مصوغاً من فعل متعد: فإذا كان متعدياً إلى أكثر من واحد فلا يجوز بالإجماع إضافته إلى مرفوعه فى المعنى فلا يقال: زيد معطى الأب درهماً أو معلم الأخ عمراً قائماً.

أما إذا كان متعدياً إلى واحد ففيه خلاف: أجازه الفارسى ومنعه كثيرون.

واختار ابن مالك الجواز إن أمن اللبس، كما إذا أثنى فى مقام على أبناء زيد بالشفقة والرحمة وذم عبيده بالظلم، فقلت فيه: زيد راحم الأبناء وظالم العبيد، أى: أن له أبناء يرحمون الناس وعبيداً يظلمون الخلق، فهذا يجوز لأمن اللبس، ولو قلته فى مقام لا قرينة فيه امتنع، إذ لا يعلم هل المراد: أنه له أبناءً

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد: ٤٤/٨، شرح الأشمونى: ٣٠٣/٢.

(٢) من الطويل لعبد الله بن رواحة.
الشاهد: " تائب النفس " حيث أضيف اسم الفاعل من اللازم إلى مرفوعه. (تعليق الفرائد: ٤٣/٨، شرح التسهيل: ١٠٤/٣، الهمع: ٧١/٣، التصريح: ٢١/٢، الدرر: ٣٣٤/٢).

(٣) من الطويل لرجل من طئ ونسب لجرير وليس فى ديوانه.
الشاهد: (تائب النفس) حيث أضيف اسم الفاعل من اللازم إلى مرفوعه. (تعليق الفرائد: ٤٣/٨، شرح التسهيل: ٩١/٣، ١٠٤، الهمع: ٧١/٣، المساعد: ٢١١/٢، الدرر: ٣٣٤/٢).

يرحمهم وعبيداً يظلمهم،أو أن له أبناء راحمين وعبيداً ظالمين؟ فيمتنع هذا لوجود الالباس ويجوز الأول لفقده(١).

قال ابن مالك: (وأشرت بقولى "وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة" إلى أن قصد ثبوت اسم الفاعل يسوغ إضافته إلى ما هو فاعل فى المعنى ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة بشرط السلامة من اللبس)(٢).

ثم انتقد أبا على الفارسى لعدم تقييده حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة بأمن اللبس فقال: (قلت: هكذا قال أبو على فى التذكرة، ولم يقيد بأمن اللبس، والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس)(٣).

ومن الشواهد على ذلك:

ما الراحم القلب ظلاماً وإن ظلما ولا الكريم بمنـاع وإن حرما (٤)

وفصل قوم تفصيلاً آخر فقالوا: يجوز إن حذف المفعول اقتصاراً ويمتنع فى غيره، فلا يقال: ضارب الأب عمراً، وخص بعضهم الخلاف بحال ذكر المفعول، وأما إذا لم يذكر فقال: لا خلاف فى جواز التشبيه نحو: راحم القلب(٥).

فالفعل المتعدى إذا قصد فيه ترك ذكر المفعول أشبه اللازم، فكأنه موضوع وضعاً ثانياً للزوم لا للتعدى.

---

(١) تعليق الفرائد: ٤٤/٨، ٤٥، شرح الأشمونى: ٣٠٣/٢، المساعد: ٢٢٢/٢.

(٢) شرح التسهيل: ١٠٣/٣، ١٠٤.

(٣) شرح التسهيل: ١٠٤/٣.

(٤) من البسيط ولم أعثر على قائله.
الشاهد: " الراحم القلب " حيث أضيف اسم الفاعل المتعدى لواحد إلى فاعله وجاز ذلك لأمن اللبس حيث لم يذكر المفعول.
(تعليق الفرائد: ٤٤/٨، شرح التسهيل: ١٠٤/٣، الهمع: ٧١/٣، التصريح: ٢١/٢، شرح الأشمونى: ٣٠٣/٢، المساعد ٢٢٣/٢٠).

(٥) تعليق الفرائد: ٤٥/٨، شرح الأشمونى: ٣٠٣/٢.

ويدل على ذلك أمران:

أحدهما: الاعتبار بالفعل المبنى للمفعول، فإنه قد عومل معاملة اللازم، فجرت منه الصفة المبنية للمفعول المقام فيها المفعول الصريح مجرى الصفة المشبهة، نحو: زيد مرفوع الرأس ومضروب الأب ومحمود المقاصد، وإذا ثبت ذلك مع ذكر المفعول تصريحاً فهنا أجوز حين لم يذكر المفعول أصلاً، بل قصد إطراحه.

والثانى: وجود السماع بذلك وإن كان قليلاً فهو تنبيه على معاملة المتعدى معاملة اللازم كما فى البيت السابق (ما الراحم القلب.....)[١]

* * * * *

٣- مجئ "أو" بمعنى "الواو": هناك من قيد مجئ "أو" بمعنى "الواو" بأمن اللبس[٢]. أى لا يقع فى الكلام لبس باستعمالها فى معنى الواو فيتوهم فى "أو" أنها ليست بمعنى الواو بل بمعنى آخر من المعانى الثابتة لها، فلابد من تعين ذلك فيها، وبهذا القيد ثبتت فى السماع، فلابد من اعتماده فى القياس[٣].

قال المرادى: (السابع: بمعنى الواو كقول الشاعر:

جـــاء الخلافـــة أو كانـــت لـــه قـــدراً كما أتى ربـــه موســـى علـــى قـــدر [٤]

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٩٨/٤.

(٢) ذكر الأخفش الأوسط والجرمى والمبرد أن " أو " تأتى بمعنى " الواو " ولم يـشترطوا أمن اللبس، وخطأ أبو جعفر النحاس مجئ "أو " بمعنى " الواو "، وممن اشترط أمـن اللبس ابن مالك والمرادي وابن هشام..... الخ (معانى القرآن للأخفـش: ٣٤، ١١٥، ٢٦٧، الجنى الدانى: ٢٣٠، المقتضب: ٣٠١/٣، إعراب القـرآن للنحـاس: ١٢٤٥، أوضح المسالك: ٣ /٥٢٢).

(٣) المقاصد الشافية: ١٢١/٥.

(٤) من البسيط لجرير يمدح أمير المؤمنين عمـر بـن عبـد العزيـز (ديوانـه: ٢١١) الشاهد: (أو كانت) حيث استعمل "أو" بمعنى "الواو" اعتماداً على فهم المعنى وعدم وقوع السامع فى لبس (شرح ابن عقيل: ١٩٢/٣، المغنـى: ٧٥/١، الجنـى الـدانى: ٢٣٠، شرح الدماميني على المغنى: ٢٤٨/١، شرح أبيات المغنى: ٢٤٨/١).

أراد: "وكانت" فأوقع "أو" مكان الواو لأمن اللبس)[١].

ومنه:

قــومٌ إذا سمعــوا الــصّريخَ رأيتــهم مــا بــين مُلْجــم مُهْــره أو ســافع[٢]

أى: وسافع.

وقوله

وظل طهاةُ اللحــم مــا بــين مُنْــضج صــفيف شِــواءٍ أو قــدير مُعَجَّــل [٣]

وجعل منه[٤] "وأرسلناه إلي مائة ألف أو يزيدون" أى: ويزيدون وهذا مذهب الأخفش والجرمى وجماعة من الكوفيين [٥].

ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبى (ﷺ): (اسكن فما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد)[٦].

---

(١) الجنى الدانى: ٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) من الكامل لحميد بن ثور الهلالي الصحابى (رضي الله عنه) ونسب لعمر بن معد يكرب الشاهد: (أو سافع) فإن (أو) فيه بمعنى (الواو).
(شرح الأشمونى : ١٠٧/٣، العينى الملحق بالأشمونى: نفس الصفحة، شرح أبيات المغنى: ٥١/٢، أوضح المسالك: ٣٢٢/٣، شرح التسهيل: ٣٦٤/٣، التصريح: ١٧٤/٢، شرح الدمامينى على المغنى: ٢٥١).

(٣) من الطويل لامرئ القيس الكندى (الديوان: ١٢٠).
الشاهد: (أو قدير) فإن (أو) فيه بمعنى (الواو) وهو عطف على شواء (شرح الأشمونى: ١٠٧/٣، الدرر: ٤٦٧/٢، شرح أبيات المغنى: ١١٤/٧، شواهد التوضيح: ١٧٤).

(٤) الصافات: ١٤٧.

(٥) شرح الأشمونى: ١٠٧/٣.

(٦) شواهد التوضيح: ١٧٤، فتح البارى بشرح صحيح البخارى: ١٦٧٢ كتاب فضائل أصحاب النبى – حديث (٣٦٨٦) ، الجامع الكبير للترمذى : ٦٨/٦ (٣٦٩٩): باب (٦١).

وقول ابن عباس (ﷺ): (كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأك اثنان: سرف أو مخيلة)[١].

فلو كان الموضع موهماً فى "أو" معنى آخر، ولم يتعين فيه معنى " الواو" لم يجز وقوعها هنالك، لأن الناطق قد وجد منفذاً للبس، فلا تقول: قام زيدٌ أو عمروٌ، وأنت تعنى: قام زيد وعمرو، لأن قصد " الواو " غير متعينَّ – وهذا ظاهر[٢].

* * * * *

٤- تقييد استعمال (يا) فى الندبة بأمن اللبس: ذكر سيبويه[٣] والمبرد[٤] وابن السراج[٥] أن الندبه تكون بـــ " يا" و"وا" ولم يشترطوا أمن اللبس.

إلا أنّ ابن مالك وابن هشام والسيوطى وغيرهم قيدوا استعمال "يا" فى الندبة بأمن اللبس.

قال ابن مالك: (وإذا أمن أن يلتبس المندوب بمنادى غير مندوب جاز وقوعه بعد "يا" و" وا" نحو: وامن حفر بئر زمزماه " فلو قيل هنا: " يامن حفر بئر زمزماه " لم يخف اللبس)[٦].

وقال السيوطى: (ويختص من حروف النداء بحرفين "وا" وهى الأصل و"يا" ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب)[٧].

---

(١) شواهد التوضيح: ١٧٤، فتح البارى بشرح صحيح البخارى: ٢٥٧٠ – كتاب اللباس، ينظر هذه الشواهد وغيرها فى (شرح التسهيل: ٣٦٤/٣، المقاصد الـــشافية: ١٢١/٥، ١٢٢) .

(٢) المقاصد الشافية: ١٢٣/٥.

(٣) الكتاب: ٢٣١/٢.

(٤) المقتضب: ٢٦٨/٤.

(٥) الأصول: ٣٥٥/١.

(٦) شرح التسهيل: ٤١٤/٣.

(٧) الهمع: ٤٩/٢.

وقال ابن هشام: (وإنما تدخل "يا" إذا أمن اللبس)[1].

فلما كانت "يا" للنداء حقيقة، ووقعت فى الندبة، وكانت فى بعض المواضع مما يقع بها اللبس بين المنادى والمندوب، فلا يدرى المصوت به بـــ " يا " هل هو منادى أو مندوب – تحرزوا من ذلك، فأخرجوا (يا) من الندبة حيث يقع اللبس.

فإذا قلنا: وامن حفر بئر زمزماه – فجائز هنا أن نأتى بـــ " يا" فنقول: يا من حفر بئر زمزماه، لأنه معلوم كونه مندوباً باللفظ والمعنى جميعاً، أما اللفظ: فبما لحقه آخراً من مدة الندبة، فلا يختلط بالمنادى إذا لحقته، إذ لا تلحق المنادى مدةُ الندبة [2].

هذا بالإضافة إلى أن هذا الوصف مختص بـــ "عبد المطلب"، فلا يلتبس بغيره، فلو قال قائل عند موت عبد المطلب: يا من حفر بئر زمزم، ولم يلحق المندوب المدة فى آخره فلا يفهم من الكلام إلا الندبة لأن هذا الوصف مختص به.

ومن دخول "يا" عند أمن اللبس قول الشاعر:

حُمّلتَ أمـــراً عظيمـــاً فاصـــطبرت لـــه وقمـــت فيـــه بـــأمر الله يـــا عُمـــرا[3]

---

(١) أوضح المسالك: ٩/٤.

(٢) قال ابن مالك (ولا تتعين الندبة بالألف التى تلى الآخر والحرف المنبه بـــه " يـــا" لأن المنادى البعيد قد تلى الألف آخره، كقول المرأة لابن أبى ربيعة: نظرت كعثبى، فرأيته ملء العين وأمنية المتمنى، فصحت: واعمراه، فقال عمر: بالبَيْكاه. ولم يـــر ســـيبويه زيادة الألف المذكورة إلا فى ندبة أو استغاثة أو تعجب.) شـــرح التـــسهيل: ٤١٤/٣، ٤١٥، وينظر: الأمالى للقالى: ٤٩/٢، الكتاب: ٢٣١/٢.

(٣) من البسيط لجرير بن عطية يرثى أمير المؤمنين عمر بن عبـــد العزيـــز " ديوانـــه: ٢٣٥ ".

الشاهد: " يا عمرا " حيث استعمل " يا " فى الندبة لوضوح الأمر وأمن اللبس.

(أوضح المسالك: ٩/٤، شـــرح الأشـــمونى: ١٣٤/٣، المقاصـــد الـــشافية: ٢٣٨/٥، التصريح: ٢٠٦/٢).

فاستعمل "يا" فى الندبة لوضوح الأمر، لأن المقام للتفجع والتوجع لا للنداء، فإنه يقول ذلك فى رثاء ميت، ولا يطلب إقباله عليه بلا شك.

ثم إن اتصال ألف الندبة فى آخره دليل آخر على أنه أراد الندبة ولم يرد النداء ، إذ لو أراد النداء لقال "يا عمر" ببنائه على الضم، لأنه مفرد علم، فاللفظ والمعنى جميعاً يدلان على أن المتكلم أراد الندبة.

بخلاف: يازيد، وأمامك من اسمه زيدٌ، فلا يتعين مقصودك بـــ "يا" أهو نداء زيد أم ندبة من أردت ندبته، ففى مثل هذا الموضع لابد من الإتيان بـــ "وا" فتقول: وازيد، إعلاماً أن المراد الندبة لا نداء من أمامك(١).

ولما كانت "يا" ليست مختصة بالندبة مثل "وا" لزم زيادة الألف معها، ولا تلزم مع "وا" لأن "وا" مختصة بالندبة، وأمّا "يا" فتستعمل فى نداء من يجيب، فلو لا زيادة الألف لم يقع فرق بين المندوب وغيره، ولذلك ألحق ألف المد مع "يا" دون "وا" فإلحاقها واجب مع "يا" جائز مع "وا"(٢).

(١) المقاصد الشافية: ٥/٢٤٠، شرح التسهيل: ٣/٤١٤، حاشية الصبان: ٣/١٣٤.

(٢) الصفوة الصفية: ٣/٢١٣.

الفصل الثانى

أثر أمن اللبس أو خوفه على البنية الصرفية

****

ويشمل مبحثين:

المبحث الأول: العدول عن البنية الملبسة إلى بنية أخرى غير ملبسة.

المبحث الثانى: اللجوء إلى بعض التغييرات التى يتحقق معها أمن اللبس.

المبحث الأول
العدول عن البنية الملبسة إلى بنية أخرى غير ملبسة

****

أمن اللبس من الضوابط التى يحتكم إليها أحياناً فى صوغ الأبنية، ويبرز دوره غالباً عندما يترتب على اتباع القواعد الصرفية إنتاج مبانٍ متطابقة تمثل مجموعات مختلفة (اسم، صفة) أو (اسم وفعل) مما يجعل التمييز بينها صعباً، فيتجاوز عن تلك القواعد إلى غيرها، ليؤمن اللبس، ويحصل التمييز بين الأبنية، فأمن اللبس يعد أساساً مهماً، تراعيه اللغة، وترجع إليه فى صوغ أبنيتها المختلفة.

ولذلك **طريقتان:**

الأولى: العدول عن البنية الملبسة إلى بنية أخرى يؤمن معها اللبس "وهذا ماسأتناوله فى هذا المبحث".

الثانية: اللجوء إلى بعض التغييرات التى يتحقق معها أمن اللبس "وهذا ما سأتناوله فى المبحث التانى".

ومن المواضع التى يظهر فيها العدول عن بعض المبانى الملبسة إلى مبان غير ملبسة ما يلى:

١ – العدول عن صيغة المبنى للمعلوم إلى المبنى للمجهول حرصاً على أمن اللبس بين الفاعل ونائبه: فهناك قواعد معينة ومعروفة تغير بواسطتها صيغة الفعل المبنى للمعلوم "بضم أوله وكسر ما قبل آخره فى الماضى وفتحه فى المضارع" فينتج عن ذلك بناء جديد، يسند إليه نائب الفاعل، ويترتب على ذلك التمييز بين الفاعل ونائبه، ولو لم تغير الصيغة "لا لتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل"[١].

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢/٢٧٠.

قال ابن السراج: (فخولف بينه "أى الفعل المبنى للمفعول" وبين بناء الفعل الذى بنى للفاعل، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل)[1].

فيجب تغيير الفعل إذا لم يسم فاعله لأن المفعول يصح ان يكون فاعلاً للفعل، فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أقيم مقام الفاعل ولهذا وجب تغييره، فالفعل لما حذف فاعله الذى لا يخلو منه جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التى قد سمى فاعلوها خوف الإشكال[2].

ومما يتعلق بذلك (العدول عن البنية الناتجة عن صوغ الفعل المبنى للمجهول إذا كانت تسبب لبساً): فالفعل المبنى للمفعول إذا كان ثلاثياً معتل العين فقد سمع فى فائه **ثلاثة أوجه:**

١- إخلاص الكسر نحو: قيل وبيع.

٢- إخلاص الضم نحو: قول وبوع "وهى لغة ضعيفة"

٣- الإشمام – وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر – ولا يظهر ذلك إلا فى اللفظ.

أما إذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب: فإما أن يكون واوياً أو يائياً:

فإن كان واوياً: نحو "سامَ" من السوم وجب عند ابن مالك كسر الفاء أو الإشمام، فتقول "سمتُ" ولا يجوز الضم فلا تقول "سُمْت" لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا نحو: "سُمْتُ العبد".

وإن كان يائياً: نحو: "باع" من البيع وجب عند ابن مالك أيضاً ضمُّه أو الإشمام، فتقول: "بُعْت" ولا يجوز الكسر، فلا تقول: "بعْت" لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالكسر فقط نحو "بِعتُ الثوب".

---

(١) الأصول: ٧٧/١، ترشيح العلل للخوارزمى: ٩٥.

(٢) شرح المفصل: ٧١/٧.

وهذا معنى قوله "وإن بشكل خيف لبس يجتنب" أى: إن خيف اللبس فى شكل من الأشكال الثلاثة السابقة (الضم، الكسر، الإشمام) عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه. فيمتنع عنده الوجه الملبس.

هذا ما ذكره ابن مالك، وجعله المغاربة مرجوحاً.

فالكسر فى الواوى والضم فى اليائى والإشمام هو المختار، ولا يجب ذلك عندهم كما قال ابن مالك، بل يجوز الضم فى الواوى والكسر فى اليائى. ولم يلتفت سيبويه[1] للإلباس لحصوله فى نحو مختار وتضار.

فـ "مختار" يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول، و"تضار" يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الأولى قبل الإدغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة.

ورد: بأنه من باب الإجمال لا من باب اللبس[2].

أما نحو: بِعتَ ياعبد، وعُقتَ ياطالب ونحوه، فلا يعلم كون الطالب المخاطب فيه مفعولاً إذا أخلصت الكسرة مما عينه ياء، والضمة مما عينه واو، بل الذى يتبادر إلى ذهن السامع كون المسند إليه فاعلاً والمراد كونه مفعولاً، ولا يفهم ذلك إلا بالإشمام فيهما، وبإخلاص الضمة فى نحو: بُعْتَ ياعبد، وبإخلاص الكسرة فى نحو: عِقتَ ياطالب. فوجب عند ابن مالك اجتناب ما يوقع فى لبس [3].

وقال الرضى: (فإن قام قرينة جاز إخلاص الضم فى الواوى وإخلاص الكسر فى اليائى نحو: عُدتَ يا مريض وبِعتَ يا عبد، وإن لم تقم نحو: بُعتَ وعِدتَ فالأولى أنه لابد لك فى الواوى من إخلاص الكسر أو الإشمام وفى

---

(١) الكتاب: ٣٤٣/٤.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٩٥/٢: ٩٨، ١٣١/٢: ١٣٣، حاشية الصبان: ٦٤/٢، تعليق الفرائد: ٢٦٦/٤، ٢٢٧، الممتع فى التصريف: ٤٥٣/٢.

(٣) شرح التسهيل: ١٣١/٢.

اليائى من إخلاص الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل، وظاهر كلام السيرافى أنه لا يجب فيه الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله)[١].

فبنية المبنى للمفعول: إما أن تلتبس ببنية المبنى للفاعل أولا، فإن لم تلتبس بقيت اللغات الثلاثة جارية فيها نحو: قيل الحق، وقيل الحق، وقول الحق، فإنّ هذا لا يلتبس بغيره من الأفعال المبنية للفاعل، وإن التبس بغيره فى إجراء هذه اللغات اجتنب منها ما وقع فيه لبس، وأجرى فيه ما سواه، وذلك أن تقول: قاولت الناس فقِلتُ، فقولك: قِلت يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل أو للمفعول، أى: فغلَبت أو فغُلِبتُ، فإذا وقع مثل هذا اللّبس اجتنب ما أدى إليه، فيجتنب الضمُّ الخالص هنا، وذلك على لغة من يقول: قول، وبوع، إذ بسببه حصل اللبس بفعل الفاعل، ويبقى الإشمام والكسر الخالص جائزين، فتقول: قاولتُ فقلتُ أى: فغُلِبْتُ، وقاولت فقلتُ، ومثله: زِرتُ من الزيارة، يجتنب فيه لغة الضم الخالص لأجل التباسه بشكل بنية الفاعل، ويجوز الكسر والإشمام، وكذلك تقول الهندات رِعن، ورِعن، ولا تقول: رُعْن، وكذلك سائر ذوات الواو مما يشبه هذه الأمثلة.

ومثل ذلك من ذوات الياء إذا قال العبد أو الأمة: بِعْتُ فهو مع الكسر الخالص محتمل لبناء الفاعل بمعنى أن العبد باع شيئاً، ولبناء المفعول بمعنى أنه المبيع، فيجتنب فيه لغة الكسر، وتقول: بُعتُ بالضم، وبعت بالإشمام، ومثله كُلتُ، ودُنتُ، وكلْنا ودُنّا ودُنَّ وما أشبه ذلك.

هذا مفاد قول ابن مالك: "**وإن بشكل خيف لبس يجتنب**" وهو رأى خالف فيه غيره[٢].

فإن سيبويه لم يعتبر فيه شيئاً من هذا بل حكى عن العرب ثلاثة الأوجه فى موضع اللبس بإطلاق من غير مراعاة للبس[٣].

---

(١) شرح الكافية: ٢/٢٧١.

(٢) المقاصد الشافية: ٣/٢٣، ٢٤.

(٣) ينظر الكتاب: ٤/٣٤٣.

ولعل ذلك لقلة وقوع مثله.

وقال ابن جنى: (لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يصحبونه الكلام مما تقدّم قبله أو تأخر بعده، وبما تدل عليه الحال، ألا ترى أنك تقول فى تحقير عمرو: عميرْ، وكذلك فى تحقير عمر، وكلاهما مصروف فى التحقير، وهذا باب واسع)(١).

وما ذكر من أن هناك مواضع كثيرة لم تراع العرب فيها اللبس فمعظمها من باب الإجمال لا اللبس ويعتمد فيها على ما يصحب الكلام من قرائن لفظية ومعنوية وما تدل عليه الحال، وحينئذ لا يكون هناك لبساً (وإن صرح البعض بأنه لبس لا يلتفت إليه) لأن هذا يتناقض مع الغرض الأساسى للكلام وهو الإفهام والإبانة.

*****

٢- العدول عن صيغة اسم المفعول من الثلاثى وهو (مُفْعَل) إلى (مفعول) : فقياس اسم المفعول من الثلاثى نحو: ضرب وقتل على (مُفْعل) بأن يقال: مُضْرَب ومُقْتل ليكون جارياً على يُضْرَب ويُقْتَل، إلا أنه عدل عنه إلى (مفعول) لئلا يلتبس باسم المفعول من (أفعل) نحو: مكرم ومضرب من أكرم وأضرب(٢).

فقياسه أن يكون على زنة مضارعه كما فى اسم الفاعل فيقال: ضرب يُضْرَب فهو مضْرَب لكنهم لما أداهم حذف الهمزة فى باب أفعل إلى مُفْعَل قصدوا تغيير أحدهما للفرق فغيروا الثلاثى لما ثبت التغيير فى أخيه وهو اسم الفاعل، لأنه وإن كان فى مطلق الحركات والسكنات كالمضارع لكن ليس الزيادة فى موضع الزيادة ولا الحركات فى أكثرها كحركاته نحو: ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد، فبقى اسم المفعول من الثلاثى بعد التغيير المذكور

---

(١) المنصف: ٢٥٥/١.

(٢) الأشباه والنظائر: ٣٣٧/١.

كالجارى على الفعل لأن ضمة الميم مقدرة والواو فى حكم الحرف الناشئ من الإشباع(١).

* * * * *

٣- العدول عن لحاق التاء فى بعض الصفات للفرق بينها وبين غيرها: يستوى المذكر والمؤنث فى (فعول ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول إذا علم موصوفه)

فيقال: رجل صبور وشكور وامرأة صبور وشكور وكذلك امرأة معطار ومذكار للتى عادتها أن تلد الذكور، ومئناث للتى عادتها أن تلد الإناث، وقالوا: منطيق للبليغ ومعطير، وقالوا: امرأة جريح وقتيل.

فهذه الصفات إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإن لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس نحو: رأيت صبورة ومعطارة وقتيلة بنى فلان(٢).

قال السيوطى "عند حديثه عن التعليل بالفرق وأنهم عللوا به أحكاماً كثيرة": (ومنها: قال فى "البسيط": تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقاً بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول، نحو: حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة، ومن باب جريح وقتيل فرقاً بين فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع)(٣).

فأما "فعول ومفعال ومفعيل": فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة ولم تجر على الفعل فجرت مجرى المنسوب نحو: دارع ونابل، فلم يدخلوا فيها الهاء لذلك.

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢٠٤/٢، شرح الشافية: ١٤٦/٣.

(٢) شرح المفصل: ١٠٢/٥.

(٣) الأشباه والنظائر: ٣١٩/١.

فأما فعول بمعنى مفعول فإنه قد تلحقه التاء نحو: أكولة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة، وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلاً لأن بنية الفاعل أصل، وقيل لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له، وإنما لحقته وإن لم يجر على الفعل، فرقاً بين المقصدين،وما تليه تاء الفرق من هذه الأوزان فشذوذ فيه نحو: عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة(١).

وأما فعيل بمعنى مفعول: نحو كف خضيب وعين كحيل ورجل قتيل وجريح، وامرأة قتيل وجريح. فإنه –أيضاً– يستوى فى حذف التاء منه المذكر والمؤنث وذلك لأنه معدول عن جهته، إذ المعنى: كف مخضوبة بالحناء وعين مكحولة بالكحل، فلما عدلوا عن مفعول إلى فعيل لم يثبتوا التاء ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول من نحو: كريمة وجميلة (٢).

فهذا "فعيل بمعنى فاعل" لابد من لحاق علامة الفرق فيه نحو: شريفة وكريمة وجميلة وعليمة..... الخ.

فجرى مجرى فاعل لأن فعيلاً يجرى على الفعل نحو: ظرُفت فهى ظريفة (٣).

هذا إذا علم موصوفه أما إذا استعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى فإنه تلحقه التاء نحو: رأيت قتيلاً وقتيلة، فراراً من اللبس.

والأجود كما قال الأشمونى(٤) أن نعبر عما تحذف منه التاء من فعيل بقولنا " للعلم بموصوفه " ليدخل فيه نحو: رأيت قتيلاً من النساء.

---

(١) شرح الأسمونى: ٩٦/٤، التصريح: ٤٨٩/٢.

(٢) شرح المفصل: ١٠٢/٥، المساعد: ٣٠٢/٣، الهمع: ٢٩١/٣، شرح الكافية الشافية: ١٧٣٨/٤.

(٣) المقاصد الشافية: ٣٦٦/٦.

(٤) شرح الأشمونى: ٩٦/٤.

وليس كما قال ابن مالك "إن تبع موصوفه" لأن هذا يحصره فى أن يكون تابعاً لموصوفه فقط، فمتى ذكر ما يؤمن معه اللبس حذفت التاء وإن لم يكن المذكور الموصوف(١).

وأياً كان الأمر فحذف التاء هناك فى بداية الأمر كان للفرق، وعودتها إن لم يكن الموصوف معلوماً كان لخوف اللبس، فالعدول هنا عن البنية التى فيها التاء أو العكس هو للحرص على أمن اللبس.

* * * * *

٤- العدول عن صيغة "فواعل" فى جمع "فاعل" صفة لمذكر عاقل خوفاً من اللبس: يشترك الاسم والصفة فى صيغة "فاعل" فالاسم مثل: خاتم وحاجز وتابل.... الخ والصفة مثل: ضارب وكاتب وصابر.... الخ فالاسم يجمع على "فواعل" نحو: كاهل وكواهل وحائط وحوائط ونابل ونوابل وطابق وطوابق، وأما الصفة فلا يكون فيها هذا الجمع (وإن كان هو الأصل) لأن لها مؤنثاً يجمع عليه، فكرهوا التباس البنائين، إذ لو قالوا: ضوارب وكواتب لم يعلم أجمع فاعل هو أم جمع فاعله؟ (٢).

فالأصل فيه أن يجمع جمعاً سالماً(٣) نحو: ضارب وضاربون وقائم وقائمون، والمؤنث قائمة وقائمات وصائمة وصائمات ، فإن أردت تكسير المذكر فإنه يكون على "فُعّل" وعلى "فُعّال" كصُيَّم وشُهَّد وكُتَّاب وضُرّاب(٤).

---

(١) ينظر: المساعد: ٣٠٢/٣، توضيح المقاصد: ١٣٥٥/٥.

(٢) شرح المفصل: ٥٥/٥.

(٣) وذلك لأن التكسير فى الصفات ليس بقياس لشبهها بالأفعال، والباب أن تجمع بالواو والنون أو الألف والتاء لأن الفعل يتصل به هذه العلامات نحو ضاربون وضاربات. (شرح المفصل: ٥٤/٥).

(٤) المقتضب: ٢١٦/٢.

إلا أنه جاء "فواعل" فى ألفاظ قليلة من صفات المذكر العاقل مثل جمع فارس على فوارس[١].

"وذلك لأن هذا اللفظ لا يقع فى كلامهم إلا للرجل، وليس فى أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا: فواعل"[٢] أو أنه قد جرى مجرى الأسماء لكثرة استعماله مفرداً غير موصوف[٣].

وكذلك قالوا: "هالك فى الهوالك" لأنه مثل مستعمل والأمثال تجرى على لفظ واحد، فلذلك وقع هذا على أصله[٤].

هذا... ويجوز لفاعل إذا كان لما لا يعقل أن يجمع على فواعل قياساً مطرداً تقول فى خيل ذكورٍ: روافِس، وصاهل: صواهل، وشاهق: شواهق.

وسره: هو أن الجمع فيما لا يعقل لمذكر يجرى مجرى المؤنث فيمن يعقل. قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٥]. وأخر جمع آخر لأنه لليوم، ولكنه لما كان فيما لا يعقل أجرى مجرى أخرى[٦].

****

(١) قال الشاعر:

فدت نفسى وما ملكت يمينى فوارس صدّقَتْ فيهم ظنونى

فوارس لا يملّون المنايا إذا دارت رحى الحرب الزبون

(الخزانة: ٤٣٤/٦، شرح المفصل: ٥٥/٥، شرح ديوان الحماسة لأبى تمام: ٣٢/١).

(٢) الكتاب: ٦١٥/٣.

(٣) شرح المفصل: ٥٦/٥.

(٤) المقتضب: ٢١٦/٢، أساس البلاغة: ٣٧٨/٢ – وإذا اضطر الشاعر جمع فاعلاً على فواعل لأنه الأصل. قال الشاعر:

وإذا الرجال رأوْا يزيد رأيتهم خُضُعَ الرقاب نواكسَ الأبصار

من الكامل للفرذدق، ونواكس: جمع ناكس وهو ضرورة (المقتضب: ٢١٦/٢، التصريح: ٥٤٧/٢، خزانة الأدب: ٢٠٤/١، شرح المفصل: ٥٦/٥، شرح الشافية: ١٥٣/٢، شرح ديوان الحماسة: ٣٢، اللسان: نكس).

(٥) البقرة: ١٨٤.

(٦) الإيضاح فى شرح المفصل: ٥٤٥/١.

٥- العدول عن "فعَلات" بفتح العين إلى "فَعْلات" بسكونها عند جمع "فَعْلة" الاسم المعتل العين: يشترك الاسم والصفة فى صيغة "فَعْلة" أيضاً، وهناك فرق فى جمعهما، فالاسم يجمع على "فعَلات" بفتح العين، كقصْعة وقصَعات وجفنة وجَفنات وطلحة وطلَحات.

قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ﴾[١].

والصفة تجمع على "فعْلات" بسكون العين، نحو: عبْلة وعبْلات، وصعبة وصعْبات.

والعربية تميز فى الاسم بين صحيح العين ومعتلها فى هذا الجمع أيضاً، فيجمع المعتل العين على "فَعْلات" بإبقاء العين ساكنة دون تحريك كجوْزة وعيبة فيقال فى جمعهما: جوْزات وعيبات قال تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ﴾[٢]. وقال﴿فِي رَوۡضَٰتِ ٱلۡجَنَّٰتِ﴾[٣]. ولا يحركون فيقولون: جوَزات وبيَضات كما يقولون: جفَنات وتمرات.

وفسروا ذلك: بأن حركة حرف العلة قد تؤدى إلى قلب العين ألفاً، لأن ما قبلها مفتوح، فيقال: جازات فى جوزة، وباضات فى بيضة، فيلتبس فَعْلة ساكنة العين بفعَلة مفتوحة العين، نحو: دارة ودارات وقامة وقامات[٤].

وهذيل تجرى المعتل مجرى الصحيح فيقولون: جوَزات وبيَضات "بالفتح"[٥].

فالتمييز بين الصفة والاسم فى هذا الجمع كان على مستوى العربية الفصحى، وكانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها

---

(١) البقرة: ١٦٧.
(٢) النور: ٥٨.
(٣) الشورى: ٢٢.
(٤) شرح الجمل لابن هشام: ٤٢٤، شرح المفصل: ٣٠/٥، أوضح المسالك: ٢٦٣/٤.
(٥) شرح الكافية: ١٨٩/٢، شرح الجمل: ١٥٢/١.

للفعل[١]. وحتى فى هذا المستوى فإن التمييز بين الصفة والاسم لا يطرد فى جميع الأبنية، ويراه البعض ضرباً من الاتساع والتصرف، لأن الصفة تشارك الاسم فى أبنية كثيرة، والسياق له الدور الأكبر فى التمييز بين الصفة والاسم عند اتحاد بنيتهما[٢].

* * * * *

٦- جمع "فعْل" المعتل العين على "فعال" و"فعول" مع التفرقة بين الواوى واليائى لخوف اللبس: الغالب أن يجمع "فَعْل" المفتوح الفاء الساكن العين فى القلة على "أفْعُل" نحو: أكلب وأفلس.

وفى الكثير على: فِعال وفُعول نحو: كلاب وفلوس.

إلا أن يكون أجوفاً واوياً أو يائياً، فإنه إذا أريد به أدنى العدد فالغالب فى قلته " أفعال": كثوب وأثواب وسوط وأسواط وبيت وأبيات وشيخ وأشياخ.

وعدلوا فى المعتل عن "أفعُل": كراهة الضمة فى الواو والياء لو قالوا: أسْوُط وأبْيُت وإن كان قبلها ساكن لأن الجمع ثقيل لفظاً ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل.

وقد جاء فيه (أفْعُل) قليلاً نحو: أقوس وأثوب وأعين.

أما إذا تجاوزت أدنى العدد فالأكثر فى الأجوف الواوى "فعال" نحو" سوط وسياط وحوض وحياض. كأنهم كرهوا "فعولاً" لأجل الضمة على حرف العلة مع واو الجمع.

أما اليائى فيجمع على "فعول" نحو: بيت وبيوت وشيخ وشيوخ. وغلب "فعول" فى بنات الياء لئلا تلتبس ببنات الواو، إذ الواو فى "فعال" تصير إلى الياء، وكانت الضمة مع الياء أخف منها مع الواو[٣].

---

(١) شرح الكافية: ١٩٠/٢.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٣٤/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٩٠/٢، ٩١، التبصرة: ٦٤٤/٢، شرح المفصل: ٣٤/٥، ٣٥.

قال سيبويه: (..... وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على "فعال" وذلك قولك: سياط وثياب وقياس تركوا فعولاً كراهية الضمة فى الواو والضمة التى قبل الواو، فحملوها على فعال..... وأما ما كان من بنات الياء وكان "فَعْلا"..... إذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على "فعول" وذلك قولك: بيوت وخيوط وشيوخ وعيون وقيود، وذلك لأن فعولاً وفعالاً كانا شريكين فى "فَعْل" الذى هو غير معتل، فلما ابتز فعالٌ بفَعْل من الواو دون فعول لما ذكرنا من العلة ابتزت الفعول بفعل من بنات الياء، حيث صارت أخف من فعول من بنات الواو، فكأنهم عوضوا هذا من إخراجهم إياها من بنات الواو)[1].

*****

٧- **العدول عن الأصل فى جمع وتصغير " عيد" خوفاً من اللبس:** يعدل فى الجموع أحياناً عن استخدام الجمع الأصلى أو الجمع الذى يجيزه القياس مخافة الوقوع فى اللبس وذلك مثل جمعهم "عيد" على "أعياد" مع أن القياس يقتضى أن تجمع على "أعواد" لأنها مشتقة من "العود" ، وجمع التكسير يرد الأشياء إلى أصولها، ولكن كرهوا استعمال هذا الأصل لئلا يلتبس بجمع العود[2].

وكذلك فى تصغير "عيد" فإنه يصغر على "عييد" لئلا يلتبس بتصغير "عود" كما فعل فى الجمع.

وبيانه: أن "عيد" مشتق من "عاد يعود" قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فهو مثل "قيل"، وفى التصغير تزول هذه العلة فكان يجب أن يقال "عويد" كما يقال "قويل"، ولكن خولف هذا القياس كما خولف فى الجمع ليفرقوا

---

(١) الكتاب: ٣/٥٨٦: ٥٨٩، والمعروف أن ابتزه بمعنى: سلبه، والمراد هنا: اختصت بـــه (اللسان: " بزز" ، هامش الكتاب لعبد السلام هارون: ٣/٥٨٩).

(٢) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: ٤٨٨ ــ درة الغواص: ١/٢٤.

بين تصغير "عيد" وتصغير "عود"[١]. فالتزموا فيه البدل فى التصغير والتكسير ولم يردوه إلى أصله.

قال سيبويه: (وأما "عيد" فإن تحقيره: عويد، لأنهم ألزموا هذا البدل، قالوا: أعياد، ولم يقولوا أعْواد، كما قالوا: أقوال، فصار بمنزلة همزة "قائل" لأن همزة قائل بدل من الواو)[٢].

* * * * *

٨- **العدول عن إلحاق تاء التأنيث مصغر الثلاثى المؤنث إذا خيف اللبس:** إذا صغر الثلاثى المؤنث الخالى من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس وشذ حذفها حينئذ، فتقول فى "سِنّ": سنينة، وفى "دار": دويرة، وفى "يد": يُديّة.

فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فيصغر بغير تاء كما يصغر الرباعى المؤنث والثلاثى المذكر، فتقول فى تصغير "شجر وبقر وخمس" [٣]: شجير وبقير وخميس – بلا تاء- إذ لو قلت: شجيرة وبقيرة لا لتبس بتصغير الواحد من الجنس وهو: "شجرة وبقرة" فيؤدى ذلك إلى الإخلال بالمعنى والإشكال فى الدلالة على المؤنث والمذكر.

فلا يعلم أهو تصغير شجرة أم شجر؟ فتركوا التاء فى الجنس وألحقوه فى الواحد، وكذلك ما أشبههما من أسماء الأجناس [٤].

وأما "خمس": فلأنك لو قلت: خميسة لا لتبس بتصغير خمسة بالتاء، فتركت التاء فى تصغيره وإن كان مؤنثاً لذلك، وكذلك سائر أسماء العدد

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل: ٥٧٦/١.

(٢) الكتاب: ٤٥٨/٣.

(٣) وذلك إنما يكون لغة من أنث فقال: هى الشجر وهى البقر.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٦/٤.

الثلاثية كستّ وسبع وتسع وعشر، تقول: سُدَيس وسُبَيع وتُسَيع وعُشَير، دون تاء كذلك(١).

قال السيوطى: (تلحق تاء التأنيث غالباً عند تصغير مؤنث بلا علامة بشرطين: الأول: ألا يلبس، فإن حصل لبس لم تلحقه كخمس ونحوه من عدد المؤنث، إذ لو لحقته لألبس بعدد المذكر، وكشجر وبقر إذ لو لحقته لا لتبس بتصغير شجرة وبقرة.....)(٢).

* * * * *

٩- العدول عن تصغير "ذى" و "ذه" على لفظهما كراهة التباس المذكر بالمؤنث: لحرص النحويين على تحرير المعنى من اللبس لم يصغروا "ذى" أو "ذه" على لفظهما، واستغنوا عن تصغيرهما بتصغير "تا"، فلم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا، ولم يصغروا "ذى" لئلا يلتبس تصغيره بتصغير "ذا"، ولم يصغروا "تى" للاستغناء عنه بتصغير "تا"(٣).

قال المبرد: (فإن حقرت "ذه" أو "ذى" قلت: "تيّا"، وإنما منعك أن تقول "ذيّا" كراهة التباس المذكر بالمؤنث، فقلت: تيّا لأنك تقول: تا فى معنى "ذه" و"تى" كما تقول: ذى، فصغرت "تا" لئلا يقع اللبس، فاستغنيت به عن تصغير "ذه" أو "ذى" على لفظهما)(٤).

وقال الرضى: (ولم يصغر فى المؤنث إلا "تا" و "تى"، دون "ذى"، لئلا يلتبس بالمذكر، وأما "ذه" فأصله "ذى")(٥).

---

(١) المقاصد الشافية: ٤٠٤/٧، شرح المكودى: ٨٣٧/٢.

(٢) الهمع: ٣٤٧/٣ – (وشذ ترك التاء دون لبس فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها مثل: ذود وشول وناب وحرب وفرس وقوس ودرع..... الخ (ينظر: شرح الأشمونى: ١٧١/٤، المقاصد الشافية: ٤٠٦/٧، شرح المكودى: ٨٣٧/٢).

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ١٧٤/٤، المقرب: ١٠٤/٢، الهمع: ٣٥٣/٣.

(٤) المقتضب: ٢٨٧/٢.

(٥) شرح الشافية: ٢٨٦/١.

ويقصد: أن "ذى": تقلب ياؤها هاء فى الوقف، فلو حُقّر المؤنث" ذى" لصار " ذَيّا" فالتبس المذكر بالمؤنث، فلما كانت "ذى" التى للمؤنث تؤدى فى التصغير إلى إلباس، حُقّر "تا"، واستغنى بها عن "ذى"(١).

* * * * *

١٠- امتناع النسب إلى العدد المركب إذا لم يسم به خوفاً من الالتباس بالمفرد: القياس فى النسب إلى الاسم المركب تركيب مزجى أن تحذف العجز وتنسب إلى الصدر، فتقول فى معدى كرب: معدىّ ومعدوىّ، وفى رامهرمُز: رامىّ، وفى "خمسة عشر" مسمى به: خمسى، وفى "إحدى عشر" إحدى أو إحدوى. وهو مذهب الجمهور(٢).

وما جاء خلاف ذلك فمسموع نحو:

تزوجتـــها راميـــة هرمزيـــة بفـــضل الذى أعطـــى الأمـــير مـــن الـــرزق(٣)

فنسب إلى الاسمين معاً ولم يقتصر على الصدر فيقول: "راميّة" إذ نسبها إلى "رامهرمز".

ووجه ما ذهب إليه الجمهور: أن الاسم الثانى من المركبين مشبّه بتاء التأنيث، فكل من العجز والتاء ليست الكلمة مبنية عليه فلا يتوالى فى اسم واحد أربع متحركات إلا مع التاء والعجز.

ومن ذلك: "اثنا عشر": إذا نُسب إليه وهو علم قيل: ثنوى أو اثنى، وذلك أنهم شبهوا "عشر" من "اثنا عشر" بالنون فى "اثنين" كما شبهوا عشر من خمسة

---

(١) التعليقة: ٣٤٦/٣، وينظر: شرح الجمل: ٣٠٧/٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٥١٥/٧، ٥١٦.

(٣) من الطويل وهو لا يعرف قائله ولا يعرف له ثان.

الشاهد: (رامية هرمزية) حيث نسب إلى المركب المزجى (رامهرمز) بالاسمين معـاً وهو خلاف القياس (المقرب: ٥٨/٢، شرح الشافية: ٧٢/٢، التصريح: ٥٩٩/٢، شرح الأشمونى: ١٩٠/٤، المقاصد الشافية: ٥١٦/٧).

عشر بتاء التأنيث، فكما تحذف إذا نسبت إليها كذك تحذف الثانى منهما وهو "عشر". هذا إذا كان مسمى به.

وأما إذا كان عدداً فلا ينسب إليه لأننا لو نسبنا إليهما وجب أن نقول: اثنى أوثنوى فكان يلبس بالنسب إلى الاثنين وكذلك سائر الأعداد المركبة من نحو: خمسة عشر، لا ينسب إليها وهى عدد.

فأمّا الإضافة التى بمعنى الملك فجائز أن تقع، فلو قلت: "هذا غلامُ اثنا عشر" كان جيداً كقولك: هذا غلام رجلين.

وأما فى الأعلام فلا يعتد باللبس لعلم المخاطب بالمنسوب إليه.

وقيل: إن وقوع ذلك فى الأعلام نادر، وفى العدد كثير فلا يلزم من الامتناع مما يؤدى إلى اللبس غالباً الامتناع مما يؤدى إلى اللبس بتقدير نادر.

وقد أجاز أبو حاتم السجستانى النسب فى مثل هذا إلى الاسمين مفردين فراراً من اللبس فقال: هذا ثوب أحدى عشرى وإحدوىّ عشرى.

يريد: أنّ هذا ثوب طوله إحدى عشرة، وكذلك سائر المثل إلى تسع عشرة أو تسعة عشرة، فتقول: هذا الثوب ثلاثىٌّ عشرىٌّ. وكأنه قاس هذا على مَنْ قال: تزوجتها راميّة هرمُزيّة

فإذا كانوا قد ينسبون إليهما معاً حيث لا يُراعى اللبس (وذلك فى الأسماء الأعلام كما فى البيت السابق) ففى العدد حيث يقع اللبس أولى.

وهو يخالف الجمهور فى أمرين:

أحدهما: فى النسب إلى الاسمين معاً.

الثانى: فى أصل النسب إلى العدد المركب وهو عدد غير مسمى به[1].

* * * * *

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥١٦/٧: ٥١٩، شرح المفصل: ٦/٦، ٧، الإيضاح فى شرح المفصل: ٦٠٢/١، ٦٠٣، التعليقة: ٢١٤/٣.

١١- النسب إلى الجمع المسمى به يكون على لفظه وقد يرد إلى المفرد إذا أمن اللبس: إذا أردنا النسب إلى الجمع فإننا لا نأتى بالجمع نفسه فننسب إليه، بل نأتى بالواحد منه فننسب إليه وحكى سيبويه(١) عن العرب "فى رجل من القبائل: قبلى وقبليّةٌ للمرأة، وفى أبناء فارس: بنَوىٌّ، كأنهم نسبوا إلى قبيلة وإلى ابن، وقالوا فى: الرِّباب جمع رُبَّه وهى القبيلة من الناس: رُبِّىٌّ ".

ومن ذلك قولهم فى الفرائض: فرضىّ، وكذلك لو نسبنا إلى المساجد قلنا: مسجدىٌّ..... الخ.

هذا..... إذا لم يشبه الجمع الواحد بوجه من وجوه الشبه، فإن أشبه واحده نسب إليه على حاله مثل اسم الجمع، سواء أكان من لفظ مفرده أم لا، كصحب وركب ورهط ونفرٍ فيقال: صحبىّ وركبىّ ورهْطى ونفرىّ.

واسم الجنس فتقول فى تمر: تمْرىٌّ، وفى نخل: نَخْلىٌّ، وفى شعير: شعيرىٌّ.

والجمع الذى لا واحد له من لفظه فى الاستعمال نحو: عباديد ومحاسن ومذاكير فيقال: عباديدى ومحاسنى ومذاكيرى. والجمع الذى صار علماً بالغلبة، وإن كان غير مسمى به نحو أنصار فيقال فيه: أنصارى(٢).

وأخيراً..... الجمع المسمى به، فإننا ننسب إليه على حاله فتقول إذا سميت برجال: رجالى، أو بهنود: هنودىّ، أو بمساجد: مساجدىّ، وكذلك تقول فى تمرات: تمرىٌّ، وفى دعدات: دَعَدى " تترك فتحة العين كما هى "، وقالوا فى أنمار: أنمارىٌّ، لأن أنمار اسم رجل، وفى كلاب: كلابى.

وإنما كان النسب هنا على لفظ الجمع، لأنه صار دالاً على واحد، وقصد معنى الجمعية منتف فلا معنى لردّه للواحد(٣).

---

(١) الكتاب: ٣٧٨/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٧٨/٣، المقتضب: ١٥٠/٣، ١٥١، شرح المفصل: ٩/٦، الإيضاح فى شرح المفصل: ٦٠٤/١، شرح الشافية: ٨٠/٢، المقاصد الشافية: ٥٧٥/٧: ٥٨١.

(٣) المقاصد الشافية: ٥٧٩/٧.

هذا..... وقد يُرَدُّ الجمع المسمى به إلى الواحد إذا أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد – علم على بطن من الأزد وإليه ينسب الخليل بن أحمد الفراهيدى – قالوا فيه الفراهيدى بالنسب إلى لفظه، والفرهودى بالنسب إلى واحده لأمن اللبس، لأنه ليس لغيرهم هذا الاسم، وقيل لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود(١).

وقيل: فيه نظر. **قال فى الصحاح:**

(الفُرهُد "بالضم" الغليظ، والفُرْهُود: حى من نجد وهو بطن من الأزد يقال لهم الفراهيد منهم الخليل بن أحمد)(٢).

فاللبس حاصل إذا قيل: "فُرْهُودى" فإنه يوهم أنه منسوب إلى "الفَرهود" إذا قيل: إنه أبو بطن(٣).

*****

١٢- الوقوف بهاء السكت على ما آخره حركة بناء لازمة لبيان تلك الحركة والعدول عن ذلك لخوف اللبس: فقد ذكرت سابقاً فى عدد من المواضع أن النحويين لم يكونوا على وفاق فى تقييدهم بعض القواعد بأمن اللبس، وكان بينهم تفاوت فى الأخذ به واعتباره، من ذلك أن من مواضع هاء السكت: الوقوف على كلمة محركة الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبهة بالإعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة إذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف (وإنما لم يبين الإعرابية لعروضها وسرعة زوالها) وذلك مثل: رجلانه وضاربانه ومسملونه وهنَّه وضربتُنّه وهلمّه واضربنه وانطلقته وقاضيه..... الخ(٤).

---

(١) شرح الأشمونى: ١٩٩/٤، المساعد: ٣٨١/٣.

(٢) الصحاح: ٥١٩ (فرهد).

(٣) التصريح: ٦١٠/٢.

(٤) شرح الكافية: ٤٠٨/٢.

وقد منع بعض البصريين أن يقال: انطلقته وصربته فى الوقف، والمراد: انطلقت وضربت للخلل الذى يلحق بالكلام، إذ يلتبس الضمير فى "انطلقته" بضمير المصدر، وفى "ضربته" بضمير المفعول.

واستدل المانعون أيضاً بجواز نحو: ضاربانهْ ومسلمونَهْ، وامتناع: يصربانِهْ ويسلمونَهْ لأن هذه تلتبس وتلك لا تلتبس(١).

ورد بأن النون فى نحو يضربانِهْ ويسلمونه ويضربونه وتضربينه علامة الرفع فهى كالحركة الإعرابية(٢).

وأجازه بعض النحويين منهم السيرافى والرضى ولم يعتدا بالالتباس فى مثل هذا.

واحتج السيرافى بما حكاه سيبويه من نحو: ضربتُنَّه ولعلّه وليتَه فى الوقف مع أنه قد يلتبس الضمير بالمفعول به وباسمى لعل وليت، وقال بعد أن ذكر قول الخليل "يقولون: انطلقتُهْ يريدون: انطلقتُ، لأنها ليست بتاء إعراب وما قبلها ساكن"(٣).

(ومنع أصحابنا جواز ذلك، لأنه يلتبس بالمفعول أو المصدر، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: ضربْتُهْ والهاء للوقف، وهذا يلتبس بالمفعول، وقولهم: انطلقتُه يلتبس بالمصدر الذى هو الانطلاق.

ولا خلاف بينهم أنه يجوز أن تقول: ضربته زيداً على ضربت الضرب زيداً، ويضمر الضرب، لأن ضربت قد دل عليه..... والقول عندى ما قال سيبويه والخليل، لأن سيبويه قد حكى ضربْتُنَّه والهاء للوقف، وإن جاز أن تقع

---

(١) المقاصد الشافية: ١١١/٨.

(٢) شرح الكافية: ٤٠٨/٢ – قال الشاطبى: (واعلم أن معنى قول من يقول إن هاء السكت لا تلحق معرباً، أنها لا تلحق حركة إعراب فقد يكون الاسم معرباً والهاء تلحقه مع ذلك، لأن الحركة التى فى آخره ليست حركة إعراب كمسلمان ومسلمون ونحوهما، فإنه معرب مع أن الهاء تلحقه، فتقول: مسلمانِهْ ومسلمونَهْ) المقاصد الشافية: ١١٤/٨.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٦١/٤، ١٦٢.

الهاء للمفعول، وكذلك اعلمنَّهُ، ولو كان يبطل لوقوع اللبس على ما قاله هذا القائل لم يجز فى: ليتَهْ ولعلّه، لأنه يلتبس باسم ليت ولعل، وقد حكاه سيبويه عن العرب) (١).

وقد حكى الرضى مذهب بعض البصريين ودفعه فقال: (وقد منع بعض البصريين أن يقال: انطلقته وضربته للالتباس بضمير المصدر، وفى ضربتَه بالمفعول به –أيضاً– وليس بشيء لأن الخليل حكى: انطلقتهْ عن العرب ولو كان اللبس مانعاً لم يقولوا: اعطيتكَهْ وإنَّهْ وليته ولعلهْ واعلمنّهْ) (٢).

هذا..... وقد حكى الأشمونى فى ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً، **الثانى:** الجواز مطلقاً، **والثالث:** الجواز إن أمن اللبس نحو: قعدَه والمنع إن خيف اللبس نحو: ضربَه. ورجح القول بالمنع ونسبه لسيبويه (٣).

ولكننى أميل إلى القول بالجواز إن أمن اللبس والمنع إن خيف اللبس، أى: إذا أمن لبس هاء السكت بهاء الضمير جاز نحو "قعده" لأن "قعد" لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به، بخلاف ضربه. أما احتمال التباس هاء (قعده) بضمير المصدر فهو احتمال بعيد، أو الحاصل معه إجمال لا لبس، بخلاف "ضربه" وما سمع منه فيمكن الاعتماد فيه على القرائن اللفظية والمعنوية فى الكلام، فالسياق له الدور الأكبر فى التمييز بين هاء السكت وغيرها، أو أنه من باب التوسع كما قال البعض.

* * * * *

١٣- العدول عن زيادة الواو أولاً لأن زيادتها أولاً تؤدى إلى اللبس:

فلا تزاد الواو أولاً لأنها لو زيدت أولاً لم تخل من أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة فلو زيدت مضمومة لاطرد فيها الهمز نحو: أقتت وأعد فى: وقتت ووعد.

---

(١) شرح السيرافى: ٣٣/١.

(٢) شرح الكافية: ٤٠٨/٢.

(٣) شرح الأشمونى: ٢١٩/٤.

أو مكسورة: لكان القلب أيضاً جائزاً وإن كان قليلاً كإشاح وإسادة وإفادة وإعاء فى: وشاح ووسادة ووفادة ووعاء.

أو مفتوحة: فإما فى اسم لكانت تنضم فى التصغير فيطرد الهمز كأجيه فى: وجيه "تصغير وجه "وأعيد فى: "وعيد" تصغير "وعد".

وإمّا فِعل: لكانت تنضم فى بناء المفعول فيطرد الهمز أيضاً نحو: أُعد فى "وُعِد"، وأقت فى: وُقت.

فلما كانت زيادتها أولاً تدعو إلى همزها وزوال لفظها والإشكال: هل هى همزة أصلية أو همزة مبدلة من واو، رُفض ذلك فيها فلم تُزَد أولاً لأن زيادتها أولاً قد توقع فى لبس(١).

قال ابن جنى: (فلما كانت زيادتها أولاً تقود إلى هذا التغيير والقلب واللبس ويكون ذلك فيها أثقل لأنها زائدة، رفضت زيادتها أولاً، فلم يجز لذلك)(٢).

* * * * *

١٤- الرجوع إلى الأصل المتروك إذا كان اتباع القاعدة يؤدى إلى اللبس مثل "أبيضّ واسودّ": أحيانا يكون اللبس سبباً فى كسر قاعدة العدول عن الأصل بالرجوع إلى الأصل المتروك، لأن اتباع القاعدة يؤدى إلى صوغ بنية تلتبس ببنية أخرى، فكأنه عدول عن العدول.

ومن ذلك: أن الواو والياء إذا تحركتا وسكن ما قبلهما قلبتا ألفاً بعد نقل حركتهما إلى الحرف الساكن قبلهما، نحو: أقال وأقام فى: أقْوَل وأقوم، إلا أن يكون الفعل مضاعف اللام نحو "ابْيَضّ" فإنه إذا كان كذلك لم تنقل حركة العين

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٨٣/٨، شرح الأشمونى: ٢٥٩/٤، شرح المفصل: ١٥٠/٩، سر صناعة الإعراب: ٥٩٥.

(٢) المنصف: ١١٣/١.

إلى ما قبله، فتقول: ابيضّ واسْوَدّ وابْيَضَضْتُ واسْوَدَدْتُ، وكذلك: احْوَلّ واعْوَرّ وما أشبهه مما يجئ على افعَلَّ.

ووجه هذا التصحيح: أنهم لو أسكنوا الياء والواو ونقلت حركتهما قبلهما لوجب أن تنحذف همزة الوصل فيصير: سادَّ وباضَّ، فيجتمع ساكنان، فينتقل إلى سَدَّ وبضّ(١).

قال المازنى: (وإنما جاء هذا على أصله من قبل أنهم لو أسكنوا المعتل هنا ذهب المعنى وصرت إلى حذف بعد الاسكان، وعلةٍ بعد علة، فتجنبوا هذا الحمل على الفِعل كله، فأقروه على أصله)(٢).

فلم يُعلِوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال، وذلك أن ابيضّ لو أعل الإعلال المذكور لقيل فيه " باضّ" وكان يُظن أنه اسم فاعل من البضاضة وهى نعومة البشرة.

وكذلك اسودّ بسادّ من السدّ(٣).

* * * * *

١٥- العدول عن قلب الواو ياء وإدغامها فى الياء إذا كان ذلك يؤدى إلى اللبس: فإذا اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فى الياء نحو: سيِّد وميِّت وجيِّد وطىّ ولىّ(٤).

وفى بعض الأحيان لا تقلب الواو ياء كما فى "سوير وبويع وتسوير وتبويع" وذلك لأمرين:

---

(١) المقاصد الشافية: ٢٩٣/٩.

(٢) التصريف بشرح ابن جنى " المنصف ": ٣٠٤/١.

(٣) شرح الأشمونى ومعه حاشية الصبان: ٣٢١/٤، التصريح: ٧٤٥/٢.

(٤) التكملة: ٥٩٨ – (وإنما جُعل الانقلاب إلى الياء متقدمة كانت أو متأخرة، لأن الياء من الفم، والإدغام فى حروف الفم أكثر منه فى حروف الطرفين، وتنزلا منزلة المتقاربة وإن تراخت مخارجهما لاجتماعهما فى المد واللين).

الأول: عروض الواو وعدم لزومها، وإذا كان وجود الواو والياء عارضاً لا يحصل ذلك الحكم، إذ عدم العروض شرط، فالواو عارضة فى هذه الأمثلة لأنها فى بنية المفعول وهى عارضة والأصل بنية الفاعل، فالأصل: ساير وبايع وتساير وتبايع فلما بنى لما لم يسم فاعله ضم الأول فى "سوير وبويع" وضم الأول والثانى فى "تسوير وبتويع" فانقلبت الألف واواً، وهى غير لازمة(١).

الأمر الثانى: أنهم لو قلبوا الواو ياء وأدغموها التبس بناء فوعل ببناء "فُعّل" أو تُفُعّل، أى: أنه يلتبس بمجهول "فعّل" لأنه إذا قيل "سُيِّر" بالإدغام لم يعلم أنه مجهول "ساير" أو "سير"..... الخ(٢).

قال سيبويه: (ولا تكون – يعنى هذه اللغة فى سوير وتبويع – لأن الواو بدل من الألف، فأرادوا أن يمدُّوا كما مدُّوا الألف، وألا يكون فوعل وتفوعل بمنزلة فُعّل وتفعّل)(٣).

يريد أنهم راعوا اللبس فلم يعتدوا بالعارض لأجله، فالمانع من الاعتداد بالعارض فى سوير ونحوه أمران: قصدهم المد كما مدوا الأصل، والخوف من الالتباس ببناء آخر(٤).

فلم يخالفوا الأصل فى الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون إلا إذا خيف فيه لبس مثال بمثال فاغتفروا الثقل خيفة اللبس.

ولم يتركوه فى "سيد" لئلا يلتبس بفَعّل أو فَعَّيل لأن فَعَّلاً وفعَّيلاً ليس من أبنيتهم وإنما يخشون من لبس مثال بمثال من أبنيتهم فأما المعدوم فلا يخشون لبساً به إذ هو منتف من أصله(٥).

* * * * *

(١) ينظر: شرح المفصل: ٩٦/١٠، المقاصد الشافية: ٢٠٨/٩، المنصف: ٤٧٨/٢.
(٢) التصريح: ٦٦٤/٢، التكملة: ٥٩٩.
(٣) الكتاب: ٣٦٨/٤.
(٤) المقاصد الشافية: ٢٠٩/٩.
(٥) الإيضاح فى شرح المفصل: ٤٥٠/٢.

١٦- العدول عن إدغام المثلين إذا أدى إدغامهما إلى الالتباس: فالمعلوم أن الإدغام إنما جئ به لضرب من التخفيف فإذا أدى ذلك إلى فساد أو إلباس عُدل عنه إلى الأصل وكان احتمال التثقيل أسهل. فإذا اجتمع المثلان فى كلمة والأول منهما ساكن يجب الإدغام، إذ لا يمكن النطق بهما مع الفك إلا بتكلف كثير نحو: (رَدّ)، و(وُدّ).

فيمتنع ترك الإدغام، لأنهما يزدحمان فى المخرج فلا يقدر اللسان على بيان الأول لعدم الحركة التى تنقل اللسان من موضع إلى موضع.

فإذا أدى الإدغام إلى التباس بناء ببناء ترك نحو: قُوْلِ، فلو أدغمت الواو الأولى فى الثانية لا لتبس "فُوعِل" بـــ " فُعّل" من المضاعف العين [١].

أما إذا كان الأول متحرك والثانى ساكن فالفك واجب نحو: رددتُ وردَدْنَ.

وأما إذا سكنا معاً فالمسألة من باب التقاء الساكنين وتخرج عن باب الإدغام.

أما إذا كان المثلان محركين فى كلمة واحدة فلا يخلو من أن يكون على وزن من أوزان الفعل أولا يكون[٢].

فلا يدغم ما كان خارجاً عن وزن الفعل أو الجريان عليه وذلك ثلاثة أبنية:

أحدها: فُعَل نحو صُفَفْ وسُرَرْ ودُرَرْ وما أشبه ذلك. فلا يجوز أن يقال: سُرّ ولا دُرّ فى سُرَر ودُرَر، وأمّا " دُرّ " فهو فُعْل لا فُعَل، ولا صُفّ جمع صُفّة، وإنما يقال " صُفَف".

والثانى: فُعُل نحو: ذُلُل، وسُرُر، وجُدُد.

والثالث: فِعَل نحو: كِلَل وعِدَد وقِدَد وعِلَل، فكله غير مدغم أيضاً.

---

(١) الصفوة الصفية: ٦٣٨/٤، ٦٣٩.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٣٢/٩: ٤٣٤، الممتع: ٦٤٣/٢.

أما ما كان موازناً للفعل: فإنه يدغم، ويستثنى من ذلك (ما كان على وزن فَعَل) فلا يدغم أيضاً نحو: لَبَبْ وسَبَبْ وطَلَل وشَرَر ومَدَد وعَدَد وسَنن.

فلم يدغم لخفته وليكون منبهاً على فرعية الإدغام فى الأسماء حيث أدغم موازنه فى الأفعال نحو "ردّ" فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته فى الفعل(١).

فلا يدغم المثلان – فيما سبق من أوزان – وإن كانا أصلين مثلهما فى "شدد ومدد" من قبل أن الإدغام فيها يحدث لبساً واشتباه بناء ببناء، إذ لو أدغمت لم يُعْلم المقصود منها، ألا ترى أنك لو أدغمت فقلت: طلّ وسرّ وجدّ لم يعلم أن طللاً "فَعَل" وقد أدغم، لأن فى الأسماء ما هو على زنة "فَعْل" ساكن العين نحو: صدّ وجدّ، ولو أدغم نحو "سُرَر" فقيل "سُرّ" لم يعلم هل هو "فُعَل" مثل "ظُنَن" وقد أدغم أو هو "فُعْل" أصلاً نحو: حُبّ، وكذلك جُدد، ولم يكن مثل هذا اللبس فى نحو: شدّ ومدّ، لأنه ليس فى زنة الأفعال الثلاثية ما هو على زنة " فَعْل" ساكن العين فيلتبس به(٢).

وإنما فرقوا بين ما وازن الفعل وما لم يوازنه فأدغموا ما وافق الفعل دون الآخر، لأنهم جعلوا إعلال التضعيف الذى هو الإدغام كإعلال حرف اللين عيناً، فكما أن ما جاء من الأسماء على مثال الفعل أُعِل كباب وخاف لأنه كقال وخاف، كذلك فعلوا فى التضعيف وكما لم يُقل نحو: بُيُض وعِوَض مما ليس على وزن الفعل كذلك لم يدغموا ما ليس على وزن الفعل، لأن الإعلال فى الأسماء بالحمل على الإعلال فى الأفعال، والإعلال فيها أصل، لأن التصريف لها بحكم الأصل.

والإدغام فرع عن الإظهار فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٩/٤٣٥: ٤٣٦، شرح الأشمونى: ٤/٣٤٧.

(٢) شرح المفصل: ١٠/١٢٣.

ووجه تصحيح " فعَل " كـــ " لبَب" مع أن وزنه من المشترك، فكان الوجه أن يدغم لأنهم قد أعلوا باباً وداراً ونحوهما: أن الفتحة لما خفت عليهم لم يكرهوا ظهور التضعيف، كما كرهوا مع غيرها، وإذا كانوا قد صححوا نحو: القوَد والخوَنة والحوَكة – وإن كان شاذاً – فتصحيح نحو: طلل وشرر أولى، لأن الإعلال فى حروف العلة ألزم منه فى حروف الصحة [١].

*****

١٧- العدول عن إدغام المتقاربين المجتمعين فى كلمة واحدة إذا كان إدغامهما يؤدى إلى اللبس: تجرى الحروف المتقاربة مجرى الحروف المتماثلة فى الإدغام لأن المتقاربين كالمتماثلين لأنهما من حيز واحد.

فإذا التقى حرفان متقاربان أدغم الأول منهما فى الثانى ولا يمكن إدغامه حتى يقلب إلى لفظ الثانى.

وإذا أدى إدغام المتقاربين إلى لبس منع ووجب إظهارهما لئلا يلتبس الأصول بعضها ببعض فإن أسكنت الحرف الأول من المتقاربين تخفيفاً على حد الاسكان فى: كتف وفخد لأجل الإدغام جاز حينئذ الإدغام فتقول فى: وتد وعتد: وتد وعتد بالإسكان للتخفيف ثم تقول: ودّ وعدّ بالإدغام، والأكثر فى هذا أن لا يدغم للإلباس بالمضاعف، فلذلك لم يقولوا فى الفعل من نحو "وتد يتد": ودّ يدّ لئلا يتوهم أنه فعل من تركيب "ودد" مع أنهم لو قالوا "يد" فى "يتد" لتوالى إعلالان (حذف الواو التى هى فاء وقلب التاء إلى الدال) [٢].

قال ابن الحاجب: (فإن أدى الإدغام إلى لبس منع كقولك وتد وعتد لأنك لو أدغمت لقلت: ودّ وعدّ فيلبس من **وجهين: أحدهما:** أن لا يعرف تركيب الكلمة هل عينها دال أو غيرها؟ **والثانى:** أن لا يعرف وزنها، هل هو ساكن

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٣٥/٩: ٤٣٨، شرح الأشمونى: ٣٤٦/٤، ٣٤٧، الممتع: ٦٤٤/٢، ٦٤٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٣٢/١٠، شرح الشافية: ٢٦٨/٣.

على ما هو عليه أو متحرك سكن للإدغام فتحقق اللبس فيه من الوجهين المذكورين لو أدغم)[١].

وكذلك "شاة زنماء" و"غنم زنم" فلم يدغموا فيقولوا: زمّاء وزمّ، لأنه لو أدغم لم يعلم تركيبه هل هو عن يائين أو عن نون وياء؟

قال سيبويه: (وتكون "النون" ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيّنة، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق، وذلك قولك: شاةٌ زنْماءُ وغنم زنْمٌ..... وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأنه من المضاعف، لأن هذا المثال قد يكون فى كلامهم مضاعفاً)[٢].

أما إذا لم يوقع الإدغام فى لبس فيجوز نحو امّحى وهمّرش. فأدغموا حين أمنوا اللبس لأن هذا المثال لا يضاعف فيه الميم، فلا يلتبس على أحد أن هذه الميم المشددة ليست من ميمين، لأنها لو كانت من ميمين لوجب أن تكون الأولى أصلية أو زائدة، فإن كانت زائدة يكون وزنه امفعل، وإن كانت أصلية فيكون وزنه افّعل، وكلاهما ليس من الأبنية، فلا لبس.

قال سيبويه: (ألا تراهم قالوا: امّحى حيث لم يخافوا التباساً، لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم، وسمعت الخليل يقول فى انفعل من وَجِلت، اوّجل، كما قالوا: امّحى، لأنها نون زيدَتْ فى مثال لا تضاعف فيه الواو)[٣].

وكذلك "همّرِش" أدغمت النون فى الميم، لأنها لايلتبس أنها ليست ميمين، لأنها لو كانت ميمين لكانت الأولى أصلية أو زائدة، فإن كانت زائدة فوزنه فمعَلِل، وإن كانت أصلية فوزنه فعّلِل، وكلاهما ليس من الأبنية[٤].

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل: ٤٩٢/٢.

(٢) الكتاب: ٤٥٥/٤.

(٣) المرجع السابق: نفس الصفحة.

(٤) ينظر الإيضاح فى شرح المفصل: ٤٩٢/٢، ٤٩٣، شرح المفصل: ١٣٣/١٠، شرح الشافية: ٢٦٧/٣، ٢٦٨، المساعد: ٢٦٦/٤.

المبحث الثانى

اللجوء إلى بعض التغييرات التى يتحقق معها أمن اللبس

****

قد ذكرت فى بداية هذا الفصل أن أمن اللبس يعد أساساً مهماً ، تراعيه اللغة، وترجع إليه فى صوغ أبنيتها المختلفة، وأن هناك طريقتين لذلك، تناولت الطريقة الأولى فى المبحث الأولى، وأما الطريقة الثانية فسأتناولها – بمشيئة الله – فى هذا المبحث.

ومن المواضع التى يبرز فيها بعض التغييرات التى يتحقق معها أمن اللبس ما يلى:

١- رد ألف المقصور الثالثة المنقلبة عن ياء أو واو عند التثنية إلى أصلها لتحقيق أمن اللبس: فإذا كانت ألف المقصور ثالثة منقلبة عن ياء أو واو فعند التثنية ترد الألف إلى أصلها من الواو أو الياء فيقال فى "رحى": رحيان، وفى "فتى": فتيان، قال تعالى:﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ (١).

وفى "قفا" و "عصا" و "رحا": قفوان وعصوان ورحوان. وإنما قلبت الألف إلى الواو والياء ولم تحذف لالتقاء الساكنين على حد الحذف فى إقامة وإصابة: لأننا لما أدخلنا الألف للتثنية اجتمعت مع الألف التى هى لام الكلمة ولم يمكن حذف إحداهما خوفاً من اللبس فلما بطل حذف أحداهما وجب التحريك ولم يمكن تحريك الألف لأنها مدة لا تكون إلا ساكنة، وقد علم أن الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف والثالث ألف أن الألف منقلبة عن ياء أو واو فردت فى التثنية إلى ما هى منقلبة عنه وكان ذلك أولى من اجتلاب حرف أجنبى.

---

(١) يوسف: ٣٦.

ولا يجوز الحذف لوجود اللبس بين الواحد والتثنية عند حذف النون للإضافة نحو: عصا زيد ورحا عمرو وحبلى القوم فلا يعلم أواحداً نريد أم اثنين[١].

قال المبرد: (وإنما فعلت ذلك، لأن ألف التثنية تلحق الألف التى كانت فى موضع اللام، وكذلك ياء التثنية، وهما ساكنان، فلا يجوز أن يلتقيا، فلابد من حذف أو تحريك، فلو حذفت لذهبت اللام، فحركت، فرددت كل حيز إلى أصله، كما كنت فاعلاً ذلك إذا ثنيت الفاعل فى الفعل، وذلك قولك: غزا الرجل ودعا ثم تقول: غزوا ودعوا، لأنك لو حذفت لالتقاء الساكنين لبقى الاثنان على لفظ واحد)[٢].

وتوضيح ذلك: أننا إذا ثنينا رددنا الألف إلى أصلها فقلنا: عصوان، لأنا لو تركناها على انقلابها لوجب أن نقول: عصاان بألفين لأنا نزيد على المفرد فى التثنية حرف المد واللين إلا أنه لا يجتمع ساكنان فى كلام العرب فنحذف الألف لالتقاء الساكنين فنقول: عصان.

فإذا قلنا ذلك "عصان" أدى ذلك إلى التباس المعانى، فإنا إذا أضفنا وجب أن نقول: عصاك، فلم ندر أهو مفرد أضيف أم مثنى أضيف؟ فلما أدى ذلك إلى الالتباس لم نعلها وأبقيناها على أصلها، ثم حملنا النصب والخفض على حالة الرفع فى ذلك.

وكذلك القول فيما أصلها ياء مثل رحيان فترد الألف إلى أصلها، لأن حذفها يؤدى إلى اللبس[٣].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٨٦/٣، المقتضب: ٤٠/٣، شرح المفصل: ١٤٧/٤، الصفوة الصفية: ١٢٣/١.

(٢) المقتضب: ٤٠/٣.

(٣) شرح المقدمة الجزولية: ٥٤٩/٢، ٥٥٠.

وإذا رد إلى الأصل سلمت الواو والياء ولم تقلب ألفاً لئلا يعاد إلى ما فر منه[1].

* * * * *

٢- قلب التنوين فى الاسم المنصوب فى الوقف ألفاً لئلا يلتبس بالنون اللازمة، وقلب تاء التأنيث هاء لئلا تلتبس بغيرها من التاءات: فقد نلجأ إلى بعض التغييرات فى البنية إذا كان بقاؤها على ما هى عليه يؤدى إلى اللبس ومن ذلك مثلاً:

أ- قلب نون التنوين فى كل اسم منصوب فى حالة الوقف ألفاً "كراهة أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف"[2]. فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون.

فإن كان التنوين بعد فتح فإننا نبدله ألفاً فى الوقف فنقول فى "رأيت زيداً: رأيت زيدا، وفى أكرمت عمراً: أكرمت عمرا، وكذلك فتحة البناء إذا تبعها التنوين، وذلك فى أسماء الأفعال نحو: حَيّهلاً، وإيهاً، ووَيْهاً، نقول فى الوقف: حيهلا، وإيها، وويها وكذلك ما أشبهه.

وإن كان بعد غير فتح فإنه يحذف رأساً..... الخ.

ووجه عدم ثبات التنوين على حاله:أنه حرف زائدٌ أتى به للفرق بين ما ينصرف ومالا ينصرف فى المعرب، وفى المبنى أتى به بمعنى آخر، وهو كالحركة، لأنه يتبعها، فلا يوقف عليه بحاله، وأيضاً لإرادة الفرق بينه وبين النون الأصلية، نحو: حسَن، وما أشبه الأصلية نحو: رعْشَن. هذا وجه عدم بقائها على حالها فى الوقف.

---

(١) شرح الكافية: ١٧٤/٢.

(٢) الكتاب: ١٦٦/٤.

وإنما أبدلت ألفاً لمضارعة النون بما فيها من الغنة، ولأنه لا يستثقل الألف، بل تخف به الكلمة، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما فى الرفع والجر.

هذا مذهب أكثر العرب إلا ما حكاه الأخفش عن قوم أنهم يقولون: رأيت زيد بلا ألف(١).

ب- قلب تاء التأنيث هاء فى الوقف (لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء، والتاء التى هى من نفس الحرف، نحو تاء ألفت، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، نحو تاء سنبتة وتاء عفريت)(٢).

فتاء التأنيث اللاحقة للاسم تقلب هاء فى الوقف فرقاً بينها وبين التاء التى هى من نفس الحرف وما لحق بها. (هذا تعليل سيبويه)

وقيل: أبدلت فرقاً بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة الفعل نحو:ضربتْ وقامت.

أما التاء اللاحقة للفعل الدالة على تأنيث الفاعل فلا تبدل هاء أصلاً نحو: ضربت وقامت، فلا يقال: ضربه ولا قامه، لئلا يلتبس بضمير المفعول، وإنما نقول ذلك إذا سمينا به خالياً من الضمير، إذ يصير "ضربة" كشجرة، فلا يكون إذ ذاك إلا اسماً، فتبدل تاؤه هاء، فإبدال التاء هاء فى الوقف لئلا تشبه التاء الأصلية فى نحو بيت وأبيات والملحقة فى نحو: بنت وأخت مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل فى نحو: قامت وقعدت(٣).

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/٨، ٧، سر الصناعة: ٥١٨، شرح الشافية: ٢٨٩/٢، شرح المفصل: ٦٩/٩.

(٢) الكتاب: ١٦٦/٤.

(٣) المقاصد الشافية: ٧٩/٨، ٨١، شرح المفصل: ٨١/٩، الهمع: ٣/ ٣٩٧، ٣٩٨ – (ويشترط فى هذا الإبدال شرطان:

أحدهما: أن لا يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً (بأن يكون متحركاً ولا يكون إلا مفتوحاً أو ساكناً معتلاً ولا يكون إلا ألفاً) فالمحرّك نحو: شجرة وثمرة وطلحة وحمزة،=

٣- ضم حرف المضارعة فى الرباعى خوفاً من اللبس بالثلاثى: فحرف المضارعة يضم فى الرباعى دون غيره خيفة التباس الرباعى بزيادة الهمزة بالثلاثى نحو: ضرب يضرب وأكرم يكرم، لأن الهمزة فى الرباعى تزول مع حرف المضارعة، فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثى هو أم مضارع الرباعى. ثم حمل بقية أبنية الرباعى على ما فيه الهمزة(١).

فإن قيل: لم خص الضم بالرباعى والفتح بالثلاثى؟

قيل: لأن الثلاثى أصل والرباعى بزيادة الهمزة فرع، فيجعل للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة، وما زاد على الثلاثى محمول على الثلاثى.

وقيل: لأن الثلاثى أكثر من الرباعى، والفتحة أخف من الضمة، فأعطوا الأكثر الأخف، والأقل الأثقل ليعادلوا بينهما.

فإن قيل: فالخماسى والسداسى أقل من الرباعى، فهلا وجب ضمه؟

قيل: إنما وجب فتحه لوجهين: الأول:أن النقل من الثلاثى أكثر من الرباعى، فلما وجب الحمل على أحدهما، كان الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل.

والثانى: أن الخماسى والسداسى ثقيلان لكثرة حروفهما، فلو بنوهما على الضم، لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف، وثقل الضم، وذلك لا يجوز فأعطوهما أخف الحركات وهو الفتح(٢).

* * * * *

=والساكن نحو: شاة وعلقاة ومعاناة. فإن وقع قبل تاء التأنيث ساكن صحيح لا تبدل بل تبقى على حالها فنقول: بنت وأخت، الشرط الثانى: أن لا تكون التاء فى جمع تصحيح ولا ما أشبهه فإن كانت فى جمع تصحيح فاللغة الفصحى ألا تبدل فيه..... الخ) المقاصد: ٨/٨١، ٨٤.

(١) الأشباه والنظائر: ١/٣٣٩.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ١/٣٣٩، أسرار العربية: ٤٠٤، ٤٠٥.

٤- قلب كل من الواو والياء إذا تحركتا وفتح ما قبلهما ألفاً إذا أمن اللبس وإلا فلا تقلبا: إذا تحركت الواو أو الياء وفتح ما قبلها قلبت ألفاً ولكن هذا القلب والإعلال له قيود **منها:** أن تكون حركتهما لازمة لأن العارض لا يعتد به، ألا ترى أنهم لم يقلبوا نحو: اشتروا الضلالة ولتبلوُن ولا تنسوا الفضل لكون الحركة عارضة لالتقاء الساكنين.

ومنها: أن لا يلزم من القلب والإعلال لبس، وذلك بأن يقع بعدهما ساكن كالألف فى نحو: غزوا ورميا ورحيان وعصوان، فلم يقلبوهما مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما لأنهم لو قلبوهما ألفاً وبعدهما ألف التثنية لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين فيلتبس الاثنان بالواحد.

ألا ترى أنك لو أعللت غزوا ورميا بأن تقلبهما إلى الألف اجتمعت ألفان (غزاا ورماا) فتحذف إحداهما فيصير لفظه على ما كان فى المفرد (غزا ورمى) فيصير فعل الواحد والاثنين بلفظ واحد.

فإن قيل: فنحو عصوان ورحيان لا يقع فيه لبس لأنك إذا قلت: ملهيان وأعللته صار ملهان فلا يلتبس بمفرد.

قلت: الإلباس فيه حاصل لأنه يضاف فتحذف نونه فلو أعل لقيل فى الإضافة ملهى زيد، فلا يعلم أنه مثنى أو مفرد.

وكذلك قالوا: الغليان والنزوان فصحت الياء والواو فيهما مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما لأنهم لو قبلوهما ألفين وبعدهما ألف فعلان لوجب حذف إحداهما فيقال: غلان ونزان فيلتبس فعلان معتل اللام بفعال مما لامه نون فاحتملوا ثقل اجتماع الأشباه والأمثال إذ ذلك أيسر من الوقوع فى محظور اللبس والإشكال.

أما إذا كان الساكن غير ألف التثنية فإنه يعل لعدم وجود لبس، ألا ترى أنك إذا قلت: غزوا وغزت فأصله: غزوت وغزووا فقد وقع بعدهما ساكن، ومع ذلك فإنه يجب إعلالهما فتقلب ألفاً فتجمع ساكنة مع الواو التى للجمع ومع

التاء التى للتأنيث فتحذف لالتقاء الساكنين فيصير: غزَوا وغَزَت، فلما لم يكن إلباس جرت فى الإعلال على ما يقتضيه القياس(١).

قال ابن جنى فى باب "تخصيص العلل": (إنما اضطُر القائل بتخصيص العلة فيها وفى أشباهها، لأنه لم يحتَطْ فى وصف العلة، ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها، وذلك أنه إذا عقد هذا الموضع قال فى علة قلب الواو والياء ألفاً: إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، نحو: قام وباع وغزا ورمى وباب وعاب وعصا ورحى. فإذا أدخل عليه فقيل له: قد صحتا فى نحو: غزوا ورميا وغزوان وصميان..... أخذ يتطلب ويتعذر فيقول: إنما صحتا فى نحو: رميا وغزوا، مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما: غزا ورمى، فتلتبس التثنية بالواحد،وكذلك لو قلبوهما ألفين فى نحو نفَيان ونزوان، لحذفت إحداهما، فصار اللفظ بهما: نفان وغزان، فالتبس فعلان مما لامه حرف علة بفعال مما لامه نون..... و هذا هو الذى نتق (أى: حرك) عليهم هذا الموضع حتى اضطرهم إلى القول بتخصيص العلل، وأصارهم إلى حيّز التعذر والتمحل، وسأضع فى ذلك رسماً يقتاس فينتفع به.

وذلك أن نقول فى علة قلب الواو والياء ألفاً: إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعرى الموضع من اللبس، أو أن يكون فى معنى ما لابد من صحة الواو فيه، أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه فإنهما يقلبان ألفا ً)(٢).

---

(١) ينظر فيما سبق: شرح المفصل: ١٦/١٠، ١٧، الإيضاح لابن الحاجب: ٤٥٢/٢، ٤٥٣، المقاصد الشافية: ٢٣٤/٩، ٢٣٥، شرح الشافية: ٢٣٠/٢، شرح السيرافى: ٢٦/٥، ٢٧، شرح الأشمونى: ٤٤١/٤، ٤٤٢، المنصف: ١٣٥/٢، ١٣٦.

(٢) الخصائص: ١٤٦/١، ١٤٧.

وبناءً على هذا: فإذا بنينا من الرمى والغزو مثل عنكبوت قلنا: رمْيَوْت وغَزْوَوْت والأصل: رميَيُوت وغزوَوُت ثم قلبتا وحذفا لملاقاة الساكنين، وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس فى الكلام فعلوت.

وحمل مالا لبس فيه على ما فيه لبس لأنه من بابه[١].

* * * * *

٥- إعلال الفعل وتصحيح الاسم إذا كان الفعل معتل العين بالواو أو الياء وكانتا مفتوحتين وكان ما قبلهما صحيحاً ساكناً وذلك إذا خيف اللبس: فالإعلال والتغيير إنما هو للأفعال لتصرفها باختلاف صيغها للدلالة على الزمان وغيره من المعانى المفادة منها من نحو: الأمر والنهى، وإعلال الأسماء إنما كان بالحمل على الأفعال فـــ "باب ودار وساق" وما أشبهها مما هو على بناء الفعل قلبت عينه لأنها متحركة قبلها فتحة فصارت فى الأسماء بمنزلة قال وباع فى الأفعال[٢].

فإذا كان الفعل معتل العين بالواو أو الياء وكانتا مفتوحتين وكان ما قبلهما صحيحاً ساكناً: وجب نقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلهما فإن كانت الحركة مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل مثل: يقوم ويبين والأصل: يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء، وإن كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفاً يجانس الحركة نحو: أقام وأبان وأصلهما: أقْوم وأبْين ونحو يقيم وأصلها: يقوِم[٣].

وهذا أمر اختصت به الأفعال دون الأسماء حتى يميز الاسم من الفعل المتصرف، لذلك نجدهم لا يفرقون بين الأفعال والأسماء الثلاثية فيقلبون العين

(١) شرح الأشمونى: ٣١٥/٤، الممتع: ٧٤٠/٢، ٧٤١.
(٢) شرح المفصل: ٨٢/١٠.
(٣) شرح الأشمونى: ٣٢٠/٤.

ألفاً فيهما على حد سواء، مثال قال وباع فى الأفعال، ودار وباب وساق فى الأسماء.

قال المبرد: (فإن قال قائل: لم لم تجر على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق، كما فعل ذلك فيما لحقته الزوائد؟

قيل له: الفصل بينهما أن الأفعال فيما لحقته الزوائد تلقى حركة عينها على ما قبله وتسكن،وهذه لم تلق حركة عينها على غيره، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد، لأن ما لحقته زائدة من الأسماء تبلع به زنة الأفعال لم ينصرف، فيلتبس بالفعل، لأنه لا يدخله خفض ولا تنوين وما كان على ثلاثة فالتنوين والخفض فصل بينه وبين الفعل، فقد أمن اللبس)[1].

وإنما يعل من الأسماء المزيد فيها ما وافق الفعل فى وزنه (أى: حركاته وسكناته لا حقيقة الزنة) وفارقه بزيادة لا تكون فى الفعل، وإنما أعلوا من الأسماء ما وافق الفعل فى وزنه تشبيهاً به، واشترطت المفارقة بالزيادة أو بالمثال الذى لا يكون فى الأفعال كراهة اللبس فيها، **ويندرج تحت ذلك نوعان:**

أحدهما: ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمقام فإنه موافق للفعل فى وزنه فقط وفيه زيادة تنبئ على أنه ليس من قبيل الأفعال وهى الميم فأعل، وكذلك نحو: مقيم ومبين. أما مدين ومريم فوزنهما فعلل لا مفعل وإلا وجب الإعلال. **والآخر:** ما وافق المضارع فى زيادته دون وزنه كأن تبنى من القول أو البيع على مثال (تِحْلِئ) بكسر التاء وهمزة بعد اللام فإنك تقول: تقيل وتبيع، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة أصلية فى تبيع ومنقلبة عن الواو فى تقيل فأعل تبيع بالنقل فقط وأعل تقيل بالنقل والقلب.

ولا يعل مثل ذلك عند المبرد لأنه اشترط مع الموازنة والمخالفة المذكورين شرطاً آخر وهو أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال[2].

---

(١) المقتضب: ٢٤٩/١ وينظر: الممتع: ٤٦٥/٢، شرح المفصل: ٨٢/١.

(٢) ينظر: الإيضاح: ٤٤٠/٢، شرح الأشمونى: ٣٢١/٤، شرح الشافية: ١٤٥/٣، المقاصد الشافية: ٣١٣/٩، ٣١٥، المقتضب: ٢٤٥/١.

وهكذا نرى أن ما زاد على ثلاثة يعل إذا أمن اللبس وإذا لم يؤمن لم يعل فرقاً بين الفعل والاسم.

فما لم يكن مخالفاً للفعل بما ذكرنا نحو: أطول منك وأسود وتقْوُل وتقْوِل وأقْوُل على وزن تنصُر ويضْرِب واقتُل، وكذا أعْيُن وأدْوُر، لم يُعل الإعلال المذكور لئلا يلتبس بالفعل عند التسمية(١).

* * * * *

٦- الإعلال فى نحو "قائل وبائع" بالقلب ولا يجوز الحذف لما فيه من اللبس: فـ "قائل" و "بائع" أصلهما: قاول وبايع كما أن أصل قال وباع: قول وبيع، فانقلب حرف العلة ألفاً كما انقلب فى (قال وباع) فصار (قاال وبااع) بألفين، فلما اجتمع الساكنان لم يكن بد من الحذف لأحدهما أو التحريك، ولا يمكن الحذف لما فيه من اللبس لأن اسم الفاعل بالحذف يصير على لفظ الماضى (قال وباع) فيلتبس، وأما التحريك فلا يمكن أن يرجع لأجله إلى الأصل من الياء والواو، فيكون رجوعاً عما فر منه، فلم يبق إلا تحريك الألف نفسها، وذلك لا يمكن، فأبدلت حرفاً يقرب منها غاية القرب ويمكن تحريكه، وهو الهمزة، فأبدلوا الثانية همزة ولم يبدلوا الألف الأولى، لأنها زائدة لا أصل لها فى الحركة(٢).

فالمانع من الحذف هنا هو خوف اللبس لأنه يزيل صيغة الفاعل ويصيره إلى لفظ الفعل ولا يكفى الإعراب فاصلاً بينهما لأنه قد يطرأ عليه الوقف فيزيله فيبقى الالتباس على حاله(٣).

قال المبرد: (فاعتل اسم الفاعل لاعتلال فعله، ولزم أن تكون علته قلب كل واحد من الحرفين همزة، وذلك قولك: قائل، وبائع، وذاك أنه كان: قال وباع، فأدخلت ألف "فاعل" قبل هذه المنقلبة، فلما التقت ألفان والألفان لا تكونان

(١) شرح الشافية: ١٤٥/٣.
(٢) المقاصد الشافية: ٢٩/٩.
(٣) شرح المفصل: ١٠/١٠.

إلا ساكنين لزمك الحذف لالتقاء الساكنين أو التحريك، فلو حذفت لا لتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل، تقول فيهما: قال وباع، فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا حركت صارت همزة، وذلك قولك: قائل وبائع)[١].

* * * * *

٧- **عدم إتمام اسم المفعول من ذوات الواو، والتفريق بينه وبين "سرت سوواراً" ونحوه:** يجوز الإتمام فى "مفعول" من ذوات الياء، وهى لغة لبنى تميم نحو: تفاحة مطيوبة ويوم مغيوم، والإعلال أفصح.

ولا يجوز الإتمام فى ذوات الواو إلا فيما سمع من نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، ورجل معْوود، وفرس مقْوُود وقول مقوول[٢].

وحكى يعقوب فى "الإصلاح" عن الفراء أنه لم يأت مفعول من الواو بالتمام إلا حرفان: مسك مدووف وثوب مصوون [٣].

قال سيبويه: (ولا نعلمهم أتموا فى الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة) [٤].

وإنما كان التصحيح فيه نادراً جداً: لأنه إذا صح اجتمع فيه مع إعلال فعله أنه من الواو، وأنه يجب ضم واوه وبعدها واو مفعول فيجتمع واوان وضمة، وذلك ثقيل جداً، بخلاف تصحيح ما عينه ياء نحو: معيوب، فإنه إنما اجتمع فيه واو وياء وضمة، وذلك أخف.

---

(١) المقتضب: ٢٣٧/١، المنصف: ٢٨٠/١، الممتع: ٣٢٨/١، التبصرة: ٨٨٤/٢، التصريح: ٦٩٤/٢.

(٢) الممتع: ٤٦٠/٢، ٤٦١.

(٣) إصلاح المنطق: ٢٢٢.

(٤) الكتاب: ٣٤٩/٤.

فإذا كان الإعلال فى ذوات الياء هو القياس، مع أن الياء دون الواو فى الثقل، فمفعول من الواو لثقله أحْرى ألا يجوز فيه التصحيح(١).

وخالف المبرد كافة النحويين فأجاز الإتمام فى ذوات الواو قياساً على ما ورد منه، وقال: ليس بأثقل من "سُرتُ سوواراً" و "غارت عينه غووراً" لأن فى "سوور" و"غوور" واوين وضمتين، وليس فى "معْوود" مع الواوين إلا ضمة واحدة (٢).

وهذا الذى ذهب إليه باطل – كما قيل – لأن ما ورد من الإتمام فى ذوات الواو من القلة بحيث لا يقاس عليه.

وأما احتجاجه بـــ "سُوُور" فباطل، لأن مثل "سوور" شاذ، ولو لم يسمع لما قيل.

وأيضاً فإن الضرورة دعت إلى ذلك فى مثل "سُوُور" لأنهم لو أعلوا فاسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة، لوجب حذف إحداهما، فيصير لفظ "فُعول" و "فُعْل" واحداً، فيقع اللبس، وكذلك أيضاً لو أعلوا الواو فى مثل "قَوُول" فقلبوها ألفاً لا لتقى ساكنان الألف والواو، فيجب حذف أحد الساكنين، فيصير "فَعُول" و "فَعْل" فى اللفظ واحداً، فيقع اللبس، لأن المصدر قد يأتى على (فُعْل) كـــ (ظُلْم) وكذلك الصفة قد تأتى على (فَعْل) كـــ (ضَخْم).

ولا يلزم شيء من ذلك فى إعلال "مفعول" لأن اسم المفعول لا يأتى أبداً من الفعل الثلاثى إلا على وزن "مفعول"، فإذا أعللته علم أنه مغَيّر من ذلك.

فاللبس مأمون فى مصوون ومقول فجرى على ما يجب فيه من الإعلال(٣).

* * * * *

(١) المقاصد الشافية: ٣٤٥/٩، ٣٤٦.

(٢) المقتضب: ٢٤٠/١، ٢٤١.

(٣) ينظر: الممتع: ٤٦٢/٢، المقاصد الشافية: ٣٤٧/٩، المنصف: ٢٧٨/١.

٨- إذا وقعت الياء عيناً لفُعْلى صفة وقبلها ضمة قلبت الضمة كسرة وصحت الياء لأمن اللبس: إذا وقعت الياء عيناً لـــ " فُعْلى" بضم الفاء فإما أن تكون اسماً وإما أن تكون صفة.

فإن كانت عيناً لـــ " فُعلى" اسماً: قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها مثل "طوبى" مصدراً لـــ "طاب" أو اسماً للجنة، أو صفة جارية مجرى الأسماء وهى فُعْلى أَفْعَل كالطوبى والكوسى والخُورى مؤنثات أطيب وأكيس وأخير، فهذه وإن كان أصلها الصفة إلا أنها جارية مجرى الأسماء لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التى لا تكون صفات فـــ "طوبى" أصلها: طُيْبى لأنها من الطيبة، والكوسى أصلها: الكُيْسى لأنها من الكيس فقلبوا الياء واواً للضمة قبلها فشبهوا الاسم هنا في قلب الياء فيه واواً لسكونها وانضمام ما قبلها بموسر وموقن(١).

وإن كان "فُعْلى" صفة محضة: وجب قلب الضمة كسرة، ولم يسمع من ذلك إلا ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾ (٢). ومشية حيكى.

والأصل : ضُيْزى وحُيْكى، والذى أعان على ذلك هو أمن اللبس، والدليل على ذلك: أنه لا يحفظ فى الصفات (فِعْلى) بكسر الفاء بل بضمها نحو "حُبلى"، فأبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء على حد فعلهم فى "بِيض" وأصله "بُيْض" مثل "حُمْر"، ولم يقلبوا الياء هنا واواً كما فعلوا فى "الكوسى" و"الطوبى" ليفرقوا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالقلب لأن الاسم أخف من الصفة ، والصفة أثقل لأنها فى معنى الفعل والأفعال أثقل من الأسماء، فالصفة من العلل الموانع للصرف فهى أدعى للتخفيف، والياء أخف من الواو، فجعلت الواو فى الاسم الذى هو خفيف ولم تجعل فى الصفة لئلا تزداد ثقلاً (٣).

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٩٧/١٠، أوضح المسالك: ٣٣٥/٤.

(٢) النجم: ٢٢.

(٣) ينظر: الممتع: ٤٩٣/٢، شرح المفصل: ٩٨/١٠. =

فقلبوا الضمة كسرة، لأن فِعْلى صفة ليس من أبنيتهم، فلما كان ليس من أبنيتهم أمنوا اللبس، ولا نقول على هذا فى "فُعْل" من القول ونحوه: قِيلٌ، لئلا يلتبس فُعْل بفِعْل.

أما نحو (طوبى وكوسى) فلا يؤمن معها اللبس، فلما كرهوا لبس مثال بمثال لا يرشد إليه أمر، لم يقولوا طيبى وكيسى لأنه لا يعلم حينئذ كونها "فِعْلى" أو "فُعْلى" فراعوا ذلك(١).

= – وهذا مذهب جمهور النحاة، وقلب الياء واو فى الصفة عندهم شاذ، وأجازه الأخفش، وسوى ابن مالك بين الوجهين فقال:

وإن يكن عيناً لفُعلى وصفاً فذاك بالوجهين عنهم يلْقى

ولعل السبب فى ذلك أنه حصر كلامه فى قسمين: الاسم المحض والصفة المحضة وبقى له قسم ثالث مذبذب وهو " الفُعلى " تأنيث الأفعل وهو متردد بين الأسماء والصفات....الخ.

(ينظر: الكتاب: ٣٦٤/٤، الأصول: ٢٦٧/٣، الإيضاح فى شرح المفصل: ٤٥١/٢، المقاصد الشافية: ١٨١/٩).

(١) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل: ٤٥٢/٢، والمقاصد الشافية: ١٨٤/٩.

الخاتمة

****

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله النبى الخاتم سيدنا محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين..... وبعد

فقد أفرزت هذه الدراسة عما يلى:

١- حرص النحويون على سلامة القاعدة النحوية من الإشكال والإلباس للمحافظة على سلامة المعنى ووضوحه وخلوه من الغموض والإلغاز.

٢- من يحكم باللبس هو: الجهة التى تستقبل كلام المتكلم، فالمخاطب هو الذى يحكم على الكلام إن كان جلياً ظاهراً أو مشكلاً ملبساً، فاللبس مرتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور المعنى وبيانه لدى متلقيه.

٣- عوّل النحويون فى وجوب القاعدة النحوية وجوازها على أمن اللبس وقد ظهر ذلك جلياً فى العديد من المواضع.

٤- جعل النحويون أمن اللبس شرطاً فى اطراد القاعدة النحوية وقياسها فجعلوها قياساً يتبع بناء عليه، وقد كان حرصهم على أمن اللبس وخوفهم من الوقوع فيه – أيضاً- من الأسباب التى سوغت لهم مخالفة أقيستهم التى اعتمدوها.

٥- أوجب النحويون البقاء على الأصل إذا خيف اللبس، وأجازوا الخروج عنه ما لم يترتب عليه لبس أو غموض.

٦- لم يكن النحويون على وفاق فى تقييدهم قواعدهم بأمن اللبس، وكان بينهم تفاوت فى الأخذ به واعتباره، لاختلافهم فى مدى وضوح المعنى وغموضه.

٧- من أسباب اختلاف النحويين فى اعتبارهم لأمن اللبس – أيضاً – الخلط فى بعض المواضع بين اللبس والإجمال، مع أن الأول مرفوض والثانى مقبول، إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم، ولم

توضع اللغة إلا للإفهام، أما الإجمال فلا محذور فيه بل قد يكون من مقاصد البلغاء، وإن صرح البعض بأنه لبس لا يلتفت إليه لأن هذا يتناقض مع الغرض الأساسى للكلام وهو الإفهام والإبانة.

٨- يرتبط الحذف فى اللغة العربية بأمن اللبس ارتباطاً واضحاً ودقيقاً.

٩- قد يكون أمن اللبس سبباً فى كسر قاعدة العدول عن الأصل بالرجوع إلى الأصل المتروك، لأن اتباع القاعدة يؤدى إلى صوغ بنية تلتبس ببنية أخرى فكأنه عدول عن العدول.

١٠- قد يكون التقديم أو التأخير دافعاً للبس أو جالباً له.

١١- اللبس قيد من القيود التى تحد من حرية الجملة العربية ومن حركية مفرداتها، فإذا خفيت العلامة الإعرابية ولم تكن هناك قرينة لفظية أو معنوية وجب اعتبار المرتبة والتزامها وإلا وقعنا فى لبس.

١٢- العنصر الدلالى يسمح بالتصرف فى التقديم والتأخير لأنه يقوم بالدور الذى كانت تقوم به العلامة الإعرابية.

١٣- قد يؤدى أمن اللبس فى القاعدة النحوية إلى حمل شيء على آخر أو خروج بعض الأدوات عن معناها الأصلى إلى معنى آخر.

١٤- أمن اللبس يعد أساساً مهماً، تراعيه اللغة وترجع إليه فى صوغ أبنيتها المختلفة.

١٥- عندما يؤدى اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبان ملبسة يتجاوز عن تلك القواعد إلى غيرها ليؤمن اللبس.

١٦- عالج علماء العربية اللبس فى الأبنية باستعمالهم تقنيات غاية فى الدقة لبيان الأصول والفروع منها، وكيفية صدور الفروع عن أصول قريبة أو بعيدة، وساعدهم ذلك على معرفة المواضع التى يقع فيها لبس، ووضع مقاييس دقيقة لتمييز حالات اللبس.

١٧- اللبس فى الكلام له صفة النسبية، فما يكون فى عصر من العصور ملبساً، لا يلزم أن يكون كذلك فى عصر آخر، وما يكون ملبساً بالنسبة لفئة معينة أو جيل معين قد لا يكون ملبساً مع فئة أخرى أو جيل آخر.

١٨- اعتمد اللغويون العرب على أمن اللبس فى تعليل الكثير من الظواهر، واستندوا إليه فى وضع الكثير من القواعد والأحكام.

١٩- العلاقة بين المعنى وأمن اللبس علاقة قوية ووثيقة، وقد ظهر لنا من خلال هذا الدراسة مدى ارتباط أمن اللبس عند النحاة بظهور المعنى ووضوحه.

٢٠- تقييد القواعد النحوية والصرفية بأمن اللبس يظهر لنا العلاقة الوثيقة بين مقصود الكلام "الدلالة" وصياغة القواعد ونسجها.

٢١- أظهر لنا هذا البحث أن أى تغيير يحدث فى البنية أو التركيب ناتج عن تغير طارئ فى المعنى.

٢٢- السبب فى وجود التعليل بأمن اللبس فى تراثنا اللغوى يرجع إلى طبيعة اللغة وميلها الشديد إلى التفريق والتخصيص الذى يُعَد من أهم الخصائص التى تتميز بها سواء فى مجال الأبنية أو فى مجال التراكيب.

٢٣- اللغة العربية كثيراً ما تميل إلى التفرقة بين المعانى عن طريق اختلاف الحركات الداخلية للكلمة أو إضافة حرف أو أكثر إلى الأصول الثلاثية للكلمة.

٢٤- قد يكون الحذف أو التغيير (بالقلب أو بالإدغام أو غير ذلك) وسيلة من وسائل الفرق لأمن اللبس.

٢٥- قد وضعت بعض الأبواب فى الأصل لتحقيق غرض أمن اللبس، وإن كان لها مع ذلك أغراض أخرى مثل باب الضمير والنعت والبدل والتوكيد والتمييز.

٢٦- أمن اللبس ضابط عام تحتكم إليه اللغة فى جميع مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ولإبراز ذلك حرصت على تنوع المواضع التي تثبت ذلك وشمولها فيما سبق من البحث.

٢٧- لقد فهم اللغويون العرب هذه الظاهرة فهماً دقيقاً وراعوها فى تحليلاتهم واستقر عندهم أن الالتباس لا يسوغ بوجه من الوجوه لمخالفته الغاية من وضع اللغة.

٢٨- إن ظاهرة أمن اللبس فى الكلام تستوجب دراسات جادة ومتنوعة لمساعدة الباحثين والمهتمين بتعليم اللغة العربية فى مواجهة المشكلات التى تنتج عن حدوث هذه الظاهرة فى الكلام.

ثبت المصادر والمراجع

- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات للعلامة الشيخ / أحمد بن محمد البنا – تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
- أدب الكاتب لابن قتيبة – تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد (القاهرة – ١٩٥٨م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب – الطبعة الأولى (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).
- أساس البلاغة للزمخشرى، تحقيق / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العليمة – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).
- أسرار العربية للأنبارى تحقيق / محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.
- الأشباة والنظائر فى النحو للسيوطى – دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان).
- إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحقيق /أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون – الطبعة الرابعة – دار المعارف.
- الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالوية، تحقيق / محمد إبراهيم سليم – مكتبة القرآن القاهرة.
- إعراب القراءات الشواذ لأبى البقاء العكبرى، تحقيق / محمد السيد أحمد عزوز – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).

- الاقناع فى القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).
- الأمالى للقالى – طبعة السعادة (١٩٥٣م).
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى ومعه الانتصاف من الإنصاف للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث العربى.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصارى ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد – دار الطلائع.
- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم د/ موسى بناى العليلى – الجمهورية العراقية – إحياء التراث الإسلامى.
- الإيضاح فى علل النحو للزجاجى، تحقيق / مازن المبارك – بيروت (١٩٧٣م).
- البرهان فى علوم القرآن للزركشى، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعرفة – بيروت لبنان).
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتى – دار الغرب الإسلامى – الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م).
- البيان والتبيين للجاحظ – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان.
- التبصرة والتذكرة للصميرى تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م) دار الفكر – دمشق.
- التبيان للعكبرى، تحقيق / على محمد البجاوى – عيسى البابى الحلبى.
- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسى، تحقيق د/ حسن هنداوى – دار القلم دمشق – (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).
- ترشيح العلل فى شرح الجمل للقاسم بن الحسين الخوارزمى، إعداد / عادل محسن سالم العميرى، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى، تحقيق د/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى – الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسى، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
- التفكير البلاغى عند العرب " أسسه وتطوره إلى القرن السادس " تأليف / حمّادى صمّو، منشورات الجامعة التونسية (١٩٨١م).
- التكملة للفارسى، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – بيروت لبنان (الطبعة الثانية – ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى، تحقيق أ د/ عبد الرحمن على سليمان – دار الفكر العربى – الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م).
- التوطئة لأبى على الشلوبين، تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع – الكويت (١٩٨١م – ١٤٠١م).
- جمهرة أشعار العرب لأبى الخطاب القرشى تح / على محمد البجاوى (نهضة مصر) للطباعة والنشر.
- جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه د/ أحمد عبد السلام، وخرج أحاديثه / أبو هاجر محمد سعيد زغلول – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى، تحقيق د/ فخرالدين قباوه، أ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ – ١٩٢م).
- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب للإربلى، تحقيق / إميل بديع يعقوب – دار النفائس – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٩١م).

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى، تح / طه عبد الرؤف سعد – المكتبة التوفيقية (طبعة دار الفكر).
- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق / سعيد الأفغانى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادى، تحقيق وشرح أ / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى القاهرة الطبعة الرابعة (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).
- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق / محمد على النجار – دار الكتاب العربى – بيروت لبنان.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف / أحمد بن الأمين الشنقيطى، وضع حواشيه / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط الأولى (١٤١٩هـ – ١٩٩٩م).
- درة الغواص فى أوهام الخواص لأبى محمد القاسم بن على الحريرى الطبعة الأولى (١٢٩٩) – طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة فى مطبعة الجوائب (قسطنطينة).
- دليل السالك شرح ألفية ابن مالك، تأليف / عبد الله صالح الفوزان – دار المسلم – الطبعة الأولى (١٩٩٨).
- ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له / مهدى محمد ناصر الدين – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الثانية (١٤١٤هـ – ١٩٩٤م).
- ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه أ/ مصطفى عبد الشافى، دار الكتب العلمية (بيروت لبنان) – الطبعة الخامسة (٢٠٠٤، ١٤٢٥هـ).
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح د/ محمد يوسف نجم – دار بيروت للطباعة والنشر (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م).

- ديوان جرير – دار بيروت للطباعة والنشر – (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).
- ديوان حسان بن ثابت الأنصارى، شرحه وكتب هوامشه وقدم له أ/ عبدأ – مهنا – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – الطبعة الثانية (١٤١٤هـ – ١٩٩٤م).
- ديوان ذى الرمة، قدم له وشرحه / أحمد حسن بسج – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م).
- ديوان عنترة بن شداد العبسى – الطبعة الرابعة – مجلس معارف ولاية بيروت (١٨٩٣).
- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د/ إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت لبنان (١٣٩١هـ – ١٩٧١م).
- ديوان كعب بن زهير، حققه وشرحه وقدم له أ / على فاعور– دار الكتب العلمية – بيروت لبنان (١٤١٧هـ – ١٩٩٧م).
- ديوان الهذليين – دار الكتب المصرية (الطبعة الثانية – ١٩٩٥ م).
- السبعة فى القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقى ضيف، الطبعة الثانية – دار المعارف.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د/ حسن هنداوى.
- سنن أبى داود، تصنيف أبى داود سليمان بن الأشعث السحبستانى، اعتنى به / فريق بيت الأفكار الدولية.
- شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادى، حققه / عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق – دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ – ١٩٨٨م).
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك)، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م).

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى مختون – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).
- شرح التصريح على التوضح أو التصريح بمضمون التوضيح فى النحو، تحقيق / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).
- شرح جمل الزجاجى لابن خروف، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد الدكتورة / سلوى محمد عزب (١٤١٩هـ) جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى مكة المكرمة.
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الأشبيلى (الشرح الكبير) تحقيق د/ صاحب أبو جناح (١٩٧١م).
- شرح جمل الزجاجى لابن هشام الانصارى، تحقيق د/ على محسن عيسى – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).
- شرح الدمامينى على مغنى اللبيب للإمام محمد بن أبى بكر الدمامينى، صححه وعلق عليه / أحمد عزو عناية – مؤسسة التاريخ العربى – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م).
- شرح ديوان الحماسة لأبى تمام، تأليف /أبى على أحمد بن محمد المرزوقى، علق عليه وكتب حواشيه / غريد الشيخ، ووضع فهارسه العامة /إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – الطبعة الأولى (٢٠٣م – ١٤٢٤هـ).
- شرح شافية ابن الحاجب للرضى مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادى، تحقيق الأساتذة / محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محى الدين الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).
- شرح شواهد المغنى للسيوطى – اعتنى بتصحيحه العلامة المحقق الشهير الشيخ / محمد محمود ابن التلاميد الشنقيطى – مكتبة الخانجى بمصر.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لقاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محى الدين عبد الحميد – ط الثانية.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تح / رشيد عبد الرحمن العبيدى، نشر لجنة إحياء التراث فى وزارة الأوقاف فى الجمهورية العراقية (ط الأولى ١٩٧٧م).
- شرح عيون الإعراب للمجاشعى، تح ودراسة / حسناء عبد العزيز القنيعير – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م).
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م).
- شرح الكافية فى النحو للرضى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م).
- شرح كتاب سيبويه للسيرافى، تحقيق / أحمد حسن مهدلى، على سيد على (دار الكتب العلمية – بيروت لبنان) الطبعة الأولى (٢٠٠٨م – ١٤٢٩هـ).
- شرح كتاب سيبويه للصفار البطليوسى تح د/ معيض بن مساعد العوفى – دار المآثر – المدينة النبوية – الطبعة الأولى (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).
- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت.
- شرح المفصل فى صنعة الإعراب الموسوم (بالتخمير) للخوارزمى، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – دار الغرب الإسلامى – الطبعة الأولى (١٩٩٠).
- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، تحقيق د/ تركى بن سهو بن نزال العتيبى – مؤسسة الرسالة –الطبعة الثانية (١٤١٤هـ – ١٩٩٤م).
- شرح المكودى على ألفية ابن مالك لأبى زيد عبد الرحمن بن على المكودى، تح د/ فاطمة راشد الراجحى – جامعة الكويت(١٩٩٣).

- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناى علوان العليلى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل لأبى عبدالله محمد بن عيسي السلسيلى ، تحقيق د/ الشريف عبد الله على الحسينى البركاتى – المكتبة الفيصيلية – الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين بن مالك الأندلسى، تحقيق د/ طه محسن، مكتبة ابن تيمية (الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ)، (الطبعة الثانية – ١٤١٣هـ).
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهرى، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت لبنان (الطبعة الرابعة – ١٩٩٠).
- الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية لتقى الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلى من علماء القرن السابع الهجرى، تحقيق أد/ محسن بن سالم العميرى (١٤١٩هـ) – جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية – مركز إحياء التراث الإسلامى.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدى، تح د/ عبد الحميد هنداوى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (٢٠٠٣م – ١٤٢٤هـ).
- فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى – بيت الأفكار الدولية – طبعة مصححة مقابل فيها متن صحيح البخارى على نسخة الفتح، مرقمة بترقيم محمد فؤاد عبد الباقى.
- كتاب سيبويه لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح أ/ عبد السلام هارون – دار الجيل بيروت (الطبعة الأولى – ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى، تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ / على محمد

معوض، وشارك فى تحقيقه أد/ فتحى عبد الرحمن حجازى، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب القيسى، تحقيق د/ محى الدين رمضان (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) مجمع اللغة العربية بدمشق.
- لسان العرب لابن منظور - طبعة جديدة مصححة وملونة، اعتنى بتصحيحها / أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدى - دار إحياء التراث العربى - الطبعة الثالثة (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور / تمام حسان، القاهرة - عالم الكتب (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور / تمام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء (المغرب) - ١٩٩٤.
- لمع الأدلة فى أصول النحو لأبى البركات بن الأنبارى، تحقيق أ/ سعيد الأفغانى - دمشق (١٩٥٧م).
- اللمع فى العربية لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق د/ سميح أبو مُغلى - دار مجد لاوى للنشر (١٩٨٨).
- مجالس العلماء لأبى القاسم الزجاجى، تحقيق أ/ عبدالسلام هارون - مكتبة الخانجى بالقاهرة - الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
- مجمع الأمثال للميدانى، تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- المحتسب فى تبين وجوه القراءات والايضاح عنها لابن جنى، تحقيق / على النجدى ناصف، عبد الفتاح اسماعيل شلبى، أعده للطبعة الثانية وقدم له / محمد بشير الإدلبى.
- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية - مكتبة المتنبى القاهرة.

- المسائل العضديات للفارسى، تحقيق د/ على جابر المنصورى – عالم الكتب – الطبعة الأولى – (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م) – دار الفكر – دمشق.
- مشكل إعراب القرآن لمكى تحقيق د/ حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الثانية (١٤٠٥).
- معانى القرآن للفراء – عالم الكتب – بيروت (الطبعة الثالثة – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
- المعجم المفصل فى شواهد اللغة العربية، إعداد د/ إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الانصارى،تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبةالعصرية – صيدا بيروت (١٤١١هـ – ١٩٩١م).
- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، د/ عبد المجيد قطامش (الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م).
- مقاييس اللغة – لابن فارس تح وضبط/ عبد السلام هارون – دار الفكر (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).
- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – الجمهورية العراقية – دار الرشيد (١٩٨٢) سلسلة كتب التراث ١١٦.
- المقتضب للمبرد، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة (١٤١٥هـ – ١٩٩٤م).

- المقرب لابن عصفور، تحقيق /أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجيورى – الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م).
- الممتع فى التصريف لابن عصفور الاشبيلى، تحقيق د/ فخر الدين قباوة – دار المعرفة (بيروت – لبنان) الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ– ١٩٧٨م).
- المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى – تحقيق /إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين – الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م) – دارإحياء التراث القديم.
- نتائج التحصيل فى شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد بن أبى بكر المرابط الدلائى، تح د/ مصطفى الصادق العربى.
- نتائج الفكر فى النحو للسهيلى، تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ / على محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٢هـ – ١٩٩٢م).
- النحو والدلالة " مدخل لدراسة المعنى النحوى – الدلالى " د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق – الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م).
- النداء فى اللغة والقرآن للدكتور / أحمد محمد فارس – دار الفكر اللبنانى – الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م).
- نزهة الطرف فى علم الصرف لأحمد بن محمد الميدانى، تحقيق وتعليق د/ السيد محمد درويش – القاهرة (١٩٨٢م).
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى، أشرف على تصحيحه ومراجعته أ/ على محمد الصباع – دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان).
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى تحقيق / أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م).

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المقدمة	١٢٧٩
التمهيد	١٢٨٣
المعنى اللغوى للّبس وعلاقته بما قاله النحاة	١٢٨٥
طرق أمن اللبس	١٢٨٩
الفصل الأول: أثر أمن اللبس أو خوفه في القاعدة النحوية ويشمل أربعة مباحث:	١٢٩٩
المبحث الأول: وجوب القاعدة النحوية وجوازها بناء على أمن اللبس أو خوفه.	١٣٠١
المبحث الثانى: قياس القاعدة النحوية أو الخروج عنها بناء على أمن اللبس أو خوفه.	١٣٥١
المبحث الثالث: البقاء على الأصل أو مخالفته بناء على أمن اللبس أو خوفه.	١٣٧٧
المبحث الرابع: حمل شيء على آخر أوخروج بعض الأدوات عن استعمالها بناء على أمن اللبس.	١٣٩٧
الفصل الثانى: أثر أمن اللبس أو خوفه في القاعدة الصرفية ويشمل مبحثين:	١٤٠٩
المبحث الأول: العدول عن البنية الملبسة إلى بنية أخرى غير ملبسة	١٤٠٩
المبحث الثانى: اللجوء إلى بعض التغييرات التى يتحقق معها أمن اللبس.	١٤٣٦
الخاتمة	١٤٥٠
ثبت المصادر والمراجع	١٤٥٤
فهرس الموضوعات	١٤٦٥